

بسم الله الرحمن الرحيم

بنك السودان المركزي



سلسلة الندوات وورش العمل

قطاع الاقتصاد والسياسات

الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء

بالتعاون مع بنك السودان المركزي فرع ودمدني

ورشة عمل فرص وآفاق الاستثمار بولاية الجزيرة

يونيو ٢٠١١

إصدار رقم (٣)

ورقة عمل بعنوان
واقع الاستثمار في السودان
الفترة ٢٠١٠-٢٠٠٠

إعداد : د. مجدي الأمين نورين
الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء
بنك السودان المركزي



شركة مطابع السودان للعملة المحدودة

المقدمة:

تسعى معظم الدول وتتسابق لجذب أعظم قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية إضافة إلى ما يتوفر لديها من الاستثمارات المحلية لتوفير تدفق مستقر وثابت من رؤوس الأموال لمساعدتها على الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وبشكل أكثر فعالية وأكثر كفاءة من أجل تحقيق معدلات أكبر للنمو الاقتصادي والاجتماعي ورفع مستوى الإنتاج وتعزيز التنافسية للاقتصاد الوطني في إطار تشريعي رشيد يعكس السياسات الاقتصادية التي ترسمها الدولة التي تستهدف إيجاد بيئة اقتصادية واجتماعية مواتية وتهيئتها بقدر الإمكان لتوفير مناخ ملائم يساعد على تشجيع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، خاصة فيما يتصل بإقامة مشروعات استثمارية جديدة في مجالات إنتاج السلع والخدمات ومشروعات البنية التحتية، وكذلك تساعد على التوسع في استغلال الطاقات الإنتاجية القائمة على زيادة فرص نقل واستخدام التقنية الحديثة وإيجاد المزيد من فرص العمل بالنسبة للمواطنين، وكذلك توفير التدريب للعاملين لتكوين الكوادر الفنية في إطار تطوير الموارد البشرية والإسهام في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي، ولا شك أن الاستثمار يلعب دوراً أساسياً في تعزيز قدرات الدولة المعينة نحو البناء الاقتصادي ما ينعكس إيجاباً على البناء الاجتماعي والثقافي والسياسي أيضاً.

المشكلة تكمن في ما هي السياسات والمحفزات التي تشجع النشاط الاستثماري المحلي أو الأجنبي في السودان. وما مدى انعكاسها ودورها في عملية التراكم المالي والتراكم المعرفي والتشغيل وآفاق المستقبل في النمو الاقتصادي؟

تهدف الورقة إلى الوقوف على الصورة الحقيقية لواقع مناخ الاستثمار في السودان، وأهم العقبات التي واجهت وما زالت تواجه جذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية. كما تهدف إلى تقييم مدى كفاية السياسات والمحفزات والإعفاءات التي منحت لتشجيع الاستثمار، ووضع مقترحات لكيفية تحسين مناخ الاستثمار.

المحتويات:

١. المقدمة
٢. مفهوم الاستثمار والعوامل المؤثرة عليه
٣. محفزات الاستثمار
٤. الفرص والمجالات الاستثمارية في السودان
٥. تحليل لتدفقات الاستثمار في السودان
٦. النتائج والتوصيات
٧. المراجع

١. مفهوم الاستثمار والعوامل المؤثرة عليه :

ينشأ الاستثمار من ذلك الجزء الذي لا ينفق على الاستهلاك، وبالتالي فإن الاستثمار في بلد ما هو ذلك الجزء من الناتج الإجمالي، لذلك البلد، الذي يجري إنفاقه على شراء الأصول في مدة معينة وعلى الإضافات الحاصلة في تلك المدة في المخزون الاستثماري. ويجدر التفريق بين الإنفاق الاستثماري في مدة زمنية معينة، أي تكوين الأصول الرأسمالية الجديدة في تلك المدة، وبين مجمل الأصول الرأسمالية المتراكمة على مر السنين. فالاستثمار أو التكوين الرأسمالي هو عملية تدفق إنفاق استثمار جديد، في حين أن مجمل الأصول الرأسمالية المتراكمة حتى بداية المدة الزمنية المعنية لا تعدو كونها كتلة جامدة من رأس المال القائم.

ومع أن الاستثمار بوجه عام هو تكوين الأصول الثابتة الجديدة، إلا أن بعض النظريات أضافت عامل «الاستثمار التكنولوجي»، وهو الإنفاق الذي يؤدي إلى رفع الطاقة الإنتاجية عن طريق تعديل المستوى التقني وتعميق البحث العلمي وتطوير التقنيات المتبعة والطرائق الإنتاجية المطبقة. كذلك اهتمت نظريات أخرى بإبراز عامل «الاستثمار الإنساني»، وبينت أن الإنفاق على تأهيل القوى العاملة، ولاسيما الناجمة عن التعليم والتأهيل الفني له أثر إضافي في الطاقة الإنتاجية القائمة. وتختلف دوافع الاستثمار الموضوعية تبعاً لنوع الاستثمار ما إذا كان خاصاً أو عاماً. فدافع الاستثمار العام هو تحقيق أعلى ربح ممكن، حيث إن الاستثمار العام ينطلق من محور النظرة الشاملة للمنافع الاقتصادية والاجتماعية التي تؤول إلى البلد المعني كلية ولا ينحصر بحافز «الربحية» الضيق كما هو الأمر في حال الاستثمار الخاص. لذلك ينظر الاقتصاديون فيما يتعلق بالاستثمار الخاص إلى «الإنتاجية الحدية الخاصة لرأس المال» *private marginal productivity of capital* وينظرون إلى «الإنتاجية الحدية الاجتماعية» *social marginal productivity* عند تقويم الاستثمار العام.

إضافة إلى النوعين الرئيسيين للاستثمار فإنه يمكن أيضاً التفريق بين أنواع الاستثمارات وفقاً لعدد من الخصائص الأخرى كالآتي:

- استثمار تلقائي واستثمار مستحث. فالأول هو الذي يتقرر بصورة مستقلة عن المؤثرات الاقتصادية القائمة كمستوى الدخل العام أو معدل الاستهلاك. أما «الاستثمار المستحث أو المحرّض» فهو الذي يعتمد كلياً على الأوضاع والعوامل الاقتصادية القائمة والمتوقعة والذي يقدم عليه المستثمر بدافع المنفعة المادية المباشرة.

- استثمارات آنية يأتي العائد منها في بضعة أشهر كإنتاج الموسم الزراعي الواحد ، وهناك استثمارات قصيرة الأمد يتراوح زمنها بين عام واحد وثلاثة أعوام (ويصل أحياناً إلى خمسة أعوام) ، وهناك استثمارات طويلة الأمد يتراوح زمنها بين الخمس والعشر سنوات أو أكثر.

- كذلك يمكن التفريق بين أنواع الاستثمارات وفقاً للقطاع الإنتاجي الذي يجري فيه الاستثمار ، كالاستثمارات الزراعية أو الصناعية أو العقارية أو الخدمية أو التقنية.

- استثمارات «مباشرة» أو «غير مباشرة». فالأولى هي التي يجريها صاحب المال بنفسه ، أو يلجأ للاستثمار «غير المباشر» وذلك بشراء أسهم في مشروعات استثمارية جديدة أو بالاشتراك في برامج استثمارية جديدة .

- استثمارات محلية أو وطنية ، وهي النوع الذي يكون المستثمر فيه وطنياً أو مقيماً في البلد المعني ويستثمر أمواله فيه. أو استثمارات أجنبية ، حيث تأتي رؤوس الأموال من خارج القطر في شكل استثمارات مباشرة ، كأن تساهم في مشاريع قائمة أو تنشئ مشاريع جديدة ، أو أن تستثمر في شراء أسهم أو سندات أو شهادات (محفوظة) أو أن تأتي تلك الأموال في شكل قروض.

يتعذر من المنظور الكلي عزل عملية الاستثمار عن الحركة الاقتصادية العامة للبلد المعني سواء كان ذلك في المدة الزمنية المحددة أم في الدورة الاقتصادية الواحدة أم على مرور الزمن ، حيث يعتمد حجم مجمل الاستثمار على المستوى العام للدخل أو الإنتاج العام وعلى التغيرات التي تطرأ على مستوى الدخل. كذلك هناك عوامل إضافية كثيرة لها أثرها الكبير في الاستثمار كتوقعات المستثمر ، والتطورات التقنية ، ودرجة تطور

الأسواق المالية والمؤسسات المصرفية، وأخيراً سياسات الدولة وإجراءاتها. ويتأثر الاستثمار أيضاً بالتطورات التقنية والإبتكارات الجديدة إذ تؤدي غالباً إلى وفرة في عناصر الإنتاج أو إلى توسع في آفاق العمل أمام المستثمرين أو تقود إلى خلق نوافذ ربح جديدة. ثم إن الاستثمار يعتمد أيضاً على مواقف الدولة وإجراءاتها سواء كان ذلك على صعيد سياستها المالية أو النقدية أو الجمركية أو الإدارية بما في ذلك درجة التسهيلات والدعم والحماية التي قد توفرها الدولة أو قد تحجبها. وأخيراً، يتأثر الاستثمار بنشاطات مؤسسات التمويل وبفعالية القنوات التي تنتقل من خلالها الادخارات لتمويل الاستثمار.

أهم العوامل المؤثرة في حجم الاستثمار هو مستوى الدخل العام. إذ أن هناك علاقة مباشرة بين الدخل والاستثمار، لأن حجم الاستثمار متعلق بمستوى الدخل عن طريق الفائض الإنتاجي المتاح للاستثمار، فالزيادة في الدخل تعني زيادة في الفائض، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في الاستثمار، ولأن الزيادة التي تحصل في الفائض (أو الربح) تدفع الجهة المستثمرة لأن تتوقع المزيد من الربح، كما أن الزيادة في الفائض تعطي المستثمر قدرة أكبر على التمويل الذاتي الذي يؤدي تكاثره إلى الاستمرار في تطوير الطاقة الإنتاجية. وتنشأ من هذا السياق الظاهرة المعروفة في الاستثمار «بمبدأ المسرع أو المعجل» acceleration principle الذي تتحدد بموجبه العلاقة بين نسبة التغير في مستوى الدخل أو الإنتاج العام ومعدل الإنفاق الاستثماري، إذ إن التغير (زيادة أو نقصاناً) في مستوى الدخل أو الإنتاج العام يؤدي إلى تغير موازٍ في معدل الإنفاق الاستثماري. إن إنفاق الدخل يتم إما على الاستهلاك أو على الادخار (الذي يفترض أن يتحول مباشرة إلى استثمار) فإن ما لا يتم استهلاكه من الدخل في مدة زمنية معينة يكون مهياً للاستثمار.

٢. محفزات الاستثمار

تعاني الدول النامية من تفاقم أزماتها المالية، الأمر الذي أدى إلى تقلص مصادر التمويل المختلفة، وفي ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراضها من العالم الخارجي فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على

جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وتنشيط الاستثمار المحلي والسيطرة عليه من جهة أخرى. من هذا المنطلق أشد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها إلى الاقتصاد والسوق المحلي وتحقيق الدور المنوط به في تنشيط وتحفيز النمو والتنمية. وفي هذا الإطار قامت كل الدول النامية بوجه خاص بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل كل القيود التي تقف في طريقهم. ومن أهم تلك السياسات والمحفزات:

- تمتع قطر المضيف بالاستقرار السياسي الداخلي والخارجي.
- استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية
- وجود الرأي العام المحلي الذي يرحب بالمستثمر الوافد.
- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار بعيداً عن البيروقراطية وسهولة إجراءات تنفيذ الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية وذلك بوجود جهة واحدة للتعامل مع المستثمر.
- وضوح القوانين المنظمة للاستثمار والتعريف المسبق بقوانين وأوضاع الاستثمار في الدولة.
- إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار.
- توفر الإعفاءات والاستثناءات من الرسوم الجمركية والضرائب.
- توفر البنية التحتية وعناصر الإنتاج.
- اتساع حجم السوق الداخلي في الدولة وتوفر سوق منظمة لتداول الأوراق المالية.
- التعريف بفرص الاستثمار المتاحة في الدولة.

سياسات ومحفزات تشجيع الاستثمار في السودان

١. السياسات الاقتصادية

- التوسع في سياسات خصخصة القطاع العام وإفساح الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة بفاعلية في العمل الاقتصادي والنشاط الإنتاجي.
- تحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع والخدمات.

- تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات.

٢. السياسات المالية

تشمل السياسات المالية الإعفاءات والمحفزات التي وردت في قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٩م تعديل لسنة ٢٠٠٠م. كالآتي:

أ. المعالجات الضريبية المتمثلة في:

- إلغاء الضرائب الولائية والمحلية على المنتجات الزراعية وتخفيض الضرائب على شركات المساهمة العامة - وإدخال تعديلات ضريبية لتشجيع حركة رأس المال.

- يُمنح المشروع الاستراتيجي¹ إعفاءً من ضريبة أرباح الأعمال لمدة لا تقل عن عشر سنوات.

- يُمنح المشروع غير الاستراتيجي إعفاءً من الضريبة لمدة لا تزيد عن خمس سنوات ويجوز منح مدة مماثلة لا تزيد عن خمس سنوات أخرى بموافقة الوزير المختص.

- يحظر القانون فرض أي ضرائب أو رسوم ولائية على المشروعات الاتحادية وذلك خلال فترة الاعفاء الضريبي الممنوح للمشروع.

ب. الإجراءات الجمركية المتمثلة في:

- تطبيق تعريف جديدة للسلع الرأسمالية المستفيدة من الإعفاءات الجمركية وتخفيض الرسوم على بعض المواد الغذائية وإلغاء الرسوم على أجهزة الحاسب الآلي وملحقاتها.

- منح المشروع الاستثماري الإعفاءات الجمركية الكاملة على كل احتياجات المشروع من تجهيزات رأسمالية ومدخلات إنتاج ووسائل نقل.

- منح المشروع الاستراتيجي الأرض اللازمة مجاناً وبالسعر التشجيعي للمشروع غير الاستراتيجي .

1- يشمل المشروع الاستراتيجي: مشاريع البنية التحتية، المتعلقة باستخراج ثروات باطن الارض، العابرة لأكثر من ولاية ومشاريع الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي وأي مشروعات أخرى يقرها مجلس الوزراء.

- يحظر القانون التمييز بين المال المستثمر بسبب كونه محلياً أو عربياً أو أجنبياً أو بسبب كونه قطاعاً عاماً أو تعاونياً أو مختلطاً.

٣. السياسات النقدية :-

في إطار التنسيق مع السياسات الاقتصادية الكلية، أولى بنك السودان المركزي اهتماماً خاصاً لعملية جذب الاستثمار الأجنبي وتشجيع دخول المستثمرين واستقطاب رؤوس الأموال للقطاع المصرفي وذلك لأن القطاع المصرفي يعتبر من أكثر القطاعات جاذبيةً للاستثمار، ولأن الاستثمار في القطاع المصرفي والمالي - إذا ما توفرت له الظروف والشروط الموضوعية، يعتبر من أميز القطاعات تحقيقاً للعوائد المادية المجزية، فضلاً عن أنه يخلق علاقات تراسل "Correspondence" للمستثمر تجعله أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي، ويساهم في خلق سمعة طيبة "Good reputation" للمستثمر الجاد.

- إيجاد أطر مؤسسية وتشريعية وتقنية للجهاز المصرفي السوداني، مع توفر الكوادر والخبرات المصرفية القادرة والمؤهلة، بالإضافة إلى فرص العمل الكامنة والمتاحة والتي تستشف من مؤشرات تنامي الودائع والتمويل بصورة ملحوظة.

- المستثمر في مجال المصارف يخضع ويتمتع بكافة المزايا التي يتيحها قانون الاستثمار كغيره من القطاعات الأخرى.

- اتبع الجهاز المصرفي السوداني آليات وتدابير عديدة لتقليل نطاق المخاطرة وتحقق جوانب أمان للبنوك أو المتعاملين معها، وتلك الآليات التي تستمتع بخدماتها البنوك الأجنبية والوطنية على حد سواء وهي خدمات ضمان الودائع، فرص تبنى التمويل الجماعي من خلال المحافظ، الاستفادة من مزايا خدمات المقرض الأخير التي يقدمها بنك السودان من خلال نافذتين هما نافذة العجز السيولي ونافذة التمويل الاستثماري.

- أتاحت التشريعات والقوانين للبنوك سواء حكومية أو مشتركة، إنشاء شركات تابعة لها لتساهم في تحقيق أهدافها.

- عدم التمييز بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي في مجال إنشاء البنوك والإشراف عليها، ومعاملة المستثمر الأجنبي بذات المتطلبات والمزايا التي يتمتع بها المستثمر المحلي.
- إصدار لائحة شروط الترخيص بمزاولة العمل المصرفي لعام ٢٠٠٤ والتي أجاز فيها في الفقرة ٥(د) للفروع والشركات التابعة لمصارف أجنبية، تعيين مدير عام أو نائب مدير عام أجنبي.
- أيضاً من المزايا التي تحفز على الاستثمار في القطاع المصرفي السوداني التركيبات والأشكال القانونية المتنوعة المسموح بها لقيام المصارف من حيث الملكية (بنوك وطنية ، بنوك مشتركة ، فروع بنوك أجنبية "Subsidiaries" ، ومن حيث طبيعة النشاط والتخصص (بنوك تجارية ، بنوك متخصصة ، بنوك استثمارية، وشركات صرافة مستقلة) . هذا بالإضافة إلى وجود العديد من المؤسسات والكيانات والبرامج التي تساعد على كفاءة أداء العمل المصرفي مثل :-
- سوق الخرطوم للأوراق المالية .
- مؤسسة ضمان الودائع المصرفية .
- الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية .
- شركة السودان للخدمات المالية .
- وجود نيابة متخصصة لقضايا ونزاعات المصارف .
- مقاصة للنقد الأجنبي بينك السودان المركزي.
- المؤسسة الوطنية لتمويل وضمان الصادرات .
- ساعد المستوى المتقدم في مجال الاتصالات في السودان على إمكانية ممارسة أنماط متعددة من الخدمات المصرفية داخل السودان أو خارج السودان تقديم خدمات الصيرفة الإلكترونية "E-Banking". مستقبلاً

- إلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي وتحرير الأنظمة السعرية من التحكم الإداري وتمكينها من عكس التكلفة الاقتصادية والاجتماعية وميزان العرض والطلب.

- اتباع سياسة مرنة فيما يختص بسعر صرف العملة الوطنية.

٤. الإجراءات الإدارية والمؤسسية :-

- إلغاء نظام إقرار العملة عند دخول البلاد.

- تيسير إجراءات التأشيرة للأجانب ورجال الأعمال والتسجيل .

- كفالة تحويل الأموال للخارج .

٥. الضمانات:

- إعادة تحويل المال المستثمر في حالة عدم تنفيذ المشروع أو تصفيته أو التصرف فيه بأي وجه من أوجه التصرف كلياً أو جزئياً، وذلك بالعملية التي استورد بها، شريطة الوفاء بجميع الالتزامات المستحقة عليه قانوناً، ويجوز في حالة عدم تنفيذ المشروع إعادة تصدير الآلات والمعدات والأجهزة ووسائل النقل والمستلزمات الأخرى التي استوردت على ذمة المشروع متى تم الوفاء بجميع الالتزامات.

- عدم تأميم أو مصادرة المشروع أو نزع ملكية العقارات كلها أو بعضها أو الاستثمارات للمنفعة العامة إلا بقانون ومقابل تعويض عادل.

- عدم الحجز على أموال المشروع أو مصادرتها أو تجميدها أو التحفظ عليها أو فرض الحراسة عليها إلا بأمر قضائي.

- تحويل الأرباح وتكلفة التمويل عن رأس المال الأجنبي أو القروض بالعملية التي استورد بها رأس المال أو القرض في تاريخ الاستحقاق وذلك بعد سداد الالتزامات المستحقة قانوناً على المشروع.

- استيراد المواد الخام التي يحتاج إليها المشروع وتصدير منتجاته بعد أن يقيد المشروع الاستثماري في سجل المصدرين والمستوردين تلقائياً.

منح الميزات للمشروعات الولائية

يجوز للوزير الولائي منح المشروع الولائي المحدد في اللوائح الميزات الآتية:-
(أ) الإعفاء كلياً أو جزئياً من الضرائب والرسوم التي تفرض بقانون ولائي أو محلي لمدة لا تجاوز خمس سنوات، على أنه يجوز له بموافقة مجلس وزراء الولاية مد هذا الإعفاء لمدة أخرى مماثلة.

(ب) أي ضرائب أو رسوم ولائية أخرى تفرض لاحقاً على المشروع.
(ج) تخصيص الأرض اللازمة للمشروع الولائي بالسعر التشجيعي بالتنسيق مع الجهات المعنية من الأراضي التي تم تخصيصها بواسطة الجهات المختصة.

منح الميزات الاتحادية للمشروعات الولائية

(١) يجوز للوزير بتوصية من الوزير الولائي منح المشروع الولائي الميزات المنصوص عليها في المادة (١٠).

(٢) يجوز للوزير الولائي، بتفويض من الوزير منح المشروع الولائي الميزات المنصوص عليها في المادة (١٠) وذلك وفقاً للشروط والضوابط التي يراها الوزير مناسبة.
- عدم فرض ضرائب أو رسوم على المشروعات الاتحادية.

- لا يجوز لأي ولاية أو محلية فرض أي ضرائب أو رسوم أو عوائد ولائية أو محلية على أي مشروع استثماري مرخص اتحادياً، خلال فترة الإعفاء الضريبي المنصوص عليها في المادتين (١٠ و ١١) إلا مقابل خدمات ذات طبيعة عامة تقوم بها الولاية أو المحلية.

منح قانون تشجيع الاستثمار ميزات ومحفزات كثيرة ، إلا أن هناك بعض جوانب القصور منها ما يتعلق بالقانون نفسه ، ومنها ما يتعلق بإنفاذه وتطبيقه:

أولاً: نجد أن القانون في كثير من فقراته عامل الاستثمار في جميع القطاعات معاملة واحدة، في حين نجد أن قانون تشجيع الاستثمار في كثير من الدول مثل سوريا ومصر خص كل قطاع بمميزاته ومحفزاته.

ثانياً: لم يحمل القانون في صلبه أو لوائحه آلية قاطعة لتنفيذه كما يفترض في مثل هذه المسائل، بل ترك في أغلب حالاته للمستثمر إثبات أحقيته للإعفاء أو الامتياز أمام السلطات المعنية.

ثالثاً: ضعف الوعي والمعرفة من جانب الأفراد (الموظفين) في مختلف الإدارات والمؤسسات المختصة بالتوجهات العامة للدولة فيما يخص جذب وتشجيع الاستثمار، مما انعكس سلباً على الالتزام بالقانون وضرورة العمل بما نص عليه.

٤. الفرص والمجالات الاستثمارية المتاحة في السودان؛

١- الاستثمار في القطاع الزراعي؛

إن السودان يمتلك إمكانيات كبيرة للتوسع في مجال الزراعة، تشمل هذه الإمكانيات مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة تقدر بحوالي (٢٠) مليون فدان إضافة إلى مساحات مماثلة قابلة للإصلاح الزراعي والغابات، بالإضافة إلى توفر كميات كبيرة من الموارد المائية المتمثلة في نهر النيل وروافده ونهر القاش وغيره من هذه الوديان ومياه الأمطار. هذه الموارد وفرت العديد من فرص الاستثمار مثل:

- مشروعات زراعية مروية على ضفاف النيل الأبيض والأزرق تصلح لزراعة القطن والبقول السوداني والقمح وقصب السكر وغيرها.
- خدمات الري كشركات حفر الآبار الجوفية وصيانة الحفائر وموارد المياه.
- مشروعات زراعية مروية بالمياه الجوفية في الولايات الشمالية وشمال كردفان وشمال دار فور لزراعة القمح والإنتاج الحيواني.
- التوسع الأفقي بإنشاء مشروعات جديدة في زراعة المحاصيل النقدية كالحبوب الزيتية والقطن والذرة.

٢- الاستثمار في الصناعة؛

توجد فرص للاستثمار في مدخلات لتصنيع المنتجات الزراعية مثل صناعة السكر وصناعة الغزل والنسيج، والصناعات الغذائية والتي تشمل صناعات التعبئة والتعليب ومطاحن الغلال ومعاصر الزيوت وغيرها. كما تتوفر فرص الاستثمار في صناعة الأسمنت حيث توجد الخامات الجيدة (الحجر الجيري) لهذه الصناعات. كما توجد

فرص للاستثمار في صناعة مواد البناء والصناعات الكيماوية والدوائية، وصناعة التغليف والتعبئة من الزجاج والبلاستيك والمواد المختلفة.

من أهم فرص الاستثمار المتاحة في قطاع التعدين والبتترول هي الاستثمار في مجال الصناعات البترولية وتوجد فرص لإنشاء مصافي البترول وصناعة الغاز والصناعات البتروكيماوية وتوجد فرص للصناعات المعدنية وصناعة تجميع السيارات كما هو الحال بمجمع جيااد الصناعي (جنوب الخرطوم). توجد أيضا فرص للاستثمار في الغاز الطبيعي الذي تم اكتشافه في مناطق البحر الأحمر الساحلية في شرق السودان. أما في قطاع التعدين توجد فرص للاستثمار في مجال إنتاج الذهب، الحديد، الرخام، الجبس وملح الطعام.

٣- فرص الاستثمار في قطاع الخدمات؛

تشمل فرص الاستثمار في مجال الخدمات الاقتصادية:

- الاستثمار في إنشاء بنوك تجارية ضخمة ذات رؤوس أموال كبيرة تعمل على تقديم تمويل طويل الأجل وخدمات مصرفية متطورة، وبالتالي ستتاح لها فرص نجاح كبيرة في تحسين مناخ الاستثمار، حيث يعاني القطاع المصرفي من ضعف رأس المال والتقنية المصرفية المتطورة والخبرة والكفاءة.
- تتوفر في السودان فرص نجاح شركات التأمين لأن الشركات العاملة لا تغطي جميع النشاطات كما أنها لم تتمكن من تقديم خدمات إعادة التأمين إلا على نطاق محدود جداً.
- إنشاء شركات نقل الصادرات من محاصيل زراعية وحيوية.
- الاستثمار في مجال السياحة، حيث يتمتع السودان بإمكانيات سياحية كبيرة غير مستقلة مثل التراث الحضاري والتنوع الثقافي والمناخي، والحظائر البرية والشواطئ الدافئة على ضفاف النيل والبحر الأحمر وغيرها وهذه الاستثمارات مثل: إقامة المعسكرات والقرى السياحية، إنشاء مراكز للصيد والفنادق والمراكز التجارية الكبيرة.

٣. تحليل تدفقات الاستثمار في السودان

اقتصر واقع التحليل على هذه الفترة لان هذه الفترة سبقتها العديد من السياسات الاقتصادية الكلية التي كان لها الأثر في تغيير هيكل واتجاهات الاقتصاد السوداني كسياسات الخصخصة وتحرير سعر الصرف ورفع الدعم عن السلع وتمكين القطاع الخاص من المشاركة في ادارة النشاط الاقتصادي. كذلك تمت في بداية هذه الفترة صدور الكثير من القوانين والتشريعات التي هدفت إلى تهيئة بيئة الاستثمار وذلك بتنظيم وتشجيع وتحفيز الاستثمار. وبالتالي من واقع تحليل هذه الفترة يمكن التعرف على اثر هذه السياسات والتشريعات على زيادة الاستثمار وبالتالي المساهمة في النمو والتنمية الاقتصادية.

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر

بلغ رصيد الاستثمارات الأجنبية حتى نهاية ٢٠١٠ حوالي ٢٨,٤٢ مليار دولار توزعت قطاعياً كالتالي:

جدول رقم (١) يوضح حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة

المبالغ بمليارات الدولارات

النسبة	حجم الاستثمار	القطاع
٪٧٤	٢١,٠٥	البتترول والتعدين
٪١٦	٤,٧٩٩	الخدمات
٪٨,٦	٢,٢٢١	الصناعة
٪١,٤	٠,٤٠٥	الزراعة
٪١٠٠	٢٨,٤٢	الجملة

المصدر: وزارة الاستثمار. وزارة الطاقة والتعدين

يلاحظ من الجدول رقم (١) ، أن رصيد الاستثمارات الأجنبية في مجال البترول والتعدين تشكل معظم الاستثمارات التي دخلت البلاد. وإذا تم استثناء الاستثمارات البترولية كما في الجدول (٢) والشكل رقم (١) أدناه، يلاحظ أن تدفق الاستثمارات

في مجال الخدمات تشكل نسبة كبيرة بينما الاستثمار الزراعي والذي تتوفر له جميع المقومات لكي يصبح أكثر القطاعات جاذبية، وباعتبار أن السودان يفترض ان يلعب دوراً في حل أزمة الغذاء العالمي وأن يصبح سلة الغذاء العالمي، ولكن يلاحظ ان القطاع حظي بنسبة ضئيلة (0,5%) من الاستثمارات الأجنبية.

إن الدول التي تتدفق منها الاستثمارات ، يلاحظ أن الدول العربية هي الأكثر تدفقاً حيث تصل نسبة مساهمتها لأكثر من ٨٠٪ تليها شركات متعددة الجنسيات ثم الدول الآسيوية بقيادة الصين ثم الدول الأوروبية وأخيراً الإفريقية، مع وجود استثمارات ضئيلة جداً لاستراليا وأمريكا في قطاع النقل نسبة للحظر الاقتصادي، وكذلك تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع الصناعي بنسبة ٣٠٪، وهي تعتبر نسبة مقدره. وقد شكلت صناعة وتعبئة الأسمت ما نسبته ٥٢٪ من جملة الاستثمارات الصناعية، وهو بذلك أكثر نشاط صناعي حقق نسبة كبيرة من الاستثمارات خلال العشر سنوات الماضية، حيث تم إنشاء ٨ مصانع لاستغلال الميزة النسبية لولاية نهر النيل وهو ما يعكس ضرورة توجيه الاستثمارات نحو الميزة النسبية لكل ولاية.

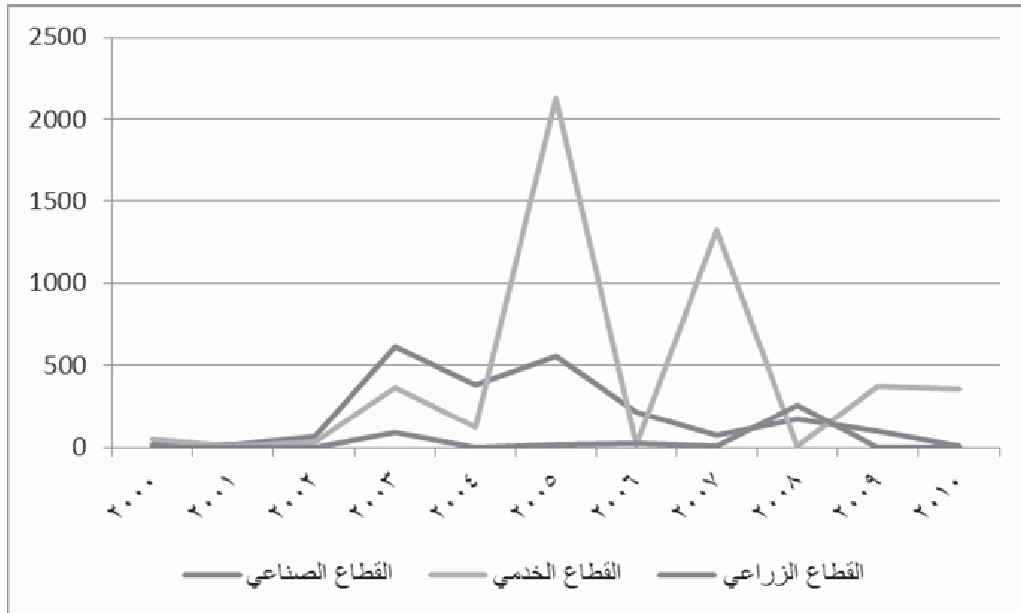
جدول رقم (٢) يوضح تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير البترولية قطاعياً

المبالغ بملايين الدولارات

العام	القطاع الصناعي	القطاع الخدمي	القطاع الزراعي
٢٠٠٠	١٥	٤٧	٠,٢
٢٠٠١	١٤	١٢	٢
٢٠٠٢	٦٥	٣٧	١
٢٠٠٣	٦١٣	٣٦٦	٨٨
٢٠٠٤	٣٨٤	١٢٦	٤
٢٠٠٥	٥٥٩	٢١٢٧	١٧
٢٠٠٦	٢١٣	١٩	٢٧
٢٠٠٧	٧٤	١٣٢٨	١٠
٢٠٠٨	١٧٨	١٢	٢٥٤
٢٠٠٩	٩٧	٣٧١	١
٢٠١٠	٩,٢	٣٥٤	٠,٦٢
الجملة	٢٢٢١,١	٤٧٩٩	٤٠٤

المصدر: وزارة الاستثمار. المعلومات من واقع دراسات الجدوى

شكل رقم (١) التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر



جدول رقم (٣) الاستثمار في قطاع البترول والتعدين (٢٠٠٠-٢٠١٠)

بمليارات الدولارات

حجم الاستثمار	القطاع
١٧,٣٢	الاستكشاف
٣,٢	النقل
٠,٤٤٧	التكرير
٠,٨٨١	التعدين
٢١,٥	الجملة

المصدر: وزارة الاستثمار

أما بالنسبة للبترول والتعدين فقد انحصرت أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنقيب عن الذهب.

جدول رقم (٤) التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة

النسبة	الولاية
٦٧	ولاية الخرطوم
١١	ولاية نهر النيل
٧	ولاية الجزيرة
٥	النيل الأبيض
٠	ولايتا جنوب وغرب كردفان
١٠	بقية الولايات

المصدر: إحصاءات وزارة الطاقة والتعدين

يتضح من الجدول (٤) أن ولاية الخرطوم استأثرت بأكثر من ثلثي الاستثمارات الأجنبية مع دخول بعض الولايات مثل ولاية الجزيرة، النيل الأبيض، النيل الأزرق، نهر النيل وولاية القضارف مشاركة في ٢٣٪ من حجم الاستثمارات بينما اشتركت الولايات

المتبقية في ال ١٠٪ مع ملاحظة أن ولايتي غرب دارفور وجنوب كردفان لم تحظيا بأي قدر من الاستثمارات الأجنبية للظروف الأمنية والسياسية السائدة.

بالنسبة للتوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في ولاية الجزيرة. يلاحظ من الجدول (٥) أدناه، يلاحظ أن الولاية فازت بأكثر من ٩٧٪ من تدفقات الاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي لكل الولايات. وقد جاء تركيز الاستثمار الزراعي في هذه الولاية نسبة لطبيعتها التي تتوفر فيها جميع المقومات والبنى التحتية الضرورية لجذب المزيد من الاستثمارات في هذا القطاع.

جدول رقم (٥) التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي في ولاية الجزيرة

بملايين الدولارات

المبلغ	القطاع
٣٩٨	الزراعي
٩١,١٩	الخدمي
٠,٣٢	الصناعي
٤٨٩,٥٠	الجملة

المصدر: وزارة الاستثمار

ثانياً: الاستثمارات الوطنية

يوضح الجدول رقم (٦) أدناه تدفق الاستثمارات الوطنية على القطاعات المختلفة، ونلاحظ تركيز الاستثمار في قطاع الخدمات حيث حاز على نسبة ٦٣٪ من جملة الاستثمارات للفترة قيد الدراسة، في مجالات الاتصالات والخدمات المتعلقة بالبتروال والإنشاءات، بينما يلاحظ تواضع الاستثمار في القطاع الزراعي بالنسبة للاستثمارات الوطنية أيضاً حيث حاز على ١,٢٪ فقط.

جدول (٦) يوضح عدد وحجم الاستثمارات الوطنية

المبالغ بملايين الجنيهات

العام	القطاع الصناعي		القطاع الخدمي		القطاع الزراعي	
	عدد	حجم	عدد	حجم	عدد	حجم
٢٠٠٠	١٠٧	١٣٩	٩٦	٤٨٧	٩	٢١
٢٠٠١	١١٠	٧٠٧	١٤٢	١٣٣٧	٧	٢٥
٢٠٠٢	٧٩	٧٣٥	١٤٥	٨٢٣٢	٤	١٢
٢٠٠٣	٣٩٢	١٠٣٩	٤٦١	١٨٢٩	٣٤	٦٨
٢٠٠٤	٦٧٤	١٥٥٠	٧٤٤	٢٢٦٥	٢٦	٤٤
٢٠٠٥	٩٢٣	٢٨١٧	١٢٤٨	٦٠٤١	٢٤	١٧٠
٢٠٠٦	٦٨٠	٣١٢٣	٧٤٣	٧٠٧٩	٣٤	١٤٤
٢٠٠٧	٥٩٦	٤٧٥٧	٣٦٦	٦٤٢٩	٢٣	١٠٨
٢٠٠٨	٤٦٦	٨٣٤٧	٣٢٤	١١٢٠٩	٣٠	٢٥٢
٢٠٠٩	٤٢٠	٣٨٤٥	٢٤٩	٢٩٢٧	١٩	٩٧
الجملة	٤٤٤٧	٢٧٠٥٩	٤٥١٨	٤٧٨٣٥	٢١٠	٩٤١

المصدر: وزارة الاستثمار

تعكس هذه الإحصاءات والمعلومات بصورة واضحة التجاوب النسبي للمستثمرين للجهود المبذولة لتهيئة بيئة الاستثمار المتمثلة في الاستقرار السياسي والأمني، والسياسات والحوافز والاعفاءات اللازمة لتشجيع الاستثمار.

٤. النتائج والتوصيات

هناك عقبات كثيرة تعترض المستثمر سواء كان سودانياً أو أجنبياً. من أهم هذه العوائق عدم وجود استراتيجية استثمارية مدروسة توضح مجالات وألويات الاستثمار الحالية أو المستقبلية وهذا ينطبق على المستويين القومي والولائي وبالاطلاع على بعض الدراسات التي يقدمها المسئولون يتبين أنها عبارة عن معلومات عامة عن مشروعات عامة لا يمكن أن تعتبر دراسات أو استراتيجيات.

إن عدم وجود استراتيجية أو دراسات علمية يجعل ما يسمى بالاستثمار يتم وفق المزاج أو الفرصة أو الصدفة أو الرغبات الشخصية للمستثمرين أو المسؤولين التنفيذيين وهذا الوضع يعتبر مغايراً للوضع المثالي الذي هيأه القانون وافترضه لتشجيع الاستثمار. أيضاً هناك عقبات كبيرة أثناء تنفيذ المشروعات وهذا يتمثل في تضارب الآراء ووجهات النظر حول تفسير اللوائح والنظم والقوانين وإصدار تعليمات متناقضة للمستثمر من نفس المسئول أو من يحل محله مع وجود التناقض بل والتضارب في القرارات الصادرة من عدة مسئولين يمثلون وزارات أو ولايات أو دوائر مختلفة ومثل هذه الأوضاع، لا تشجع الاستثمار كما ينادي القانون بل إنها تطرد الاستثمار.

التوصيات:

أولاً:

- يجب أن تشمل جهود الإصلاح كافة الواجهات الاقتصادية والمالية العالمية مثل المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي، والهيئة الدولية لأسواق المال وإتحاد رقابة التأمين والمؤسسات المصرفية العالمية.
- صياغة نظم حوكمة ومؤسسية اقتصادية ومالية جديدة تتناسب ووضعية الدول النامية.
- وضع أسس إقليمية عربية وإفريقية لتعويض انسحاب رؤوس الأموال الأجنبية لتغطية خسائرها في الأسواق المتقدمة.
- ضرورة الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والسياسي لما يمثله ذلك من عامل مهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .
- صون الجهاز المصرفي بدعم آليات الرقابة على القطاعات المالية والمصرفية.
- الاتفاق حول رسم جهاز تنفيذي يؤدي إلى إنشاء مؤسسات تصنيف عربية أو إقليمية.

ثانياً: توصيات عامة

- ضرورة وجود خارطة استثمارية يتم وضعها بالتنسيق بين كل الجهات ذات الصلة بحيث تحدد فيها أولويات الاستثمار (قطاعياً وجغرافياً) وفقاً لاستراتيجية الدولة، وألا يكون تحديد مجال الاستثمار وفقاً لرؤية المستثمر الأجنبي (حيث نجد أن العديد من مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الحالية ذات قيمة مضافة ضعيفة مثل الاستثمار في المطاعم والفنادق ، مكاتب تأجير السيارات .. وغيرها)
- الاهتمام بالاستثمار الوطني وزيادة معدلات الادخار المحلي .
- العمل على حل جميع معوقات الاستثمار الواردة بتقرير البنك الدولي حول (Easiness of Doing Business) .
- التنسيق بين الجهات ذات الصلة لتحسين إحصاءات الاستثمار الأجنبي بالسودان.
- التركيز على الاستثمار في القطاع الذي يتمتع به السودان كميزة نسبية تحفيزاً للإنتاج والتصدير.
- زيادة الاستثمارات المحلية خاصة بالاستثمار في المشروعات ذات الأثر التشغيلي والتموي مثل مشروعات الطرق والنقل والعقارات والمشروعات التصديرية .
- العمل على استمرار الجهود المبذولة في دعم التجارة الخارجية خاصة ما يتعلق برفع معدلات نمو الصادرات السودانية غير النفطية ، وتوسيع وتنويع أسواقها التصديرية.

الخاتمة:

إن وضع القوانين وإصدار التشريعات لا يكفي وحده لتحقيق المنال والطموحات بل إضافة للقانون هناك الحجة إلى أيادٍ وعقول مؤهلة وإلى أجهزة مقتدرة لتنفيذ السياسات، وهذا يحتاج إلى مجهود كبير وإلى اهتمام عالٍ لتحقيق التوافق بين التطلعات والواقع حيث إنه رغم توفر البيئة المواتية للاستثمار إلا أن العوائق الإدارية لازالت تمثل عائقاً أساسياً لإعطاء فرصة تنوع مجالات الاستثمار حيث إن التركيز

لازال على قطاع البترول وقد أدركت حكومة السودان أهمية معالجة الوضع، وتم إعداد دراسة تشخيصية بالتنسيق مع البنك الدولي بهدف التعرف على هذه المشاكل وكيفية معالجتها. وفي هذا الإطار فقد تم إعداد مصفوفة تحوي تحديد للمعوقات ومقترحات لآليات معالجتها في مدى زمني محدد، إلا أن العمل بالمقترحات التي وردت بهذه المصفوفة لم يسير بالطريقة المطلوبة، حتى الحلول التي تم تبنيها لم تطبق بالفعالية الكافية لتؤدي مفعولها بسبب أن تلك المقترحات وردت بصورة إجمالية وعمامة.

٥. المراجع:

- حربي محمد موسى، مناخ الاستثمار في الوطن العربي، دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فلادلفيا، ٢٠٠٧.
- بنك السودان المركزي - الإدارة العامة للبحوث والإحصاء - قسم الدراسات الاقتصادية، دراسة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان للفترة (١٩٩٨-٢٠٠٣)، فبراير ٢٠٠٥.
- ثائر القدومي، "العوامل المحددة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن، دراسة تحليلية للفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٢"، مجلة البصائر، مجلد (١٠) العدد (٢) أكتوبر ٢٠٠٦، جامعة البترا الخاصة، عمان، الأردن، ص (٢٠).
- عبد المقصود عيسى، محفزات الاستثمار في الدول العربية ومعوقاته، دراسة قدمت إلى المؤتمر العلمي الأول لقسم المالية والمصرفية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية/ جامعة اليرموك خلال الفترة ٢٣ - ٢٥/١١/١٩٩٨، اربد، الاردن، ص ١١ - ١٣.
- Boros-Torstila, J., "Foreign Direct Investment and Institutional Environment in Transition Economies", Transition Studies Review, 2007.
- Buckley, J., "FDI and growth for Developing Countries": MNEs and Challenges of the New Economy, Keynote Speech & Paper UNIDO, (Vienna: UNIDO, (2003

ورقة بعنوان: -

آفاق الاستثمار بالجزيرة والمعوقات والحلول

إعداد:

أ/عمار ميرغني حسين محمد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى : (وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ
وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفِضَ بَعْضُهَا عَلَى
بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) صدق الله
العظيم[سورة الرعد].

المقدمة :-

إن الاستثمار غدا في أدبيات الاقتصاديات الحديثة عاملاً أصيلاً وأساساً منيعاً لا يمكن تجاوزه ، بل هو حجر زاوية النظام الاقتصادي وهو المكون المحوري للحراك الكلي على أصعدة التنمية والنمو ، وهو أكثر المكونات تأثيراً بالسياسات العامة ، وهو أشدها مرونة مع التغيرات في كل ملامح العمل العام ، فبناءً على هذه المرتكزات يأتي الاهتمام بالاستثمار ، وغني عن القول بأن الاستثمار توجد معه الحياة الآمنة بمطالبها المختلفة ، لذلك العناية به أمر فطري وأصيل في الطبيعة البشرية ، بيد أن العالم يشهد تحورات ضخمة وأيديولوجيات كثيرة ظهرت في صور الإنتاجيات العالمية للكثير من السلع ، والتبادل المنفعي بين الشعوب والدول كما برزت إلى الساحة العالمية التكتلات الاقتصادية في مجالات التنمية والاستثمار بأشكال شتى .

ويمثل السودان أحد المحطات العالمية التي تتوجه إليها الأنظار وما ذلك إلا لتعدد ملامح اقتصاداته ، وتشكل موارده وتنوعها بصورة متفردة ، مع ما فيه من بنى اجتماعية مميزة وتباين ديمغرافي وتداخل وتمازج ثقافي متناغم ، هذا مع تسامحية شعبه ومساع الدولة الإصحاحية وإرضاء أهلها في كافة الأصقاع هذا مع السلام والأمن الذي انتظم أرجاءه القاصية والدانية خاصة أماكن اكتناز الموارد وتوافر الميزات الاقتصادية والملاح المشجعة على الاستثمار ، هذا فضلاً عن التشريعات والقوانين المميزة والتي في حد ذاتها انطلقت من واقع مشجع ودافع على الاستثمار .

ومن المؤكد أن الجزيرة بموقعها المميز الذي يتوسط السودان وأصالة وضعها في خارطات السودان في مختلف الجوانب ذات الموقع الجغرافي اللصيق بالعاصمة ، وهي صانعة المنتجين ومصدرة المؤهلين ، هذه الحثييات مع جوانب أخرى تعظم من أهمية الاستثمار بولاية الجزيرة .

القضية التي تعالجها الورقة:

تركز هذه الورقة على معالجة قضية جوهرية يدور حول فلكها نجاح العمل الاستثماري في ولاية تمثل التفرد ، والتميز الواضح في كل مطالب ومقومات العمل الاستثماري ، وذلك من خلال تجاربنا والمعلومات المتوافرة لدينا من واقع العمل اللصيق بالشأن الاستثماري ، إنتهاجاً لأساليب الشفافية والوضوح في العرض والطرح الموضوعي والعلمي وذلك لإجلاء فرص الاستثمار وآفاقه الواسعة من ناحية واقعية والوقوف على بعض إشكالات الاستثمار ووضع التوصيات المناسبة.

المحاور التي تناقشها الورقة:-

- أهم العوامل المشجعة على الاستثمار بالجزيرة.
- مفهوم الفرصة الاستثمارية : Conceptual Approach of The Investment .Opportunity
- فرص الاستثمار في القطاع الزراعي.
- فرص الاستثمار في القطاع الصناعي .
- فرص الاستثمار في القطاع الخدمي.
- مشروعات متاحة للاستثمار .
- أهم مضامين الاستثمارات الناجحة.
- معوقات الاستثمار.
- التوصيات .

أهم العوامل المشجعة على الاستثمار بالجزيرة:-

١. توفر الموارد الطبيعية :- من الأراضي الشاسعة والصالحة للزراعة لخصوبتها العالية وميزاتها المقدره ، إضافةً إلى توفر المياه والتنوع المناخي ، وهذه الموارد تعرفها كل الدوائر ذات الاهتمام بشئون الاستثمار .
٢. جاذبية المناخ الاستثماري:- المناخ الاستثماري هو مجموعة العوامل التي تؤثر على الاستثمار ، يقصد بها كل الخدمات ذات الصلة بالاستثمار من الطرق المعبده وسهولة الاتصالات ، كما يقصد بها التشريعات المرنة والمشجعة ، ذات التسهيلات المعقولة للمشروعات الاستثمارية ، كما تعني سهولة إنسياب الأوراق وسرعة الإجراءات والقرارات المتصلة بالاستثمار ، وحرية تنقل الأموال إلى الداخل والخارج كما يقصد بالمناخ الاستثماري بيان حالة الاستقرار السياسي أستتباب الأمن والسلامة ، فولاية الجزيرة تتمتع بمناخ استثماري جاذب توفرت فيه كل مطالب الجاذبية للاستثمارات المختلفة للأجانب والوطنيين .
٣. وهى الولاية الآمنة. التي تساهم في التواصل الاجتماعي والاقتصادي بين أجزاء السودان المختلفة.
٤. توفر الدراسات العلمية.
٥. انفعال الجهاز السياسي وحفاوته بالاستثمار ومشروعاته على ضوء السياسات والموجهات القومية ذات الطابع الأولوي لقضية الاستثمار في ظل تقلص إيرادات البترول ومساعي الدولة لتعظيم قطاع الصناعة والزراعة.
٦. توفر المراكز البحثية وبيوتات العمل للصيقة بالاستثمار .

٧. الخريطة الاستثمارية :

من أهم المشجعات على الاستثمار في ولاية الجزيرة وجود خارطة استثمارية تظهر في مكنوناتها ومحتوياتها كل المطالب المعلوماتية التي يحتاجها المستثمرون ، وتعتبر ولاية الجزيرة هي الولاية الأولى في إعداد خارطتها الاستثمارية.

التعريف العلمي للخريطة الاستثمارية :

هي وثيقة توضح كل الموارد المتاحة للاستثمار في القطاعات الصناعية الخدمية ، الزراعية المتوفرة بالبلاد أو الولاية التي يمكن استغلالها اقتصادياً كالموارد البشرية والطبيعية والبنىات البحثية والأطر المؤسسية وذلك عن طريق المشروعات الاستثمارية مع تحديد الوسائل والتدابير المطلوبة والسياسات الكلية والجزئية اللازمة لإنجاح تلك المشروعات وتحديد المواقع لكل نوع من الاستثمار مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد الزمانية والمكانية والميزات النسبية لكل موقع.(الموقع الإلكتروني لوزارة الصناعة).

وتشتمل أبواب وفصول الخارطة الاستثمارية على الآتي:

- ١- المؤسسات الخدمية بالولاية من تعليم وصحة وخلافه.
- ٢- المؤسسات العاملة في الاتصالات.
- ٣- المؤسسات المصرفية.
- ٤- بيان الطرق الموصلة بين مناطق الاستثمار والإنتاج وأماكن الاستهلاك.
- ٥- بيان الصناعات القائمة بصورة إجمالية.
- ٦- بيان المشروعات الزراعية العاملة والموجودة.
- ٧- بيان المشروعات الخدمية العاملة والموجودة.
- ٨- توضيح فرص المشروعات التي يمكن قيامها في قطاع الصناعة.
- ٩- توضيح فرص المشروعات التي يمكن قيامها في قطاع الزراعة.

أهداف الخارطة:

تتمثل في الآتي:

- ١- توفير معلومات تعين المستثمرين وواضعي السياسات والباحثين.
- ٢- تسليط الضوء على مناخ ومقومات الاستثمار، ويشمل ذلك الموارد الطبيعية والبنى التحتية والتشريعات القانونية والإجراءات المنظمة.
- ٣- إبراز الميزات النسبية للاستثمار.
- ٤- وضع موجهات للاستثمار تتسع مع سياسات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ٥- المساعدة في إعادة هيكلة الاستثمار ورفع كفاءته وتوزيع الاستثمارات بتحقيق التنمية المتوازنة.
- ٦- الترويج للاستثمار واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية وفق متطلبات التنمية الاقتصادية.
- ٧- تقديم ملامح لقيام المشروعات في قطاع الصناعة التحويلية.(المرجعية السابقة).

الإمكانات الخاصة في مجال التصنيع بالولاية وأوضاع المصانع بالولاية:

يعتبر مجال الاستثمار في القطاع الصناعي بالجزيرة مفتوح ومتميز بميزات كثيرة تضي عليه سحنة أكثر جاذبية عن غيره من المجالات وذلك للأسباب التالية:

- ١- توفر الأراضي المبرأة والخالية من الموانع بمساحات معقولة وفي مناطق صناعية ذات مواقع استراتيجية قريبة من مناطق الاستهلاك ومجمعات التوزيع.
- ٢- توفر المواد الخام والأدوات المساعدة والعملية الصناعية.
- ٣- توفر الأيدي العاملة.
- ٤- توفر الخدمات ووجود البنى التحتية.
- ٥- الاستقرار الأمني والسياسي.

أما فيما يتصل ببيان أوضاع المصانع المختلفة بولاية الجزيرة خلال المسوحات الميدانية والتقارير الموجودة في أرشيف إدارة الاستثمار فيمكن تلخيص أوضاعها على النحو التالي:

١- يكتسب قطاع الصناعة التحويلية بالولاية أهمية بحكم المزايا التي تتميز بها والتنوع الكبير في الأنشطة الصناعية العالمية والمختلفة وما ينجم عنها من اثر فاعل يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية حيث يبلغ عدد المنشآت الصناعية وفق نتائج المسح الصناعي الشامل عدد (٤٤٥):

- العامل منها (٢٠٨).
- المتوقف منها (٢٣٧).

تتوزع الأنشطة القائمة إلى ٢٢ نشاطاً رئيسياً و٨٤ نشاطاً فرعياً وذلك وفق التصنيع الصناعي المعياري للدولة ISIC3 الذي يبدأ بصناعة الأغذية والمشروعات وينتهي بصناعة الأثاث.

التشريعات المرتبطة بالتسويق وملكية الأرض؛

لما كان العمل الاستثماري في السودان محكوم بالقوانين والتشريعات التي استحدثت واقعها من مقاصد الدولة الرامية إلى توسيع الاستثمارات دفعاً للتنمية في كل نواحيها ، وتعتبر ولاية الجزيرة واحدة من أهم ولايات السودان فهي أيضاً تحتكم إلى قانون تشجيع الاستثمار ذي الطابع العام الذي تتسم به مناشط الاستثمار وهو طابع تشجيعي يمد المستثمرين بالأرض والسعر التشجيعي وكذلك يتمتع المستثمر بالإعفاءات الجمركية لاستجلاب المواد الخام والمدخلات الرأسمالية من المعدات وخلافه.

يكفل قانون الاستثمار حرية مطلقة في تنقل الأموال وحركتها من الخارج إلى الداخل وعكسه ، ويكفل حرية في التسويق ولا تتعرض المنتجات لأي إجراءات تضيق على المستثمرين ، بل يعتبر التسويق في ظل الحراك الاستثماري بالسودان عموماً يعتبر نشاطاً اقتصادياً يخضع لترتيبات الأسواق

عموماً ويخضع كذلك للميكانيكية السوقية بما تحويه من صراعات ومقابلات بين العرض والطلب ، وعليه تعتبر الجودة والسعر المناسب ، والخدمة السريعة هي الموجّه الأساسي لحركة التسويق خاصة وأن الصناعة قطاع خاص يخضع للدولة في مسائل التقنية لاستخراج التراخيص وحياسة الأراضي لقيام المشروع الاستثماري.

ويمكن للمستثمرين الاستفادة من معطيات القانون واللوائح في التمتع بمميزات الصادر من المنتجات الوطنية ، وهذا مهم جداً في ظل سياسات التحرير الاقتصادي في السودان التي تدفع وتعظم من المنتجات المحلية للتصدير والتسويق العالمي وتشارك في تقرير هذا الحق عدة قوانين وجهات ، كمثال قوانين الشركات والسجل التجاري وموجهات وزارة التجارة الخارجية .
ولعل هذا من أهم المحفزات التي يستفيد منها المستثمرين الأجانب. هذا مع ضمانات عدم المصادرة والتأميم.

أما فيما يتعلق بتشريعات ملكية الأرض ففي قطاع الصناعة والخدمات يتم تخصيص الأرض للمستثمرين في المناطق الصناعية بأسعار اصطاحت عليها الجهات ذات الصلة على أساس البيع بالمتر ، ويتم قبل تخصيص الأرض تقديم الطلبات مصحوبة بدراسات الجدوى ليتم على إثر ذلك الترخيص واستخراج اسم العمل من المسجل التجاري. ويكون العقد على أساس أن تستغل الأرض في المجال الذي خصصت له ، فمخالفة النشاط القائم على الأرض بغير ما خصصت له يعتبر مخالفة يعاقب عليها المستثمر ، ولا شك أن هذا أدى إلى حفظ الحق العام للأرض من قبل الدولة وإلى حفظ حق المستثمرين الخاص.

ونص القانون على أن تخضع الأرض للنزع في حالة عدم إنشاء المنشأة وذلك خلال عام من تاريخ العقد ، يستأنف المستثمرون طلبهم لإعادة تخصيص الأرض بعد بيان المبررات المقبولة التي تقدرها لجنة الاستئنافات ذات الطابع القانوني حيث إنها برئاسة المستشار القانوني المختص وتيم مع معين من إدارة الاستثمار.(قانون تشجيع الاستثمار).

أما الاستثمار الزراعي، فيتم انتهاج الأساليب التعاقدية مع المستثمرين وذلك لاتساع رقع الأراضي الزراعية التي مازالت تحت ملكيات الأهالي. وهذا الأسلوب هو الأفضل في قطاع الزراعة حتى لا يضيع الزمن في براءة الأراضي، فالتفاوض مع الملاك وعقد صيغ الاتفاق التي أصبحت شبه معلومة وتم على أساسها قيام عدد من المشروعات هو السبيل الأمثل للاستثمار السريع في قطاع الزراعة. وهناك أمثلة في هذا المضمار كمثل مشروع زايد الخير الزراعي ومشروع ألبان النوبة... إلخ. تعمل وزارة المالية الآن بحسب البيانات الموجودة في قطاع الاستثمار على توفيق أوضاع المستثمرين بدفع المستحقات على الأراضي.

جدول رقم (١)

المنشآت الصناعية بالولاية :
العدد الكلي للمنشآت الصناعية (٤٤٥) :
العامل منها (٢٠٨) والمتوقف (٢٣٧) :

الرقم	نوع الصناعة	عاملة	متوقفة	النسبة المئوية للتوقف
١.	السكر	١	-	-
٢.	الخميرة	-	١	%١٠٠
٣.	البسكويت	٨	٤	%٣٤
٤.	الشبس	١	-	-
٥.	الطحنية والحلويات	٤٩	٣٧	%٤٣,٠٢
٦.	المربات والعصائر	٢٧	٨	%٢٣
٧.	المياه الغازية	١	٥	%٨٣,٣٣
٨.	النشا والجلكوز	-	١	%١٠٠
٩.	المطاحن	٩	٩	%٥٠
١٠.	النشويات	١١	١٤	%٥٦
١١.	الثلج	١٠	٦	%٣٧,٥
١٢.	مياه معدنية	٣	١	%٢٥
١٣.	الصمغ العربي	٢	-	-
١٤.	زيوت الطعام	٢١	٣٣	%٦٢
١٥.	الصابون	٢	١٠	%٨٣,٣٣
١٦.	السجائر	١	-	-
١٧.	الغزل والنسيج	٣	٧	%٧٠
١٨.	الملابس الجاهزة	-	١٨	%١٠٠

الرقم	نوع الصناعة	عاملة	متوقفة	النسبة المئوية للتوقف
١٩.	الاسفنج	٤	٥	%٥٦
٢٠.	المحالج	٣		
٢١.	الأعلاف	١	٥	%٨٤
٢٢.	الألبان	-	١	%١٠٠
٢٣.	البلاط	٤	٣٤	%٨٩,٤٧
٢٤.	الأثاثات	١٠	٩	%٤٧,٣٦
٢٥.	الأحذية والشنط	-	٤	%١٠٠
٢٦.	الطوب	١	٢	%٦٦,٦٦
٢٧.	الجير	٢	١	%٣٤
٢٨.	الأسمنت	١	-	-
٢٩.	الأدوية والمنتجات الطبية	٤	٢	%٣٤
٣٠.	الورق والكرتون	-	٣	%١٠٠
٣١.	المبيدات	-	٢	%١٠٠
٣٢.	البلاستيك	٥	٨	%٦٢
٣٣.	الصفيح	-	٢	%١٠٠
٣٤.	الحديد	١٦	٢	%١٢
٣٥.	المطابع	٣	-	-
٣٦.	المدايح	٣	-	-
٣٧.	زيوت وشحوم	٢	-	-
٣٨.	البوهيات	-	١	%١٠٠
٣٩.	الظهرة	-	١	%١٠٠
	الجملة	٢٠٨	٢٣٧	٥٣,٥٢

الأسباب التي أدت إلى توقف عجلة الإنتاج في القطاعات الصناعية:

[١] الخميرة:

- التمويل .
- التسويق ومنافسة المستورد.
- مشاكل إدارية.

[٢] البسكويت:

يعمل بنسبة ٦٦٪ والمصانع المتوقفة تمثل نسبة ٣٤٪ وتتلخص أسباب

التوقف في الآتي:

- التمويل .
- مشاكل ورثة.
- عدم تحديث الماكينات.
- المنافسة مع المستورد.

[٣] الطحينية والحلويات:

هذا القطاع يعمل بنسبة ٥٦,٩٧٪ ونسبة التوقف تمثل ٤٣,٠٢٪ ويرجع

التوقف لعدة أسباب منها :

- عدم توفر المواد الخام بنسبة كافية.
- التمويل.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج.
- التسويق.

[٤] المرببات والعصائر:

تعمل بصورة جيدة أي بنسبة ٧٧,١٤٪ ، وأما التوقف يمثل ٢٢,٨٥٪

ويرجع التوقف للآتي:

- عدم توفر المواد الخام.
- المنافسة.
- التسويق.

[5] المياه الغازية:

نسبة التوقف تمثل ٨٣,٣٣٪ من الجملة ويرجع ذلك إلى :

- التمويل.
- عدم تحديث الماكينات.
- كثرة الرسوم.

[6] النشا والجلكوز:

نسبة التوقف ١٠٠٪ ويرجع ذلك للآتي:

- منافسة المستورد للإنتاج المحلي.
- ارتفاع التكاليف .
- التسويق.

[7] المطاحن :

متوقف بنسبة ٥٠٪ ويرجع للآتي:

- عدم تحديث الماكينات.
- تحويل الملكية.
- التمويل.

[8] النشويات:

نسبة التوقف ٥٦٪ ويرجع ذلك إلى :

- منافسة المستورد.
- التخلف التكنولوجي للماكينات.
- ارتفاع التكاليف.
- عدم وجود إدارات مؤهلة.

[9] الثلج :

نسبة التوقف تمثل ٣٧,٥٪ ويرجع ذلك :

- عدم تحديث الماكينات.
- عدم استيعاب السوق.

[١٠] المياه المعدنية:

نسبة التوقف تمثل ٢٥٪ بالرغم من حداثة هذا النوع من التصنيع ويرجع ذلك إلى:

- التمويل.
- المنافسة والتسويق.

[١١] زيوت الطعام:

تبلغ نسبة التوقف في هذا القطاع ٦٢٪ وذلك للآتي:

- عدم توفر الحبوب الزيتية في باحتياجات القطاع من المواد الخام.
- التخلف التكنولوجي في الماكينات المستخدمة .
- التمويل التشغيلي.

[١٢] الصابون:

نسبة التوقف في هذا القطاع تمثل ٨٣,٣٣٪ وذلك للآتي:

- لارتباط إنتاج الصابون بإنتاج الزيوت.
- استيراد المواد الخام (الشحوم والصودا).
- التمويل.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج.

[١٣] الغزل والنسيج :

متوقف بنسبة ٧٠٪ .

- عدم توفر المواد الخام (الاقطان).
- التمويل.
- عدم تحديث الماكينات المستخدمة.
- منافسة المستورد.
- ارتفاع التكاليف.

[١٤] الملابس الجاهزة:

هذا القطاع متوقف بنسبة ١٠٠٪ وذلك للآتي:

- ارتباطه بقطاع الغزل والنسيج.
- منافسة الملابس المستوردة.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج.

[١٥] الإسفنج :

متوقف بنسبة ٥٦٪ وذلك للآتي:

- منافسة المستورد.
- ارتفاع التكاليف.
- استيراد الخام.

[١٦] الأعلاف :

متوقفة بنسبة ٨٤٪ وذلك للآتي:

- ارتباط هذا القطاع بقطاع الزيوت.
- التخلف التكنولوجي المستخدم.

[١٧] الألبان :

نسبة التوقف ١٠٠٪ ويرجع ذلك للآتي:

- التمويل .
- توفير الخام.
- التخلف التكنولوجي للمكينات المستخدمة.

[١٨] البلاط :

نسبة التوقف تمثل ٨٩,٤٧٪ وذلك للآتي:

- عدم مواكبة التحديث.
- التسويق.
- ارتفاع التكاليف.
- منافسة المستورد.

[١٩] الأثاثات :

نسبة التوقف ٤٧,٣٦٪ ويرجع ذلك إلى :

- منافسة المستورد.
- ارتفاع التكاليف.
- التمويل.

محددات قرارات رجال الأعمال الأجانب الاستثمارية

نقصد من هذا الفصل المبني على الدراسات الوقوف على أهم العوامل التي يعتمد عليها الأجانب في تحديد قرار الاستثمار وجاء ذلك وفق العديد من الدراسات والاستبيانات فكانت هذه العوامل كما يلي :

(١) الاستقرار السياسي والاقتصادي :

هذا الدافع يأتي في المرتبة الأولى، ومن خلال الزيارات المتكررة للأجانب للسودان اتضح أن الهم الأول للمستثمر هو الأمن .

(٢) سهولة إجراءات الترخيص وسلوك القائمين على أمره :

ومن الواضح ان هذا الدافع يأخذ حيزاً كبيراً في عقول المستثمرين علماً بأن الوقت بالنسبة للمستثمر يساوي المال أو أن المستثمر يقيم الزمن على أساس العائد المالي (Time is money) لذلك يأتي هذا الدافع عقب الاستقرار السياسي والاقتصادي .

(٣) إمكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار :

إن المستثمر عند دخوله مجالات الاستثمار يكون هدفه الأساسي الفائدة وتحقيق العوائد المالية الكبرى .

(٤) توفر شريك محلي :

(إن توفر الشريك المحلي يجرى مهماً لأن المستثمر الوطني يكون عالماً بما يدور في بلده لذا يفضل المستثمرين الأجانب دخول مستثمرين من البلد المضيف .

٥) توفر البني الهيكلية :

أن هذا الدافع يأتي على رأس الدوافع علماً بأن عدم وجود الطرق والكهرباء والاتصالات ... إلخ يقف عائقاً يحول دون تدفق الاستثمارات .

٦) حرية تحويل الأرباح والعوائد المالية إلى الخارج :

وهذا مهم جداً لتقييم العمل الاستثماري وتحقيق منافع أخرى منه وتحديد فرص التوسع .

٧) وضوح القوانين المنظمة للاستثمار .

٨) الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.

٩) استقرار سعر صرف العملة .

أسباب تخطيط الدول لاستقطاب

الاستثمارات الأجنبية

(١) الموارد الطبيعية والبشرية :

وجود موارد طبيعية ومواد خام وعناصر بشرية وعمالة معقولة الأجر تعطي البلاد ميزة نسبية وخير مثال لذلك السودان خاصة الجزيرة حيث تتوفر الموارد بأنواعها. وأغلب هذه الموارد لم تنزل بكرةً تحتاج إلى تضافر الجهود والدراسات لاستغلالها الاستغلال الأمثل .

(٢) الأسواق :

يعتبر السودان بصفة عامة بوابة لإفريقيا بالإضافة إلى عضويته في الكوميسا التي تضم ١٨ دولة من شرق وجنوب إفريقيا ، وهو عضو في منطقة التجارة الحرة العربية وهذا يوسع من دائرة السوق . كما توجهت أنظار العالم الغربي الرأس مالي والسياسي إلى ما أبرزته الدراسات من اكتناز السودان بالموارد الاقتصادية القيمة . بالإضافة إلى اعتبارات أخرى جغرافية واقتصادية تخلق في السودان محطة تسويقية ودائرة استثمارية لا يمكن تجاوزها .

(٣) الثقافة العامة ونظرة المجتمع للأجانب :

تختلف نظرات المجتمعات للأجانب بين رافض وموافق على المعاملة والمواءمة . فبينما يكون الأجنبي محل حفاوة وتكريم في بعض البلدان (من بينها السودان) نجد أن هناك شعوباً تنظر إليه كغريب ووافد ومنافس لأهل البلد في الخدمات والحقوق وهذه ميزه بالسودان تقف إلى جنب العوامل الكثير المشجعة على استقطاب الاستثمار الأجنبي وكما أسلفنا من قبل هناك الكثير من الجنسيات (أقباط - مصريين - يمنيين ...الخ) استوطنت في السودان كنتاج طبيعي للنجاحات الاستثمارية في الداخل .

(٤) الضمانات :

توفر الضمانات ضد المخاطر من التأمين والمصادرة تمثل عوامل أساسية وأرض ممهدة لدعوة الأجانب للاستثمار في الداخل وهذه الضمانات كفلها قانون تشجيع الاستثمار علاوة على أن السودان عضو في مؤسسات الضمان الإقليمية والدولية (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (الميقا) ومقرها واشنطن - المؤسسة الإسلامية للتأمين ومقرها جدة) هذه العوامل والمحفزات ينبغي علينا في ولاية الجزيرة أخذها في الاعتبار مواكبة للاستراتيجية الاستثمارية والخطط الاقتصادية التي أشارت بها العديد من الجهات والتي تمخضت عن حتمية الاستثمار الأجنبي وفق قيود وشروط معينة.

(٥) وجود المشروعات والخرط الاستثمارية :

عملت الحكومة على تحفيز مناشط الترويج وذلك على إثر تحسن المناخ الاستثماري . تقديم هذه المشروعات الجاهزة يوفر الجهد والوقت على المستثمرين . وقد عملت الإدارة على هذا المفهوم فقامت بتجهيز العديد من المشروعات بدراساتها ومواقعها وهذا يبين الخطوات الكبيرة التي خطتها الولاية في هذا الصدد كما أصبح هذا الكم الكبير من المشروعات سبباً رئيسياً لاستقطاب الاستثمار الأجنبي.
(معلومات إرشيفية)

جدول رقم (٢)

نماذج لمشروعات أجنبية منفذة بالجزيرة :

اسم المشروع	المساحة	رقم القطعة والموقع	الجنسية	المالك
مصنع الغازات الطبية	م.م ١٣.٠٠٠	٦٩ / الجديد الثورة	شراكة عربية	شركة تابعة لجامعة الدول العربية
عمورة لصناعة الالامونيوم		جزء من القطعة ٣ الجديد الثورة	سورية	عوض عمورة
شهادة لصناعة البلاستيك	م.م ١٠٠٠	١/٢٨ - مدني - فداسي	سوداني - باكستاني	شراكة سودانية باكستانية
مصنع تجفيف الليمون	م.م ٤٥٠٠	٨٨ مدني - مارنجان	سعودي	عبد الهادي عمر بافرط
شركة مصنع أبو طارق للعصائر	م.م ١٦٥٠٠	٥٥٧ شرق النيل	سعودي	محمد سعيد أبو طارق
مجمع زمزم الصناعي لتلحج والتخزين	م.م ١٠٠٠	٣/٩ الجديد الثورة	سوداني - أردني	احمد قاسم عوض ال يحيى ومحمد جمال
مصنع العمراني للعصائر الطبيعية والمياه النقية	م.م ٣٦٠٠	٢٤/٤٨٧ الحصاحيصا	إمارتي - سوداني	محمد عبد الله عمران
مصنع جاديف للمنتجات الصحية	م.م ٣٠٠٠	٣٩ الجديد الثورة	سوداني هندي	حسن عبد السلام كمال وجيمس كاسولال مشاه
مصنع فريد توفيق المبرد لتلحج والمياه الصحية	م.م ٣٢٠٠	٥٧٦ العباسية	لبناني	فريد توفيق المبرد
مصنع الجزيرة لإنتاج المعسل	م.م ١٠٠٠	٥٠/٢٦ الجديد الثورة	أردني	محمد ربيع محمد القطب
مجمع الصناعات الإنشائية (طوبورملي وبلكات وخرسانات جاهزة)	م.م ٤٣٠٠	٣/١ الجديد الثورة	سعودي	سلطان بن عبد العزيز
مصنع حماد محمد زايد وبخيت مرشد الجدعاني للمنتجات الاسمنتية	م.م ٣٢٠٠	٥٧٦ العباسية	لبناني	حماد محمد زايد الجدعاني وبخيت مرشد الجدعاني
مصنع نهال للحلويات	م.م ٢٠٠٠	الجديد الثورة	هندي	مرشد رأي متقابل

اسم المشروع	المساحة	رقم القطعة والموقع	الجنسية	المالك
الشهباء للغزل والنسيج والصناعة	٢٥٠٠ متر مربع		سوريان	محمد محمو موازين وبكري سعاله
علف القندول		الجديد الثورة	شراكة عربية	الشركة العربية لتنمية الثورة الحيوانية
مصنع النشا والجلكوز		الجديد الثورة	شراكة عربية	شركة تابعة لجامعة الدول العربية
ارتيك لصناعة مواسير البلاستيك		الجديد الثورة	مصرية	شركة تابعة لشركة الرضوان المصرية
اسلان يابي للاسمنت		الجديد الثورة	تركي	شركة تركية
جود للكوابل الكهربائية		الجديد الثورة	سوري	شركة سورية
عمورة لصناعة الزيوت		الجديد الثورة	سوريه	عوض عمورة
فوجيان للحديد		مدني (شرق النيل)	صيني	شركة صينية
شمال الدلتا للخدمات الزراعية		الحصاحيصا	مصري	شركة مصرية
السكن المنتج		شرق النيل	إماراتي	سعيد لوتاه
مصنع المبيدات		الجديد الثورة	أردني سوداني	شركة مختلطة
دواجن السرور		الجديد الثورة	سوداني سوري - سعودي	شركة مختلطة

المصدر : أرشيف الاستثمار - وزارة المالية - ولاية الجزيرة.

مفهوم الفرصة الاستثمارية : Conceptual Approach of The Investment Opportunity

لعل من المسلم به أن الاستثمار يقوم على أضلاع محددة تتمثل في وجود التمويل ، المستثمر الفاعل الجاد والموارد المساندة وكثيراً مايركز الكثير من ذوي الاهتمام بالتمويل كقضية أصيلة في عملية الاستثمار ، بيد أن الدراسات أظهرت أن التمويل لم يعد إشكالاً يعطل عملية الاستثمار خاصة في ظل وجود مؤسسات التمويل بكل أنواعه في شتى قطاعات الاستثمار على مختلف أحجامها .

كما أن الاستثمار في أدبياته الحديثة لم يعد حكراً على أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة ، بل أولت الدوائر المهتمة بالاستثمار في القطاع الحكومي والعام اهتماماً ملحوظاً بما يسمى بالمشروعات الصغيرة والناشئة على أسس اقتصادية بسيطة لتقويم الأوضاع الاجتماعية للأسر وإصحاح اقتصادياتها لتلبية مطالبها المعيشية والارتقاء بمستوى دخلها .

على خلفية توفر الموارد الطبيعية بولاية الجزيرة مع تضافر العوامل المشجعة على الاستثمار تنشأ أفكار المشروعات الاستثمارية في القطاعات المختلفة :-

١. زراعي .
٢. صناعي .
٣. خدمي .

فالفرصة في مفهوماتها الحديثة تعني المواءمة وإيجاد النسبية وتوسيع التوأمة

بين:-

١. الموارد المتوفرة ومجال الاستثمار المناسب لها .

٢. مقدرات المستثمرين ومجال الاستثمار المناسب لها .

لذلك الفرصة بمفهومها المطلق ووجوديتها غير كافية في إيجاد الاستثمار على أرض الواقع بل لابد من النظر في خلق واقع تناسبي يوائم هذه المجالات المتاحة مع مايناسبها من المستثمرين. وهذا يعد من أهم المفاهيم التي توصلت إليها أدبيات الاستثمار في صياغاتها وإجتهاداتها الحديثة ، ولقد تمخضت عدة دراسات في هذا الصدد خلصت إلى أهمية تفعيل مناشط الترويج مع البحث عن آليات فاعلة للتعرف على المستثمرين المقتردين .

من أصحاب المهارات والملكات الممكنة لهم في مجال الاستثمار وهذا المفهوم لفرصة الاستثمار بهذه الدقة والعلمية يقود إلى حفظ ممتلكات الدولة ، وصيانتها عن تدوالها بين وسطاء السوق من السماسرة أو وقوعها في أيادي المستثمرين غير الجادين وهذا ما عانى منه الاستثمار في السابق .(مذكرة الاستثمار لليونيديو) .

أولاً :- فرص الاستثمار في قطاع الزراعة :-

- مشروع حفيرة الزراعي .
- مشروع غرب الحوش الزراعي .
- مشروع الشرفات الزراعي .
- مشروع أبوقوته الزراعي .
- مشروع غرب النويلة .
- مشروع تنمية هضبة المناقل .
- مشروع الرهد الزراعي .
- مشروع الجزيرة .

آفاق الاستثمار الرعوي :-

- مشروع البطانة الرعوية .
- مشروع البطانة الرعوية لإنتاج الإبل .
- مشروع البطانة الرعوية لتربية النعام والغزلان .
- مشروع إنتاج الضأن بمشروع الجزيرة .
- مشروع هضبة المناقل الرعوي لتربية العجول .
- مشروع هضبة المناقل الرعوي لتربية الماعز .

آفاق الاستثمار في مشروعات الإنتاج الحيواني :-

- مشروع الجزيرة للفراخ اللحم .
- مشروع دواجن بحري الجزيرة .
- مشروع إنتاج ١٢ ألف فرخة .

ثانياً :- القطاع الصناعي :-

- مشروعات صناعة الورق ولب الورق .
- مشروع صناعة البطاريات السائلة .
- مشروع صناعة الكرتون .
- مشروع مواد التعبئة البلاستيكية .
- مشروع صناعة مراكز الطماطم والمانجو .
- مشروع صناعة البكتين .
- مشروع صناعة فلاتر الزيوت والهواء والجاز .
- مشروع صناعة التريكو .
- مشروع صناعة الأعلاف المركزة .
- مشروع صناعة الكحول الطبي والصناعي .
- مشروع صناعة المضخات اليدوية .
- مشروع المحاليل الوريدية .
- مشروع تصنيع الأمونيا .
- مشروع صناعة حامض الكبريتيك .
- مشروع صناعة النشأ والجلكوز .
- مشروع السمن النباتي والزيوت المهدرجة .

ثالثاً :- القطاع الخدمي :-

- مركز ودمدني التجاري .
- مشروع تلال الجزيرة .
- فندق خمسة نجوم .
- مدينة النيل السكنية .
- حي الروضة السكني .

مشروعات متاحة للاستثمار:-

- مشروعات منظمة الشهيد .
- مشروع شقق جمعية الأمل للإسكان التعاوني .
- مشروع غلال رفاة .
- مشروع ألبان النوية .
- مشروعات ديوان الزكاة (عمارات سكنية - مدينة طفل - قاعات اجتماعات).
- مشروعات خدمات الصرف الصحي .
- مشروعات شركات وتعبيد الطرق .
- مشروعات الطاقات المعطلة في القطاعين العام والخاص مثل :-
 - ١ . مشروعات النسيج .
 - ٢ . مشروع ألبان الجزيرة .
 - ٣ . مصنع أبو طارق للعصائر والمركزات الفاكهة .

أهم الحلقات في نجاح المشروعات الاستثمارية:

أولاً:- السمات الأساسية للمستثمر:

في هذا يتم التركيز على الصفات الموجودة في المستثمر والتي على أرضيتها قدم المستثمر مشروعه الاستثماري ، وهذا جانب مهم تفردت به هذه الورقة في نظرتها الدقيقة للملكات البشرية الكاملة في نفوس المستثمرين ، لأنها الدافع الأصيل ولأنها المحور الذي تدور عليه نجاحات الاستثمارات . وتتمركز في الآتي :-

- ١ . الفكرة المسبقة عن المشروع .
- ٢ . الثقة بالنفس .
- ٣ . روح المبادرة .
- ٤ . الإصرار .
- ٥ . المغامرة .

٦. استخدام سياسة التأثير .

٧. العلاقات العامة .

ويقوم على عاتق المدرب دور كبير في إكتشاف هذه المهارات في نفوس المستثمرين والتعرف عليها بأساليب كثيرة ودعمها وتعزيزها وحفزهم بالمزيد من الصفات .

ثانياً : حلقة المشروعات؛

في هذه الحلقة يتم عمل المواءمة بين صفات المستثمر ، بين التعليم والخبرة العملية وروح الموهبة والإبتكار وبين طبيعة المشروع ليتم التأكد من التناسبية بين طبيعة عمل المشروع ومهارات المستثمر وملكاته الذاتية وهذا ضروري للتأكد من صحة إستصدار قرارات التمويل أو منعها .

ثالثاً : - حلقة جمع المعلومات ؛

في هذا يتم جمع أكبر قدر من المعلومات والبيانات التي تخص المشروع ، ولا بد أيضاً من التعرف على ملحقات العمل الإنتاجي من النقل ، الترحيل ، الاتصالات ، الضرائب ، التراخيص والرسوم المكتبية وكل المهددات والمشجعات.

رابعاً : - حلقة قراءة السوق ؛-

في هذه المرحلة يتم الآتي :

١. دراسة العرض والطلب والميكانيكية السوقية عموماً .
٢. التعرف على الإنتاج المنافس ودرجة جودته ومطالبه التكميلية المنعدمة فيه .
٣. تحديد الفئة المستهدفة بالإنتاج .
٤. تحديد خطة عملية لتوزيع المنتج .
٥. إعداد خطة عمل وإعداد دراسة الجدوى ، وبعد استكمال بناء الدراسات وظهور جدواها والتأكد من عدم وجود مهددات كبيرة على المشروع ينقل المستثمر إلى مرحلة التمويل والذي يتم على ضوء إرشادات المختصين .

وهذا يمثل صمام الأمان للمشروعات الاستثمارية من ناحية ، والحفاظ على الموارد الاقتصادية بصفقتها أهم مطالب الاستثمار .

أهم مضامين الاستثمارات الناجحة :-

١. إشاعة الفهم بالقانون واللوائح المنظمة للاستثمار ، ذلك لأن أغلب الذين يدخلون في الاستثمارات يفقدون الفهم والوعي بالقانون بما فيه من مميزات وممنوحات وأيضاً ضوابط ومخاطر.

٢. لما كان موظف الاستثمار هو أهم عامل في التبادل المعلوماتي والأخذ والرد مع المستثمرين فقد أفادت تراتيب الاستثمار الحديثة إلى أهمية تدريب وتأهيل العاملين في حقول الاستثمار ليقوم بتدريب رواد الأعمال Preneure Ship وتزويدهم بالمهارات والمعارف التي تعينهم على تحقيق نجاحات وجدوى عالية في أعمالهم الاستثمارية ، لأنه قد ظهرت أن أغلب الاستثمارات قد باءت بالفشل لعدم تمكن المستثمرين من المعارف والقدرات المساندة لأعمالهم ، وغياب هذا الفكر يجعل التمويل عرضه للمخاطر وتحقيق الخسائر الفادحة للمستثمرين وجهات التمويل .

٣. تزود المستثمرين بكل المعلومات التي تعينهم على نجاح استثماراتهم وتبصيرهم بأهمية الوقوف على مستويات المخاطرة ، وهذا ما سعت له وزارة المالية عبر إدارة الاستثمار في مسألة التقنين للمشروعات التي لم تر النور والتي كانت بمثابة مقترحات عمل استثماري ، إلا أن أصحابه لم يتمكنوا لبعده الشقة بينهم وبين المشروعات التي اقترحوها.

٤. تهيئ المستثمرين ورواد الأعمال لخلق مقدرات ذاتية حتى يتمكنوا من عمل رؤية واضحة لأعمالهم الاستثمارية أو ما يسمى بخطة العمل في الأدبيات التي ارتضتها اليو نيدو بدلاً عن ما يسمى مصطلح دراسة الجدوى.

١. ضعف الفهم الاقتصادي والثقافة الاستثمارية :-

لعل عملية إتخاذ القرار في عمليات الدخول في الأعمال الاستثمارية التي ترمي لتحقيق فوائد وعوائد مالية وخدمية هي عملية معقدة تحتاج إلى كم هائل من المعلومات التي تؤدي إلى إنسياب القرار في هيئته النهائية ، إذ بعد التمكن من جمع المعلومات يتم تحليلها وتصنيفها في شكل خيارات وبدائل بحسب ما هو متوفر من إمكانيات ، ومن ثم يتم تعيير هذه الخيارات ووضعها في أولويات متدرجة ، ومن بعد ذلك يتم إختيار البديل الأفضل لوضع المستثمر أو المؤسسة أو الشركة المراد قيامها لذلك يعتبر تحديد نوع الاستثمار من الأعمال الشاقة والتي لا تحتمل الإقبال العشوائي غير المدروس ، وهذا ماجعل الكثير من رجال الأعمال يفشلون في تحقيق أهدافهم ، والوصول إلى ربحيات معقولة ، بل أصبح شبح الخسارة يهدد أكثرهم ، وهذا أدلى بدلوه في تشويه صورة الاستثمار ، وجعل الموارد العامة للدولة من الأراضي وخلافه بأيدي مستثمرين غير الجادين ، أو غير المتمكنين من عملهم ، أو الوسطاء وسماسرة الأسواق على مختلف أنواعهم . وهذا يؤكد وجود فجوة ثقافية في أغلب المستثمرين.

٢. تعارض القوانين المصاحبة لقانون الاستثمار كقانون الجمارك والأراضي والتسجيلات :-

تعتبر القوانين في حقل الاستثمار متميزة ومتفردة من بين القوانين العالمية في ذات المجال ، غير أنه يعكس صفو هذا التميز وجود التعارض والتصادم في بعض النواحي القانونية بين قانون تشجيع الاستثمار مثلاً وقانون الجمارك ، حيث تعمل سلطة الجمارك على إعفاءات جمركية حسب لوائح وقوانين سلطات الجمارك المخرجة على تشريعاتها ، مما يتعارض مع رؤية الاستثمار في أهمية التوسع الجمركي ليظل الكثير من السلع ومطلوبات العمل الاستثماري من المدخلات التي لاتجد سبيلها للإعفاء بحسب قوانين الجمارك .

كما أن هنالك تعارضاً واضحاً الملامح وتصادماً ظاهراً الوجهة بين صلاحيات قوانين تشجيع الاستثمار وصلاحيات قوانين الأراضي والتسجيلات ، بيد أن في الاستثمار نستخدم أساليب التفاوض وموائد الاجتماعات الدورية لتوفيق أوضاع التضارب بيننا وبين أجهزة الأراضي والتسجيلات .

٣. الإنطباعية والنمطية في الاستثمار :-

وتظهر هذه الظاهرة في تشابه ، وتمائل وتقليدية أنواع المشروعات الاستثمارية ، حيث يتوجه كثير من المستثمرين إلى استثمارات بعينها ويركزون على نوعية معينة من الإنتاج ، وهذا يمكن أن يفسر بأنه تقليدية في الفهم الاستثماري لدى رجال الأعمال اعتماداً على الموروث من الفهم والعلم ، كما أنه انطباعية تعتمد على تقليد الآخرين لتجارب نجحت في السابق لأوضاعها المحيطة بها ولتوفر الإمكانيات المساندة لها . وهذا يتضح جلياً في تجارب الكثير من الصناعات خاصة في مجالات الصناعات البسيطة مثل الزيوت ، الصابون ، الحلويات ، والغذائات .

٤. عدم كفاية دراسات الجدوى :-

معلوم أن دراسة الجدوى هي الخطوة الأولية الفاتحة للدخول في النشاط الاستثمارية ، ولعل دراسات الجدوى هي الخطة العملية للمشروع ، والمسار الذي يتبلور في ذهنية المستثمر لنجاح مشروعه الاستثماري ، وفي التقدير العلمي الصحيح أن الاعتماد على معدي دراسات الجدوى من غير الوقوف على إمكانيات المستثمر الصحيحة والدراسات المسبقة للأسواق أمر يفضي إلى دراسات غير واقعية ، وعدم الإحكام والإتقان والإجادة المتسمة بالواقعية الاقتصادية من منظور متوسع ، وعلمية متبينة ، هذا يفضي إلى نتائج وخيمة ، وما قام على الخطأ فمآله يكون إلى الخطأ ، خاصة وأن دراسات الجدوى المتكاملة تحتوي على الدراسات التنبؤية لأوضاع العرض والطلب في السوق بما يمهد لخلق ركيزة تسويقية تستند عليها الرؤية المستقبلية للمشروع ، كما تستند على تحليل قضية الموقع الجغرافي للمشروع وقربه من مدخلات الإنتاج وتوافر الخدمات المساندة ،

فبعدم الواقعية العلمية مع هذه المسلمات ، تكون المشروعات مجرد أحلام ، هذا بدوره أدى في السابق إلى تسلسل الحيازات وتدخل الوسطاء والسماسة .

5. الكساد في الإنتاجية وتكدس الأسواق :-

يلاحظ أن الأسواق تكتنز بكمية كبيرة عند العرض بأصناف تجارية و سلع منتجة محلياً وهذا يرجع إلى الآتي :-

- التركيز على إنتاج معين .
- عدم معالجة قضايا ميكانيكية الأسواق ، بعدم وضع السياسات التحسبية في ظل توسع سياسات التصدير والاستيراد .

6. محدودية صلاحيات الاستثمار بالولاية :-

تعتمد الكثير من القرارات الاستثمارية على إجازاتها من المركز ، وهذا يعكر على الإنجازات السريعة للعمل ، ويخلف ملمحاً يصادم نظام النافذة الواحدة الذي يقصد به سرعة الإجراءات .

الحلول والتوصيات :-

١. الدعوة والتكريس إلى إجادة وإتقان دراسات الجدوى .
٢. تمديد الدراسات والبحوث الميدانية في مجال الاستثمار لإخراج قاعدة المعلومات والبيانات التي تساعد في حل هذه الإشكالات .
٣. البحث عن وسائل توسيع الثقافة الاستثمارية .
٤. تنشيط أعمال المتابعة والرقابة على العمل الاستثماري لمعرفة مدى استفادة المستثمر من الميزات الاستثمارية .
٥. توسيع صلاحيات الاستثمار فيما يتصل بالكثير من الإجراءات والقرارات، وذلك بإيجاد التشريعات الداعمة لهذا المقصد .
٦. إيجاد التشريعات المناسبة وبذل الجهد لفك التعارض وتوفيق أوضاع القوانين .

ورقة بعنوان

**تقييم الاستثمار الزراعي بولاية الجزيرة
والمشاكل التي تحيط به**

إعداد: م. ز / رحاب عبد المجيد مصطفى

إشراف: م. ز / سعود محمد سعد الدين

موجهات الورقة

- عرض تقييم الوضع الراهن للاستثمار في المجال الزراعي بالولاية
- بيانات تحليلية (مساحات مزروعة - إنتاجية)
- الفرص الاستثمارية في المجال الزراعي بالولاية وأبرز المعوقات
- التركيبة المحصولية وأثر تحديد المحصول والدورة الزراعية
- أنظمة الحساب في المشروعات الزراعية وأسباب التخلي عن بعضها وتبني البعض

الآخر

- ملكية الأرض
- المشاكل والحلول
- التوصيات

الموجه الأول

عرض تقييم الوضع الراهن للاستثمار في المجال الزراعي بالولاية

تمهيد

- أصبحت ولاية الجزيرة قبلة للمستثمرين من مختلف الجهات سعياً للاستثمار في المجال الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وذلك لعدة اعتبارات يمكن إيجازها في الآتي
- ١ - تتمتع الولاية بميزات نسبية هائلة في المجال الزراعي بشقيه من أرض خصبة - مياه - ثروة حيوانية - موارد طبيعية - بنيات تحتية وخدمات.
 - ٢ - الجهد الكبير الذي بذل من قبل الولاية للتعريف بإمكانيات الولاية وعرض فرص الاستثمار من خلال الملتقيات الاستثمارية (ملتقى رجال الأعمال العرب - ملتقى رجال الأعمال السعوديين - ملتقى رجال الأعمال الأتراك - ملتقى أبناء الولاية بدول المهجر).
 - ٣ - الزيارات العديدة لوفود الولاية للدول الصديقة والشقيقة.
 - ٤ - الزيارات العديدة للوفود الاستثمارية من مختلف أنحاء العالم للوقوف على إمكانات الولاية.
 - ٥ - إعداد وسائل الترويج من أقراص مدمجة ونشرات ودراسات.
 - ٦ - أزمة الغذاء العالمية وشح موارد المياه في دول الخليج.
- وكان ثمرة هذا الجهد توقيع مذكرات تفاهم وعقود اتفاق وتصاديق مبدئية والفيصل هنا جدية المستثمر .
- وبالنظر إلى البيئة الداخلية للقطاع الزراعي نتعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف وبالنظر للبيئة المحيطة بالقطاع نتعرف على الفرص والمهددات ولمزيد من تحليل الوضع الراهن نتعرض بصورة مبسطة للمتأثرين بموضوع الورقة ومقدراتهم وتنظيماتهم.

أولاً :- نقاط القوة داخل القطاع والمحفزة للاستثمار والتي تشمل :-

- ١) الموارد الأرضية نجد أن الأراضي الصالحة للزراعة مساحتها (٥,٩) مليون فدان أي ما يعادل (٩١٪) من جملة مساحة الولاية المستغل منها حوالي ٢,٥ مليون فدان والبقية غير المستغلة تقع في مناطق واعدة مما يمثل جاذباً للاستثمارات المحلية والأجنبية.
- ٢) الموارد المائية متمثلة في النيل الأزرق ورافده الرهد حيث نجد أن الولاية بها ما يعادل ٦٠٪ من جملة المساحة المروية في السودان والأمطار لزراعة المساحات المطرية تبلغ (١) مليون فدان مع إمكانية مضاعفة الاستفادة من مياه الأمطار والسيول بإقامة تجارب حصاد المياه بالإضافة إلى المياه الجوفية فالولاية بها مخزون مقدر من المياه الجوفية.
- ٣) وجود ثروة حيوانية مقدرتها بـ ٨ ملايين رأس من أجود السلالات مع وقوعها في منطقة خالية من الأمراض.
- ٤) مراعي طبيعية في مساحة (١,٥) مليون فدان وغابات في مساحة (٤٠٧) آلاف .
- ٥) ٨٠٪ من جملة السكان بالولاية تعمل في القطاع الزراعي بصورة مباشرة أو غير مباشرة. إن وجود مزارعين متمرسين على العمل الزراعي واختصاصيين أكفاء وكوادر فنية ومساعدة متعاونة يمثلون أهم ركيزة في دفع وإدارة العمل الاستثماري.
- ٦) وجود منظمات فاعلة داخل القطاع واعية بأهمية الاستثمار ومتفاعلة معه.

ثانياً :- نقاط الضعف داخل القطاع والمؤثرة على الاستثمار والتي تشمل :-

- ١- مشكلة الأرض من ملكية وحيازات.
- ٢- الضعف النسبي لبعض البنيات التحتية داخل القطاع.
- ٣- ضعف الإنتاجية وتقليدية وسائل الإنتاج.
- ٤- النظرة غير الاقتصادية لكم مقدر من الثروة الحيوانية.
- ٥- الأستخدام غير المرشد للموارد الطبيعية.

٦- وجود المؤسسات العلمية والبحثية متمثلة في جامعة الجزيرة وهيئة البحوث الزراعية وهيئة البحوث.

ثالثا :- الفرص المتاحة ومراكز بحوث الثروة الحيوانية والتي تتمثل في :-

- ١- توفر الإرادة السياسية والتي تعمل على تهيئة مناخ الاستثمار.
- ٢- برامج الولاية الطموحة لتنمية وتطوير البنيات التحتية المشجعة للاستثمار.
- ٣- الاستقرار الأمني والسياسي.
- ٤- وجود طلب متنامي في السوق المحلي والعالمي على المنتجات الغذائية للزيادة المطردة في أعداد السكان .
- ٥- وجود نظام مصرفي فاعل يساعد على سرعة التحويلات المالية وتمويل الاستثمارات وتكملة الإجراءات المتعلقة بها.

رابعا :- المهددات

- ١- تعدد الرسوم الضريبية.
- ٢- تضارب بعض القوانين في المسائل الإجرائية.
- ٣- عدم وجود نافذة موحدة للاستثمار.
- ٤- وجود مشاكل تتعلق بالتسويق (معلومات السوق - القناة التسويقية - ...إلخ).
- ٥- عدم قدرة المنتجات الزراعية على المنافسة في الأسواق العالمية وتحكم المصالح الدولية فيها.
- ٦- تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية.
- ٧- عدم تفعيل قوانين سلامة وضبط الجودة.
- ٨- عدم توفر السقوف المالية الكافية لتمويل القطاع الزراعي.
- ٩- الصراعات والتنازع على الموارد الطبيعية.

الموجه الثاني

بيانات تحليلية (مساحات مزروعة - إنتاجية)

(قياس الإنتاجية والمساحات المزروعة في مشروع الجزيرة كنموذج للإنتاج المروي)
جدول رقم (١) يوضح المساحة والإنتاجية والتكلفة للقطن قبل وبعد الخصخصة في مشروع الجزيرة

قبل الخصخصة موسم ٨٦/٨٥ - ١٩٩٢/٩١ م بعد الخصخصة موسم ٩٢/٩٢ - ١٩٩٩/٩٨ م

الموسم	المساحة بألف فدان	الإنتاجية قنطار/فدان	التكلفة دولار/فدان	الموسم	المساحة بألف فدان	الإنتاجية قنطار/فدان	التكلفة دولار/فدان
٨٦/٨٥ م	٤٠١	٣٠٥	٣١١	٩٢/٩٢ م	١٧٥	٤٠١٥	٦٢
٨٧/٨٦ م	٤١٥	٤٠٩٣	٣٣٤	٩٣/٩٣ م	١٥٠	٣٠٨٤	٨٠
٨٨/٧٨ م	٣٨٣	٤٠٥٧	٢٠٢	٩٤/٩٤ م	٢٥٣	٣٠٨٩	١٦٠
٨٩/٨٨ م	٤٠٥	٥٠١٩	١٠٤	٩٥/٩٥ م	٣٠١	٤٠١١	٢١٨
٩٠/٨٩ م	٣٥٨	٤٠١٣	٩٩	٩٦/٩٦ م	٣٣١	٣٠٨٣	٢٠٣
٩١/٩٠ م	٢٥١	٤٠٦٥	١٠٩	٩٧/٩٧ م	٢٤٦	٤٠٤٨	٢٤١
٩٢/٩١ م	٢١٦	٥٠٦١	٦٨	٩٨/٩٨ م	١٥٣	٤٠٤٢	١٩٧
الجملة	٢٤١٩	٣٢٠٥٨	١٢٢٧	الجملة	١٦٠٩	٢٨٠٧٢	١١٦١
المتوسط	٣٤٧	٤٠٦٥	١٧٥	المتوسط	٢٣٠	٤٠١	١٦٦

المصدر وحدة البحوث الاقتصادية والاجتماعية . بركات ٢٠٠٢ م

كمثال للعملية التحليلية محاصيل الدورة الزراعية الجدول يوضح المساحة والإنتاجية والتكلفة لمحصول القطن للفدان من موسم (٨٥/٨٦ - ١٩٩٢/٩١ م) وهي فترة ما قبل الخصخصة . والفترة من موسم (٩٢/٩٢ - ١٩٩٩/٩٨ م) هي فترة ما بعد الخصخصة .

من الجدول يتضح أن أعلى مساحة مزروعة خلال الفترتين كانت ٤١٥ ألف فدان، من موسم (٨٦/٨٧ م) أي قبل الخصخصة إن أقل مساحة كانت (١٥٣ ألف فدان) موسم (٩٨/٩٩ م) بعد الخصخصة ، كما بلغ متوسط المساحة قبل الخصخصة (٣٤٦ ألف فدان) ، أما فترة ما بعد الخصخصة فقد تقلصت إلى (٢٣٠ ألف فدان) بنسبة (٣٤٪) وذلك لصعوبة توفير التمويل الكافي.

بلغ أعلى متوسط لإنتاجية الفدان موسم (٩١/٩٢ م) ٥,٦ قنطار للفدان (فترة

البرنامج الثلاثي وتوفير التمويل) قبل الخصخصة ، أما أقل إنتاجية فقد كانت (٣,٥ قنطار) للفدان موسم (١٩٨٦/٨٥م) قبل الخصخصة ، أما متوسط الإنتاجية فقد كانت قبل الخصخصة (٤,٦٥ قنطار) للفدان ، أما بعد الخصخصة فقد انخفضت إلى ٤,١ قنطار للفدان وذلك بنسبة بلغت (١٢٪) يرجع ذلك لصعوبة التمويل وصعوبة التعامل مع الحزم التقنية المطلوبة.

بلغت أعلى تكلفة إنتاج للفدان في موسم (١٩٨٧/٨٦م) حيث بلغت (٨٠ دولاراً) قبل الخصخصة ، أما أدنى قيمة كانت موسم (١٩٩٣/٩٢م) بعد الخصخصة والتي بلغت (٦٢ دولاراً) للفدان .

متوسط تكلفة سنوات ما قبل الخصخصة (١٧٥ دولاراً). ومتوسط تكلفة سنوات ما بعد الخصخصة فقد انخفضت إلى (١٦٦ دولاراً للفدان) بنسبة (٥٪) وذلك لصعوبة التمويل الأمر الذي أدى إلى تقليل جرعات السماد وعدم التحضير الجيد وتأخير العمليات الفلاحية، ساعد كل ذلك في انخفاض الإنتاجية للفدان .

انعكست كل الأسباب المذكورة أعلاه سلباً على المزارعين حيث كانوا قبل الخصخصة يحرصون على زراعته نظراً للسلفيات التي يمولون بها بقية المحاصيل ، أما بعد الخصخصة فقد وصلت نسبة الذين يقومون بزراعته في بعض التفاتيش إلى (٣٩٪) ويمثلون المزارعين الميسورين .

حيث يلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع التكلفة إذا حسبت بالجنية السوداني. وتذبذب في المساحة المزروعة ، لأن محصول القطن فترة نموه طويل وتتداخل بين الصيف والشتاء يزرع في يوليو ويمتد إلى مارس من العام التالي. يتعرض لأمراض في بعض المواسم ويحتاج لعمليات رش بمبيدات حشرية تحدد عدد الرشوات حسب الإصابة وتحسب التكلفة بالدولار.

يلاحظ في موسم (١٩٩٣/٩٢م) تقليص مساحة القطن المزروعة إلى (١٧٥ ألف فدان) وانخفضت التكلفة في نفس الموسم إلى ٦٢ دولاراً. وارتفعت نسبة الإنتاجية إلى (٥ او ٤ قنطار) للفدان يعزى ذلك مباشرة إلى اتجاه إدارة المشروع لتقليل المساحة المزروعة نسبة لإهمال القنوات وعدم نظافتها ومحدودية الآليات وحصرت المساحة

المزروعة في المناطق التي لا تعاني من مشاكل الري وقيام المزارعين بتحضير الأرض.

يلاحظ إن الانخفاض في تكلفة الفدان إلى (٦٢ دولاراً) كان نتيجة لتحمل المزارعين الميسورين تكلفة الجزء الأكبر من العمليات الزراعية ولم يدخل ذلك ضمن تكلفة الفدان الدفترية المعدة من قبل الإدارة وارتفاع إنتاجية الفدان إلى (٥ او ٤ قنطار) كان بسبب السماح فقط مزارعين الميسورين بزراعة القطن لضمان تحمل جزء من التكلفة الإنتاجية العالية وهذا يؤكد إذا قامت الدولة بدورها كاملاً في التمويل والتحضير بأن الإنتاجية بعدد المشروع لدوره الرائد .

وأيضاً من الجدول نلاحظ كلما زادت المساحة المزروعة ارتفعت التكلفة وانخفض الإنتاجية وذلك يعزي لدخول قطاع واسع من فقراء ومتوسطي المزارعين. ودخول محفظة البنوك كعمول رئيس لعمليات التحضير .

إن إدارة المشروع لم تسع لحل مشاكل المشروع الرئيسية حتى تتم زراعة أكبر مساحة ممكنة ودخول كل فئات المزارعين وذلك بإصلاح قنوات الري وتوفير السلفيات الزراعية ودخول الدولة لتفادي التمويل البنكي. عالي الفوائد وتوفير مدخلات بأسعار مناسبة للمزارعين وإعوائهم من الرسوم الجمركية والضريبة بل لجأت لتقليل المساحات المزروعة وجعلها في أيدي المزارعين الميسورين لضمان إنتاجية عالية تضمن حقوق محفظة البنوك ومؤسسات القطاع الخاص المساعدة. وتجاهلت الإدارة دورها في زراعة أكبر مساحة ممكنة بإنتاجية عالية الفائدة لجميع فئات المزارعين والاقتصاد القومي.

تقليل مساحة القطن تعتبر أحد العناصر المساعدة في تدهور صناعة الغزل والنسيج والزيوت والصابون وأعلاف الحيوانات

محصول القمح :

جدول رقم (2) يوضح المساحة والتكلفة والإنتاجية للقمح قبل وبعد الخصخصة

قبل الخصخصة ٨٥/٨٦م - ٩١/٩٢م بعد الخصخصة ٩٢/٩٣م - ٩٨/٩٩م

الموسم	المساحة بألف فدان	الإنتاجية قنطار/فدان	التكلفة دولار/فدان	الموسم	المساحة بألف فدان	الإنتاجية قنطار/فدان	التكلفة دولار/فدان
٨٥/٨٦م	٢٤٢	٠.٤٣	١٠٩	٩٢/٩٣م	٥١٤	٠.٥٣	٢٩
٨٦/٨٧م	١٧٩	٠.٤٥	١١٠	٩٣/٩٤م	٥٢٣	٠.٥٢	٥٦
٨٧/٨٨م	٢٥٢	٠.٤٨	٧١	٩٤/٩٥م	٣٢٩	٠.٥٩	٧٨
٨٨/٨٩م	٢٧٤	٠.٥٦	٤٧	٩٥/٩٦م	٣٩٠	٠.٦٦	١٠٣
٨٩/٩٠م	٢٩٢	٠.٦٥	٤٨	٩٦/٩٧م	٣٩٠	٠.٦٤	١٣٠
٩٠/٩١م	٦١٣	٠.٤٧	٧٤	٩٧/٩٨م	٣٠١	٠.٧	١٣٩
٩١/٩٢م	٥٥٣	٠.٩٤	٤٨	٩٨/٩٩م	١٢٣	٠.٣١	١٠٣
الجملة	٢٤٠٥	٣.٩٨	٥٠٧	الجملة	٢٦٣٣	٣.٩٥	٦٢٨
المتوسط	٣٤٤	٠.٥٦	٧٢	المتوسط	٣٧٦	٠.٥٦	٩١

المصدر : وحدة البحوث الاقتصادية والاجتماعية ، بركات .

دخلت زراعة القمح المشروع في عام (١٩٦٨م) .

يوضح الجدول المساحة والإنتاجية والتكلفة لمحصول القمح للفدان في الفترة من (٨٥/٨٦م إلى ٩١/٩٢م) وهي فترة ما قبل الخصخصة والفترة من (٩٢/٩٣م - ٩٨/٩٩م) وهي فترة ما بعد الخصخصة .

محصول القمح غذاء أساسي لقطاعات واسعة من الشعب السوداني (استراتيجي) والمحصول النقدي الثاني للمزارع.

رفعت الدولة شعار الاكتفاء الذاتي من هذا المحصول حيث زادت المساحة المزروعة حتى وصلت (٦١٣ ألف فدان) في موسم (٩٠/٩١م) قبل الخصخصة إلا أنها أخذت في تراجع بعد الخصخصة حتى وصلت (١٢٣ ألف فدان) موسم (٩٨/٩٩م) لسبب ارتفاع التكلفة وأصبح سعر القمح المستورد أقل من سعر القمح المحلي.

يتعرض القمح لتذبذب السوق الداخلي وتضاعف التكلفة بسبب تصاعد سعر صرف الجنية السوداني مع الدولار مثلاً موسم (٨٥/٨٦م) . كانت تكلفة الفدان (٩٨١ جنيهاً) وموسم (٩٨/٩٩م) بلغت (٢٧٢٩٥٠ جنيهاً) أي بزيادة قدرها (٢٧١٩٦٩ ألف جنية).

يلاحظ من الجدول أعلاه ضعف المساحة المزروعة للفترة من موسم (١٩٨٦/٨٥م) إلى (١٩٩٠/٨٩م) لإحجام المزارعين عن زراعة واللجوء لإيجار المساحة لموسم واحد (الدنقدة) للمزارعين الميسورين رغم أن الإنتاجية متوسطة. القمح محصول استراتيجي يخضع لسياسات الحكومات الاقتصادية (الاستيراد) وتقلبات السوق الداخلية المتحكم فيها التجار من المزارعين الميسورين .

من الجدول نلاحظ زيادة في المساحة المزروعة للفترة من موسم (١٩٩١/٩٠م) إلى (١٩٩٤/٩٣م) وارتفاع في متوسط الإنتاجية وقلّة في التكلفة يعزى لدخول الدولة لتوفير مدخلات الإنتاج وتمويل العمليات الزراعية والإنتاجية (البرنامج الثلاثي لحكومة الإنقاذ).

من الجدول يوضح أن أعلى مساحة زرعت بلغت (٦١٣ فداناً) موسم (١٩٩١/٩٠م) تحقيقاً لشعار نأكل مما نزرع قبل سياسة الخصخصة ، أما أقل مساحة زرعت بلغت (١٢٣ ألف فدان) بعد اتباع سياسة الخصخصة وذلك لصعوبة التمويل وبعد أن أصبح التمويل ذاتياً .

بلغ متوسط المساحة المزروعة ما قبل الخصخصة من مواسم (١٩٩٢/٨٥م) . (٣٤٤ ألف فدان) وأما بعد الخصخصة للفترة من مواسم (١٩٩٩/٩٣م) ٣٧٦ ألف فدان بزيادة بلغت (٩٪).

بلغت أعلى إنتاجية للفدان في موسم (١٩٩٢/٩١م) حيث وصلت (٠,٩٤٪) طن للفدان ، أما أقل إنتاجية بلغت (٠,٣١٪) موسم (١٩٩٩/٩٨م). أما متوسط الإنتاجية خلال الفترة ما قبل الخصخصة وأما بعد الخصخصة لم يتغير.

تكلفة الإنتاج بلغت أعلى معدل لها ١٣٩ دولاراً في موسم (١٩٩٨/٩٧م) بعد سياسة الخصخصة ، وأقل تكلفة بلغت ٢٩ دولاراً في موسم (١٩٩٣/٩٢م) بعد الخصخصة ، أما متوسط التكلفة فكانت قبل الخصخصة ٧٢ دولاراً للفدان أما بعد الخصخصة بلغت ٩١ دولاراً للفدان بمتوسط زيادة بلغت ١٩ دولاراً للفدان بنسبة (٢٦٪).

تدنت المساحات المزروعة من ٣٢٩ ألف فدان خلال موسم (١٩٩٥/٩٤م) إلى ١٢٣ ألف فدان خلال موسم (١٩٩٩/٩٨م) وارتفعت التكلفة وضعفت الإنتاجية لعززت

يد الدولة عن تمويل العمليات الزراعية والإنتاجية. كل العمليات بالآلة تقوم بها مؤسسات القطاع الخاص القمح فترة نموه مقيدة حيث يزرع في نوفمبر ويحصد في مارس من العام التالي .

من الملاحظ أن معظم المزارعين يجدون صعوبة في تمويل محصول القمح لارتفاع تكلفة الإنتاج الذي أدى إلى دخول القطاع الخاص في زراعة مساحات كبيرة بعلاقات مختلفة (دنقدة . شراكة). وبالرغم من ذلك لم تتعد المساحة المزروعة لموسم (٢٠٠١/٢٠٠٢م) ٢٥ ألف فدان وبهذا فقد عدد كبير من المزارعين محصول نقدي هام . تعرضت هذه المساحة المزروعة للإصابات بسبب الظروف المناخية التي أدت إلى ارتفاع التكلفة لبعض المواسم .

عكفت الدولة على استرداد المديونية بالاستيلاء على الإنتاج من بعض المزارعين اللاجئين.

وبسبب تدهور الظروف العالمية والمناخية وتأثيرها على المواد الغذائية وارتفاع أسعار محصول القمح عالمياً تحسنت أسعاره محلياً ووصل سعر الطن إلى (٧٨٠ ألف جنيه) تسليم المطاحن حسب اتفاق وزير المالية مع المزارعين (٦٠٠ ألف قيمة الشراء من المطاحن و١٨٠ ألف دعم شراء من وزارة المالية). وارتفعت المساحة المزروعة موسم (٢٠٠٦/٢٠٠٧م) إلى (٤٢٦ ألف فدان) وكان السعر المتفق عليه أعلى من المستورد (بسبب فرض الضرائب والجبايات) ولذا عانى المزارعون في تسليم القمح لمطاحن(سين) بجياد وتأخر في استلام مبالغهم حتى بداية موسم (٢٠٠٧/٢٠٠٨ م) ، حيث تحسنت إجراءات استلام الإنتاج وذلك بتوجيه من رئاسة الجمهورية لضمان زراعة الموسم الجديد مما أدى إلى ارتفاع المساحة إلى (٤٧٠ ألف فدان) كذلك ارتفعت الأسعار عالمياً حيث وصل سعر الطن إلى (٤٥٠ دولاراً) . ارتفاع الأسعار العالمية والمحلية شجع الحكومة على زيادة المساحات وتمويل بعض العمليات من البنك الزراعي، وشجعت المزارعين على الاهتمام به (المزارعين المقتدرين) كمحصول تجاري للسوق المحلي ونقدي بالنسبة للمزارعين. كان سعر الجوال ((١٠٠ كيلو) ١٠٥ جنيه) تسلم للبنك الزراعي، ويستلم البنك التكلفة بعدد ٤ جوال للقدان بدون وزن، ويتراوح وزن الجوال ما بين (١٠٥ او ١١٠ كيلو) أي بمتوسط وزن قدره (١٠٧.٥ كيلو) بمتوسط زيادة قدرها (٧,٥ كيلو) عن كل جوال مستلم ، مثال للزيادة لآخر موسم ، الزيادة في وزن

كل جوال (٧,٥ كيلو) وفي (٤ جوال) عن تكلفة كل فدان تكون الزيادة (٣٠ كيلو) عن كل فدان . كانت المساحة المزروعة (٤٧٠ ألفاً) فدان موسم (٢٠٠٧/٢٠٠٨ م). هذا يعنى أن البنك استلم متوسط إجمالي لزيادة قدرها (٣,٥٢٥ طن) يصل سعرها إلى (٣٧,٠٢٥,٠٠٠ جنيه سوداني بالعملة الجديدة) عبارة عن زيادة لتكلفة المساحة المزروعة بدون أي وجه حق مما دفع بعض مزارعي الجزيرة والمناقل للمطالبة بإسترداد هذه المبالغ وأن توضع لتحضير الموسم القادم لمحصول القمح لهؤلاء المزارعين . علماً أن هذه الزيادة بدأت منذ موسم (٢٠٠٦/٢٠٠٧ م) وكان قدرها ٩,٩٦٨,٤٠٠ جنيه سوداني بالعملة الجديدة (تسعة ملايين وتسعمائة وثمانية وستون ألفاً وأربعمائة جنيه) في ذلك الوقت ، وفي السوق التجاري وصل الجوال (١٤٠ جنيهاً)، مما دفع الحكومة لتحديد المساحة المقترحة لموسم (٢٠٠٨/٢٠٠٩ م) ب (٦٥٠ ألف فدان) ، حسب ما طرح في برنامج النهضة الزراعية.

محصول الذرة:

جدول رقم (٣) يوضح المساحة والإنتاجية والتكلفة للذرة قبل وبعد الخصخصة

قبل الخصخصة ٨٥/٨٦م - ٩١/٩٢م بعد الخصخصة ٩٢/٩٣ - ٩٨/٩٩م

الموسم	المساحة بألف فدان	الإنتاجية قنطار/فدان	التكلفة دولار/فدان	الموسم	المساحة بألف فدان	الإنتاجية قنطار/فدان	التكلفة دولار/فدان
٨٥/٨٦م	٥٧٨	٠,٧	٦٤	٩٢/٩٣م	٦٢١	٠,٧١	٢٠
٨٦/٨٧م	٤٤٨	٠,٥٤	٦٣	٩٣/٩٤م	٥٤٧	٠,٨٠	٣٤
٨٧م/٨٨م	٣٩٤	٠,٣٦	٤٦	٩٤/٩٥م	٤٦٧	٠,٨٥	٧٠
٨٨/٨٩م	٤٢٦	٠,٥٠	٣٣	٩٥/٩٦م	٣٩٤	٠,٦٦	٤٨
٨٩/٩٠م	٤٤٠	٠,٤٩	٣٤	٩٦/٩٧م	٤٠٧	١,١٨	٨٧
٩٠/٩١م	٥٠٦	٠,٥٢	٥٣	٩٧/٩٨م	٣٣٩	١,٠	٧٢
٩١/٩٢م	٧٢٥	٠,٦٦	٢٦	٩٨/٩٩م	٢٨٥	٠,٧٩	٦١
الجملة	٣٥١٧	٣,٧٧	٣١٩	الجملة	٣٠٦٠	٥,٩٩	٦١
المتوسط	٥٠٢	٠,٥٤	٤٦	المتوسط	٤٣٧	٠,٨٥	٥٦

المصدر: وحدة البحوث الاقتصادية والاجتماعية بركات ٢٠٠٢

الجدول يوضح المساحة والإنتاجية والتكلفة لمحصول الذرة للفدان للفترة من (٨٥/٨٦م - ٩١/٩٢م) هي فترة ما قبل الخصخصة، وفترة ما بعد الخصخصة من موسم (٩٢/٩٣م - ٩٨/٩٩م).

من الجدول يتضح أن أعلى مساحة زرعت كانت موسم (١٩٩٢/٩١م) بلغت ٧٢٥ ألف فدان قبل الخصخصة ، وأقل مساحة زرعت كانت ٣٣٩ ألف فدان موسم (١٩٩٨/٩٧م) بعد الخصخصة ، أما متوسط المساحة قبل الخصخصة كان ٥٠٢ ألف فدان بينما بلغت بعد الخصخصة (٤٣٧ ألف فدان) بنسبة نقصان تصل إلى (١٣٪).

بلغت تكلفة الفدان (٨٧ دولاراً) بعد الخصخصة ، أما أقل تكلفة فقد بلغت (٢٠ دولاراً) بعد الخصخصة بفارق يصل إلى ٦٧ دولاراً للفدان . بينما بلغ متوسط التكلفة ٤٦ دولاراً لفترة ما قبل الخصخصة وبلغت (٥٦ دولاراً) للفدان لفترة ما بعد الخصخصة بزيادة بلغت ١٠ دولارات للفدان بنسبة تصل إلى (٢٢٪)

الزيادة في تكاليف الإنتاج مرتبطة بزيادة تكاليف السلع وهبوط سعر الصرف للجنيه السوداني بعد تطبيق سياسة الخصخصة ، كما نجد أسعار التكاليف لبعض العمليات غير حقيقية ، الشركات الخاصة تعرض أسعار تكاليف عالية حيث تعمل وفقاً للسوق أما بالنسبة لإنتاجية الفدان فقد بلغت أعلى إنتاجية موسم (١٩٩٧/٩٦م) حيث وصلت (١,١٨ طن) للفدان أما أدنى إنتاجية فقد بلغت (٠,٤٩ طن) للفدان موسم (١٩٩٠/٨٩م) قبل الخصخصة أما متوسط الإنتاجية للفدان قبل الخصخصة فقد كانت (٠,٥٤ طن) للفدان أما بعد الخصخصة فقد وصلت (٠,٨٥ طن) للفدان بزيادة وصلت إلى (٠,٣١ طن) للفدان بنسبة زيادة (٥٧٪) وذلك لاستخدام الحزم التقنية والتقايي المحسنة والأسمدة .

الذرة المحصول الغذائي الرئيسي والنقدي للمزارعين ولصعوبة تمويل زراعة المحاصيل (قطن ، قمح ، فول) نقل معظم المزارعين ثلاثة قصادات في موسم (٢٠٠٢/٢٠٠١م) لأسعاره المجزية استخدم مخلفاته كعلف للحيوانات مما أدى إلى الاهتمام به من جانب المزارع تعاونه بالمحاصيل الأخرى .

من الجدول أعلاه نلاحظ الفترة من موسم (١٩٨٦/٨٥م) إلى موسم (١٩٨٨/٨٧م) المساحة شبه متقاربة والإنتاجية متذبذبة والتكلفة منخفضة نتيجة لعوامل طبيعية خاصة في العام ١٩٨٨م (فيضانات).

من موسم (١٩٩١/٩٠م) إلى موسم (١٩٩٤/٩٣م) زيادة في حجم

المساحة المزروعة والإنتاجية مرتفعة والتكلفة منخفضة لقيام الدولة بتوفير مدخلات الإنتاج وتحضير الأرض.

من موسم (١٩٩٥/٩٤م) إلى موسم (١٩٩٩/٩٨م) تذبذبت المساحة والإنتاجية والتكلفة لعدة عوامل:-

١ / ظروف طبيعية .

٢ / تأجير المساحة لموسم واحد (الدنقدة) للمزارعين المفتدرين .

٣ / الدخول في شراكة مع العمال الزراعيين .

كل هذه الأشياء سببها ارتفاع التكلفة مثلاً:-

١ / موسم (١٩٨٦/٨٥م) كان سعر صرف الجنيه بالمقارنة بالدولار (٣,٥ جنيهاً) وكانت تكلفة تحضير الفدان (٧٠ جنيهاً) .

٢ / موسم (١٩٩١/٩٠م) كان سعر صرف الجنية بالمقارنة الدولار (٩ جنيهاً) وكانت التكلفة (٦٤٨ جنيهاً) .

٣ / موسم (١٩٩٩/٩٨م) كان سعر الصرف (٢٥٧٣ جنيهاً) وكانت التكلفة (١٥٦,٩٥٣ جنيهاً) .

٤ / سعر بيع الجوال ٢٠,٠٠٠ جنية (عشرون جنيهاً) أعى من التكلفة ، يعتبر المحصول النقدي الثالث للمزارع رغم فرض الحكومات المحلية رسوم قبانة ورسوم أسواق محاصيل عليه.

بما أن محصول الذرة هو محصول المزارع يقوم بتحويله واستلامه والتصرف فيه فالإدارة غير قادرة على استلام مستحققاتها من ضريبة الماء والأرض مما أدى إلى ضعف اهتمام الدولة به .

❖ / مقارنة الذرة بالمحاصيل الأخرى، يعتبر من أكبر المساحات المزروعة لأنه لا يحتاج لجهد كبير في العمليات الزراعية لقصر عمره. يزرع في يوليو ويحصد في نوفمبر. انخفضت مساحته إلى (٤٢٠ ألف فدان) موسم (٢٠٠٦/٢٠٠٧م) لانخفاض أسعاره وارتفاع تكلفة إنتاجه ، وصل سعر الأردب إلى (٦٠ جنيهاً عملة جديدة) وارتفعت أسعار الذرة عالمياً وفتحت أبواب التصدير. وارتفعت أسعاره محلياً ووصل سعر الأردب

إلى (١٦٠ جنيهاً) ، وارتفعت المساحة موسم (٢٠٠٧/٢٠٠٨م) إلى (٥١٥ ألف فدان) .
 ووصل سعر الأردب إلى (٤٠٠ جنيه) . وكان متوسط الإنتاجية (٨ جوالا ت) للفدان ،
 ويحتاج المزارع لأسرته لعدد اثني عشر جوالاً في العام . ويتبقى له صافي أرباح عدد
 عشرين جوالاً ولأن سعر الذرة يحدد حسب الموسم ووضع السوق المحلي والعالمي . ونضع
 متوسط سعر مائة جنيه للجوال ويكون صافي أرباحه من الذرة ٢ مليون جنيه (أثنين
 ألف جنيه سوداني) .

جدول رقم (٤) يوضح المساحة والإنتاجية والتكلفة للذرة السودانية قبل وبعد الخصخصة

قبل الخصخصة ٨٦/٨٥-١٩٩٢/٩١ م بعد الخصخصة ٩٣/٩٢-٩٨/٩٩ م

الموسم	المساحة بألف فدان	الإنتاجية قنطار/فدان	التكلفة دولار/فدان	الموسم	المساحة بألف / فدان	الإنتاجية قنطار/فدان	التكلفة دولار/فدان
٨٦/٨٥ م	١٠٣	٠.٧٠	٨٠	٩٣/٩٢ م	٢٦٣	٠.٧١	٥٤
٨٧/٨٦ م	١٥١	٠.٧٧	١٠٥	٩٤/٩٣ م	١٨٧	٠.٨٢	٤٥
٨٨/٨٧ م	١٥٨	٠.٥٦	٨٤	٩٥/٩٤ م	١٩١	٠.٨٩	٨١
٨٩/٨٨ م	١١٠	٠.٦٠	٤٠	٩٦/٩٥ م	٢٣٠	٠.٧٥	٧٠
٩٠/٨٩ م	٧٩	٠.٦٠	٤١	٩٧/٩٦ م	٢٤٦	٠.٧٩	١٠١
٩١/٩٠ م	٣٩	٠.٥٤	٧٧	٩٨/٩٧ م	٢٣٣	١.٠	١١٣
٩٢/٩١ م	٣٥٤	٠.٨٠	٤٩	٩٩/٩٨ م	١٤٥	٠.٥	٨٢
الجملة	٩٩٤	٤.٥٧	٤٧٦	الجملة	١١٨٨	٥.٤٦	٥٤٦
المتوسط	١٤٢	٠.٦٥	٦٨	المتوسط	١٧٠	٠.٧٨	٧٨

المصدر: وحدة البحوث الاقتصادية والاجتماعية ببركات ٢٠٠٢ م

الفول السوداني :

- ❖ بدأت زراعة الفول في مشروع الجزيرة عام (١٩٥٠م) .
- ❖ الفول محصول نقدي تستخلص منه أجود أنواع الزيوت ويستخدم علف للحيوانات ومخصب للأرض المحصول الثاني بعد القطن يزرع في يوليو ويحصد في يناير من العام القادم.
- ❖ يحتاج لجهد كبير في العمليات الزراعية والفلاحية لتدهور الأرض ودخول حشائش معمرة مما جعل المزارعين يدخلون في شراكة مع العمال الزراعيين الوافدين.
- ❖ من الجدول يتضح أن أعلى مساحة زرعت بلغت ٣٥٤ ألف فدان في موسم (١٩٩٢/٩١ م) قبل الخصخصة . أما أقل مساحة زرعت كانت (٣٩ ألف فدان) في موسم

(١٩٩١/٩٠م) قبل الخصخصة بفارق قدره (٣١٥ ألف فدان) نظراً لتراكم الديون ورسوم ضريبة الماء والأرض.

❖ / أعلى نسبة لإنتاجية الفدان فقد كانت واحد طن لموسم (١٩٩٨/٩٧م) بعد الخصخصة ، أقل إنتاجية فقد كانت (٠.٥ طن) بالنسبة للفدان موسم (١٩٩٩/٩٨م) بعد الخصخصة .

❖ / متوسط المساحة المزروعة قبل الخصخصة فقد بلغت (١٧٠ ألف) فدان سنوياً بعد الخصخصة بنسبة (١٦٪) .

❖ / الفول السوداني أقل المحاصيل مساحة مقارنة مع القطن والذرة والقمح. يلاحظ تذبذب المساحة والتكلفة من موسم (١٩٨٦/٨٥م) حتى موسم (١٩٩١/٩٠م) والإنتاجية شبه مستقرة ، ويرجع ذلك لظروف الأمطار وتأثيرها على العمليات الزراعية (نظافة الحشائش) ومن موسم (١٩٩٢/٩١م) حتى موسم (١٩٩٦/٩٥م) ارتفعت المساحة واستقرت الإنتاجية وتذبذبت التكلفة لدخول الدولة في تمويل عمليات التحضير. استقرت المساحة في موسمي (١٩٩٧/٩٦م) و(١٩٩٨/٩٧م) وارتفعت الإنتاجية والتكلفة وقلت المساحة والإنتاجية في موسم (١٩٩٩/٩٨م) إن الاهتمام باستقرار مساحته وتكلفته وإنتاجيته يعتبر من العوامل المساعدة في إستقرار صناعة الزيوت رغم أن تكلفة إنتاجه حسب الجدول متصاعدة الارتفاع من موسم لآخر .

❖ / أعلى تكلفة فقد كانت (١٣ دولاراً) للفدان موسم (١٩٩٧/٩٦م) ، أقل تكلفة وصلت (٤٠ دولاراً) موسم (١٩٨٩/٨٨م) بينما وصل متوسط تكلفة الإنتاج قبل الخصخصة (٦٨ دولاراً) للفدان ، أما بعد الخصخصة فقد بلغت (٧٨ دولاراً) للفدان بنسبة زيادة بلغت (١٥٪) .

❖ / انخفضت المساحة المزروعة موسم (٢٠٠٢/٢٠٠١م) حيث طالبت الإدارة بدفع ضريبي الماء والأرض مقدماً لهذا زرعت معظم الأراضي بمحصول الذرة .

❖ / كانت التكلفة في موسم (١٩٨٦/٨٥م) بالجنيه السوداني (٧٢٠ جنيهاً) مقارنة مع موسم (١٩٩٩/٩٨م) وصلت (٣٠٠ و٢١٧ ألف) جنيه حسب التضخم الناتج من تعديلات سعر صرف الجنيه وفوائد التمويل من محفظة البنوك التي تركز على قروض قصيرة

الأجل وفوائد أعلى وأسرع.

❖ / محصول نقدي يستلمه المزارع ولا يتمكن الإدارة من استلام مستحققاتها ولا ارتفاع التكلفة يلجأ المزارع لتأجير مساحته لموسم (الدنقدة) .

❖ / بارتفاع الأسعار العالمية ارتفعت أسعاره المحلية، ووصل سعر الجوال إلى (٣٨ جنيهاً عملة جديدة) وزرعت موسم ٢٠٠٦/٢٠٠٧م مساحة قدرها (٢٠٠ ألف فدان) بالإضافة لمساحة الخضروات (٥٠ ألف فدان) تخصم من مساحة الفول، وتعتبر من أعلى المساحات التي زرعت منذ تطبيق الخصخصة موسم (١٩٩٢/١٩٩٣ م).

جدول رقم (٥) يوضح تكلفة و صافي أرباح لحاصيل القطن والقمح والذرة والذرة والفول لموسم (٢٠٠٧/٢٠٠٨م) لمساحة (٤ أفدنة) بالجنيه السوداني

المحصول	إجمالي التكلفة	صافي الأرباح
القطن	٢,٢٠٦,٣٦	١,٦٣٣,٠٠٠
القمح	١,٥١٩,٥٠	١,٥١٧,٠٠٠
الذرة	١,١٥١,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
الفول	١,٢٥٠,٠٠٠	١٩٠,٠٠٠
الإجمالي	٦,١٢٦,٨٦	٥,٣٤٠,٠٠٠

المصدر: تفتيش رويانا القسم الشمالي

❖ / يلاحظ من الجدول ظهور عجز بين صافي الأرباح وإجمالي التكلفة يصل إلى ٧٨٦,٨٦ جنيهاً سودانياً (سبعمائة وستة وثمانون ألفاً وستة وثمانون جنيهاً) معرض للعجز الزيادة والنقصان حسب الظروف قد تختلف من موسم لآخر بسبب الظروف الطبيعية والمناخية وتوفير مدخلات الإنتاج .

❖ / بسبب تغطية عجز تكلفة الإنتاج للموسم الجديد يضطر المزارع للاستدانة أو بيع ممتلكاته الخاصة وقد يصل إلى بيع الحواشة .

جدول رقم (٦) يوضح تكاليف تحضير الفدان لكل المحاصيل قطن وقمح وذرة وفول بالجنبيه السوداني للفترة من موسم (١٩٩١/٩٠م) إلى موسم (٢٠٠٣/٠٠٢م)

الموسم الزراعي	القطن زهرة بركات	القطن زهرة أكالا	الفول	الذرة	القمح
١٩٩١/٩٠	٣٠٤	٣٠٦	٢٠٣	١٠٦	٢٠١
١٩٩٣/٩٢	٦٠٩	٦٠٨	٥٠٠	٢٠٦	٥٠٠
١٩٩٤/٩٣	١٩٠٩٣٠٥	١٨٠٧	٧٠٢	٥٠٩	٨٠٧
١٩٩٥/٩٤	٣٠٥	٣٠٧	١٤٠٩	٨١٠١	١٨٠٦
١٩٩٦/٩٥	٦٧٠٨	٦٩٠٩	٣٦٠١	٣٠٦	٣٤٠٦
١٩٩٧/٩٦	١٨٠٩	١٨٠٦	٥٩٠٠	٤٠٥	٨٦٠٦
١٩٩٨/٩٧	٢٩٨٠٩	٢٨٢٠٤	٢٥٦٠٦	١٢٨٠٣	١٩١٠٤
١٩٩٩/٩٨	٤٠١٥	٣٩٣٠١	١٩٤٠٩	١٢٥٠٣	٢٤١٠٢
٢٠٠٠/٩٩	٤٨٠٠	٤٦٣٠١	١٩٥٠١	١٤٦٠٣	٢٣٦٠٠
٠٠١/٢٠٠٠	٣٧٩٠٩	٣٥٩٠٤	٢١١٠٦	١٦٩٠٢	٢٦٩٠٥
٠٠٢/٠٠١	٥٢٠٦	٤٩٨٠٢	٢٢٦٠٤	٢١٣٠٢	٣٠٦٠٠
٠٠٣/٠٠٢	٥٠٨٠٦	٤٨٣٠١	٣١٦٠٧	٢١٠٠١	٣٢٥٠٨

المصدر إدارة الاقتصاد الزراعي ، وزارة الزراعة ، حكومة السودان.

يلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع تكلفة إنتاج المحاصيل (قطن.قمح .ذرة.فول) من

موسم (١٩٩١/٩٠م) بشكل تصاعدي حتى موسم (٢٠٠٣/٢٠٠٢م)

❖ / قلة التكلفة في موسم (١٩٩١/٩٠م) و(١٩٩٣/٩٢م) لقيام الدولة بالتمويل العمليات

الزراعية والإنتاجية بصيغة بيع السلم.

❖ / ارتفعت التكلفة في موسم (١٩٩٤/٩٣م) حتى موسم (٢٠٠٣/٢٠٠٢م) بنسب

عالية ، وبشكل تصاعدي لرفع الدولة يدها عن عمليات التمويل وترك تحديد الأسعار

لأليات السوق وتحكم كبار التجار وشركات القطاع الخاص (أجنبية ومحلية) إضافة

لإلغاء دور الإدارات الخدمية والزراعية وإحلال القطاع الخاص في موقع الصدارة لتقديم

الخدمات الزراعية والإنتاجية وساهم في ارتفاع تكلفة تحضير الأرض بنسبة (٨٤٪)

وتكلفة العمليات الزراعية ب (١٢٧٪) وتكلفة الحصاد ب (١٤٠٪).

❖ / ساهم دخول محفظة البنوك في التمويل بدلاً عن بنك السودان بصيغة (المراحة

وبيع السلم) الإسلاميتين وتجاوزت الأرباح (٥٤٪) علماً أن فوائد أرباح الشركات

الاستثمارية لم يتجاوز ٦٪ (ورشة الحصاحيصا مساهمة لإعادة تأهيل مشروع الجزيرة مارس ٢٠٠٣).

❖ ارتفاع تكلفة رسوم الماء والأرض والخدمات الإدارية بلغ متوسطها (١٤٪).
خلال فترة تنفيذ البرنامج الثلاثي وخطة الاستراتيجية القومية الشاملة، وكان التمويل عن طريق محفظة البنوك وساهم ذلك في زيادة التكلفة ومن الملاحظ تصاعد ها عندما تحسب بالجنيه وتستقر عندما تحسب بالدولار تتسبب في الزيادة عدة عوامل:-

١ / ظهور حشائش معمرة بسبب الإهمال وارتفاع أسعار الحرث العميق.

٢ / قيام شركات عدة من القطاع الخاص بعملية التحضير.

٣ / كثافة الأمطار من موسم لآخر تؤثر على ذبذبة التكلفة بسبب كثافة الحشائش أو غمر المياه لمساحات واسعة (الغرق) من الأراضي المزروعة تحسب التكلفة بدون إنتاج
٤ / تدني الأداء المالي والإداري والسياسي.

هناك تكلفة غير مرئية ولا تحسب بقيمة دفترية تتمثل في جهد المزارع وأسرته أو العامل الزراعي وأسرته في (الشراكة).

يحتاج المزارع لتمويل كل المحاصيل لمساحة قدرها ٤ أفدنة لمبلغ قدره (٨٠٠ و ٥٤٤٤) مليون جنيه تقريباً لا يستطيع توفيرها من المحاصيل المزروعة هذا حسب تكلفة موسم (٢٠٠٢/٢٠٠٣م) مما يدفعهم لبيع الأرض أو تأجير لموسم (الدنقدة) أو اللجوء لنظام الشيل لحين حصاد المحاصيل أو بيع المحصول أثناء عملية الجني مثلاً القطن لأغنياء المزارعين .

بقراءة لواقع المشروع نجد أن نسبة الفقر زادت وسط المزارعين وضعف إرتباطهم بالأرض رغم أن إرتباطهم تاريخي متوارث من الأجداد أصبحوا يحافظون عليها كشكل تاريخي فقط مما دفع أعداد كبيره من المزارعين وأبنائهم للهجرة الداخلية أو خارج الوطن.

المصدر (الإنترنت من موقع الاقصادي السوداني مايو ٢٠١١م دراسة تدهور مشروع الجزيرة والمناقل .. وبرنامج لإصلاح زراعي إعداد / الأستاذ الأمين عبد الباقي رسالة لنيل درجة الماجستير - جامعة الجزيرة - الأستاذ عبد الرؤوف عمر حسن أحمد حول خصخصة مشروع الجزيرة.. والمناقل..

أما الإحصاءات المتحصل عليها لعموم الولاية والتي تغطي الفترة المطلوبة كما يرد أدناه:-

جدول رقم (٧)

يوضح المساحة المزروعة والمحصولة (/١٠٠٠ فدان) والإنتاج الكلي (/١٠٠٠ طن) والإنتاجية (/كجم

لفدان) لمحصول الذرة

الإنتاجية	الإنتاج	المساحة المحصولة	المساحة المزروعة	السنة
٤٩٧	٥٢٤	١٠٥٤	١٥٥٥	١٩٩٢ - ٩١
٤٣٨	٦٤٥	١٤٧٣	١٦٢٦	١٩٩٣ - ٩٢
٤٥٩	٤٥٥	٩٩٢	١١٨٧	١٩٩٤ - ٩٣
٤٢٨	٥٥٤	١٢٩٥	١٤٩٩	١٩٩٥ - ٩٤
٣٣٦	٣٧٨	١١٢٦	١٥٥٢	١٩٩٦ - ٩٥
٤٩١	٦٩٠	١٤٠٥	١٩٦٣	١٩٩٧ - ٩٦
٤٧٥	٤١٢	٨٦٨	١٢٢٧	١٩٩٨ - ٩٧
٣٧٥	٤٨٣	١٢٨٨	١٤٧٩	١٩٩٩ - ٩٨
٣٣٦	٣٨٨	١١٥٦	١٥٣١	٢٠٠٠ - ٩٩
٨٩٨	٤٤٩	٥٠٠	٥٠٩	٢٠٠١ - ٠٠
٥٥٣	٧٥٢	١٣٦١	١٥٣٣	٢٠٠٢ - ٠١
٥٦٧	٤٧٢	٨٣٣	١١٢٤	٢٠٠٣ - ٠٢
٣٣٤	٤٦٦	١٣٩٦	١٤٧٤	٢٠٠٤ - ٠٣
٨٠٥	٣٨٤	٤٧٧	٧٠٩	٢٠٠٥ - ٠٤

المصدر المجلد الأول من السلاسل الزمنية للمساحات والإنتاج والإنتاجية للمحاصيل الرئيسية - وزارة الزراعة والغابات

جدول رقم (٨)

يوضح المساحة المزروعة والمحصول (/١٠٠٠ فدان) والإنتاج الكلي (/١٠٠٠ طن) والإنتاجية (/كجم للفدان) لمحصول القمح

السنة	المساحة المزروعة	المساحة المحصودة	الإنتاج	الإنتاجية
١٩٩٢ - ٩١	٥٣٢	٥٢٧	٤٩٥	٩٣٩
١٩٩٣ - ٩٢	٥١٤	٥٠٠	٢٨٠	٥٦٠
١٩٩٤ - ٩٣	٥٣١	٥٣١	٢٨٢	٥٣١
١٩٩٥ - ٩٤	٣٩٣	٣٨٤	٢٣٠	٥٩٩
١٩٩٦ - ٩٥	٤٠٠	٣٩١	٢٥٤	٦٥٠
١٩٩٧ - ٩٦	٣٩٠	٣٨٥	٢٧٠	٧٠١
١٩٩٨ - ٩٧	٣٢٠	٣٠١	٢٦١	٨٦٧
١٩٩٩ - ٩٨	١٧٦	١٢٥	٣٤	٢٧٢
٢٠٠٠ - ٩٩	٦٧	٤٣	٢٢	٥١٢
٢٠٠١ - ٠٠	٦٧	٤٣	٢٢	٥١٢
٢٠٠٢ - ٠١	٨٠	٨٠	٥٨	٧٢٥
٢٠٠٣ - ٠٢	١١٦	١١١	١٠٠	٩٠١
٢٠٠٤ - ٠٣	٢٠٠	١٩٠	١٧١	٩٠٠
٢٠٠٥ - ٠٤	١٤٩	١٨٢	١١٤	٨٠٣

المصدر المجلد الاول من السلاسل الزمنية للمساحات والإنتاج والإنتاجية للمحاصيل الرئيسية - وزارة الزراعة والغابات

جدول رقم (٩)

يوضح المساحة المزروعة والمحصول (/١٠٠٠ فدان) والإنتاج الكلي (/١٠٠٠ طن) والإنتاجية (/كجم للفدان) لحصول الفول السوداني

السنة	المساحة المزروعة	المساحة المحصودة	الإنتاج	الإنتاجية
١٩٩٢ - ٩١	٣٥	٣٥	٢٦	٧٤٣
١٩٩٣ - ٩٢	١٦٨	١٦٥	١٤٦	٨٨٥
١٩٩٤ - ٩٣	١٨٧	١٨٧	١٤٩	٨٣٧
١٩٩٥ - ٩٤	١٩١	١٨٧	١٥٩	٨٥٠
١٩٩٦ - ٩٥	٢٤٠	٢٣١	٢٣١	١٠٠٠
١٩٩٧ - ٩٦	٢٤٤	٢٤٢	٢٤٢	١٠٠٠
١٩٩٨ - ٩٧	٢٥١	٢٢٣	٢١٢	٩٥١
١٩٩٩ - ٩٨	٢٠٢	١٥٨	١٢٦	٧٩٧
٢٠٠٠ - ٩٩	٢٠٥	١٦٤	١١٣	٩٨٩
٢٠٠١ - ٠٠	١٧١	١٦٢	١٢٣	٧٥٩
٢٠٠٢ - ٠١	٤٥	٤٣	٣٦	٨٣٧
٢٠٠٣ - ٠٢	٧٠	٧٠	٧٠	١٠٠٠
٢٠٠٤ - ٠٣	١٦٠	١٥٠	١٥٠	١٠٠٠
٢٠٠٥ - ٠٤	٢	-----	-----	٤٥

المصدر المجلد الاول من السلاسل الزمنية للمساحات والإنتاج والإنتاجية للمحاصيل الرئيسية - وزارة الزراعة والغابات

جدول رقم (١٠)

يوضح المساحة المزروعة والمحصول (/١٠٠٠ فدان) والإنتاج الكلي (/١٠٠٠ طن) والإنتاجية (/كجم للفدان) محصول القطن

السنة	المساحة المزروعة	المساحة المحصودة	الإنتاج	الإنتاجية
١٩٩٢ - ٩١	٢١٦	٢١٦	١٥٥	٧١٨
١٩٩٣ - ٩٢	١٧٧	١٧٥	٩٩	٥٦٦
١٩٩٤ - ٩٣	١٥٢	١٤٩	٧٩	٥١٠
١٩٩٥ - ٩٤	٢٥٥	٢٥٢	١٥٣	٦٠٧
١٩٩٦ - ٩٥	٣١١	٢٩٩	١٧٩	٥٩٩
١٩٩٧ - ٩٦	٣٤٨	٣٣٥	١٧٠	٥٠٧
١٩٩٨ - ٩٧	٢٥٢	٢٤١	١٦٠	٦٦٤
١٩٩٩ - ٩٨	٢٢٣	١٦٢	١٠٦	٦٦٤
٢٠٠٠ - ٩٩	٢٩٧	٢٥٩	٩٩	٣٨٢
٢٠٠١ - ٠٠	٢٠٠	٢٠٠	١٣٥	٦٧٥
٢٠٠٢ - ٠١	٢٠٠	٢٠٠	١٠٣	٥١٥
٢٠٠٣ - ٠٢	٢٤٨	٢٤٨	١٦٩	٦٨١
٢٠٠٤ - ٠٣	٢٨٤	٢٥٠	١٧٨	٧١٢
٢٠٠٥ - ٠٤	٣٢٦	٢٩٧	٢٠٩	٧٠٤

المصدر المجلد الأول من السلاسل الزمنية للمساحات والإنتاج والإنتاجية للمحاصيل الرئيسية - وزارة الزراعة والغابات

جدول رقم (١١)

يوضح المساحات التي تزرع بالتحاصيل البستانية بالمشاريع القومية وخارجها بولاية الجزيرة لمتوسط

مواسم ٨٨/٧٨ - ٩٥/٩٦ م

المساحة بالفدان	المشروع
٤٩٨٥٠	مشروع الجزيرة
٦٠١٥	مشروع الرهد
٥٣٩٤٢	ولاية الجزيرة خارج
-----	نطاق المشاريع القومية
١٠٩٨٠٧	الجملة

المصدر الخارطة الاستثمارية لولاية الجزيرة - أغسطس ١٩٩٨ م .

الموجه الثالث

جهود الولاية في مجال الاستثمار الزراعي كما هو موضح في الجدولين التاليين جدول رقم (١٢) يوضح الشارح الزراعية المستثمرة:

ملاحظات	وسيلة الري	نوع الملكية	المساحة غير المستثمرة بالقدان	المساحة المخصصة بالقدان	المساحة الكلية / فدان	المحلية	المشروع	الرقم
الجزء غير المستثمر لعدم الاتفاق مع الملاك والمستثمر متفق بنسبة ١ - ٣ للمستثمر والملاك التكلفة الإنشائية مرتفعة لتجريب عدد من الآليات ووسائل الري دون اختيار.	النيل طلميات	حكر	١٠ ألفاً	٣٠ ألفاً	٤٠ ألفاً	شرق الجزيرة	زائد الخير	١
٦ آلاف لكل مرحلة موسم ٢٠٠٩ - ٢٠١٠م ٢٧٠٠ فدان الاستثمار المقترح ذرة - فول سوداني - شعير ولوبيا.	النيل طلميات	٤٠٪ ملك حر ٦٠٪ حكر	٣٣٠٠	١٢ ألفاً	١٢ ألفاً	شرق الجزيرة	الهلالية (الأولى - الثانية)	٢
جاري تقليص المساحة إلى ألف فدان فقط لضعف الاستثمار المقترح إنتاج حيواني وأعلاف.	النيل طلميات	ملك حر	٢٣٠٠	٤ آلاف	٥٣٢٦	الكاملين	ألبان شمال الجزيرة (النوبية)	٣
عقد الإيجار باسم الشركة الكويتية للدواجن المقترح دواجن .	آبار جوفية	حكر	٨٠٠	٨٥٧	٨٥٧	الكاملين	شركة الدواجن الإفريقية	٤

ملاحظات	وسيلة الري	نوع الملكية	المساحة غير المستثمرة بالقطان	المساحة المخصصة بالقطان	المساحة الكلية / فدان	المحلية	المشروع	الرقم
مقترح الاستثمار دواجن .	آبار جوفية	ملك حر	-	٩١٠	٩١٠	الكاملين	دواجن بحرى الجزيرة	٥
تم إضافة وتبعية المشروع بالكامل لمشروع الجزيرة.	انسياي	ملك حر	صفر	٦ آلاف	٦ آلاف	ج الجزيرة	البرياب	٦
		-	-	١٢٠٠	١٢٠٠	ج الجزيرة	البركة	٧
تم تنفيذ عدد ١٢٠ وحدة سكنية ومزرعة إنتاجية بالإضافة للمستشفى والمسجد.		حكر + ملك حر	-	١٢٠٠	١٢٠٠	مدني الكبرى	السكن المنتج	٨
تم إكمال أعمال الري والردميات .		-	-	٥٣ ألفاً	٥٣ ألفاً	أم القرى	التفتيش العاشر	٩

جدول (١٣) يوضح المشاريع الزراعية المقترحة للاستثمار :

الرقم	المشروع	الموقع	المساحة/ فدان	مصادر الري	الاستثمار المقترح
١	هضبة المناقل	محلية المناقل	٢٨٦ ألفاً	قنطرة ٥٧ - الأمطار (حصاد المياه) - مياه جوفية	- زراعة المحاصيل الحقلية (قمح ، ذرة شامية - تربية الحيوان
٢	أبوقوتة	محلية الحصاحيصا	٣٠٠ ألف	النيل الأبيض - ترعة ود الكركيل - ظلمبات من مشروع سندس الزراعي - الأمطار وحصاد المياه	- إنتاج السكر من قصب السكر
٣	حفيرة	محلية أم القرى	٨٦ ألفاً	النيل الأزرق - نهر الرهد - مياه الأمطار (حصاد المياه) مياه جوفية	- إنتاج السكر من قصب السكر أو البنجر
٤	غرب الحوش	محلية جنوب الجزيرة	٣٢ ألفاً	٨٤٠٠ فدان عن طريق ترعة من ميجر الشوال ترعة سكر سنار	زراعة المحاصيل الحقلية - محاصيل البساتين تربية الحيوان - التصنيع الزراعي
٥	مزقيلية وسنتبار	محلية جنوب الجزيرة	٦ آلاف	بيروى من النيل الأزرق	الذرة - القمح - خضروات - تصنيع زراعي
٦	التكل والنوية	محلية جنوب الجزيرة	٨ آلاف	بيروى من قنوات مشروع الجزيرة	ذرة شامي - ذرة - قمح - أعلاف - خضروات
٧	النيل (كردقيلي) شرق	محلية مدني الكبرى	١٢ ألفاً	- النيل الأزرق	زراعة المحاصيل البستانية والحبوب الزيتية تربية الحيوان - زراعة الأعلاف

تابع جدول (١٤)

الاستثمار المقترح	مصادر الري	المساحة/ فدان	الموقع	المشروع	الرقم
- حبوب زيتية - خضروات - تربية حيوان - أعلاف	النيل الأزرق - ري محوري	٦ آلاف	محلية بيمدني الكبرى	الشارقة	٨
الحبوب الزيتية - أعلاف	النيل الأبيض	٤٠ ألفاً	محلية الكاملين	الأرس	٩
ذرة شامي - زهرة شمس - فول سوداني	بيروى من النيل الأبيض	٤٠ ألفاً	محلية الحصاحيصا	السوري	١٠
ذرة - قمح - خضروات	بيروى من النيل الأزرق	٤٠ ألفاً	محلية شرق الجزيرة	الشرفات	١١
قصب سكر - ذرة - أعلاف	بيروى من النيل الأزرق	٨٠ ألفاً	محلية شرق الجزيرة	الإحيمرات	١٢
إنتاج الخضروات	بيروى من النيل الأزرق (ترعة زايد الخير)	١٠ ألفاً	محلية شرق الجزيرة	ود الأخضر	١٣
- إنتاج الأعلاف - إنتاج حيواني	بيروى من النيل الأزرق ترعة مشروع الجزيرة	٥ آلاف	محلية الكاملين	أم مقعد	١٤

الموجه الرابع

الفرص الاستثمارية في المجال الزراعي بالولاية وأبرز المعوقات

الفرص الاستثمارية تشمل فرص الاستثمار في المجال الزراعي، كل المشاريع المقترحة للاستثمار والمذكورة في الجدول رقم (٢) عدد (١٤) مشروعاً زراعياً بمقترحات استثمار متعددة تشتمل على زراعة المحاصيل المختلفة والمحاصيل البستانية ومحاصيل الأعلاف الحيوانية والتصنيع الزراعي .

وأهم مجالات الاستثمار الزراعي هي :

(١) الاستثمار في مجال زراعة المخاصب البستانية المحلية الحبوب الزيتية

(٢) الاستثمار في المجال الرعوي ويشمل

- مشروع المزارع الرعوية
- مزرعة ام القري الرعوية لإنتاج الضان
- المزرعة الرعوية لإنتاج الإبل
- المزرعة الرعوية لإنتاج النعام والغزلان

(٣) الاستثمار في المجال الحيواني

- حفظ وتعليب اللحوم
- تصنيع الألبان ومشتقاتها
- تربية أمهات الكتاكيت
- سوق الماشية للصادر
- إنتاج الفراخ اللحم والبيض
- حزم الأعلاف للسوق المحلي والصادر
- تسمين العجول
- الاستزراع السمكي
- إنتاج اللحوم الحمراء لمنطقة الخليج

(٤) الاستثمار في مجال التصنيع الزراعي

- إنتاج مركزات العصائر والطماطم

- تصنيع السكر (القصب – البنجر)
- تجفيف البصل
- تعليب وتجفيف الخضر والفاكهة
- صناعة الزيوت
- البطاطس الشبس والبدرية
- البسكويت الفاخر
- مصانع الغلال

٥) الاستثمار في مجال الصناعات التحويلية

- الورق وعجينة الورق
- مركبات الأعلاف
- الغزل والنسيج
- أدوات التعبئة والتغليف
- مخلفات صناعة السكر (بقاس - مولاص -إثانول)
- تصنيع مخلفات المسالخ (الخيوط الطبية - الزراير - الفراء - الجلالتين - الجلود)

٦) الاستثمار في مجال تصنيع وتجميع الآليات الزراعية

٧) الاستثمار في مجال الخدمات الزراعية

- تحريك التربة
- توفير المدخلات الزراعية
- توفير الخدمات البيطرية
- وقاية النباتات
- بيوت الخبرة والاستشارات
- تصميم وتنفيذ المشروعات

٨) الاستثمار في مجال النقل والتخزين بأنواعه (المبرد والجاف)

الموجه الخامس المحصولية واثرتحديد المحصول والدورة الزراعية

Crop rotation Rotation des cultures الدورة الزراعية

هي نظام تعاقب المحاصيل الزراعية فوق قطعة محدودة من الأرض في مدة زمنية معينة، وتسمى الدورة الزراعية عموماً باسم محصولها الرئيسي، وتقدر مدتها بعدد السنين التي تمضي لحين إعادة زراعة المحصول الرئيسي مرة أخرى في القطعة نفسها من الأرض.

لمحة تاريخية

عرفت إيجابيات اتباع الدورة الزراعية لدى المزارعين الأوائل الراغبين في معرفة تأثير زراعة المحصول نفسه عدة سنوات في الأرض نفسها، وتبادل الأنواع النباتية فيها، وضرورة إراحتها مدة محدودة من الزمن.

اتبعت في بادئ الأمر الدورة الزراعية الثنائية التي يبادل فيها المحصول النجيلي مع البور، وقد سادت هذه الدورة في الزراعة حتى نهاية القرن الثامن عشر، ثم ظهرت الدورة الثلاثية التي تتبادل فيها محاصيل الحبوب الخريفية (قمح أو خليط منهما) مع محاصيل الحبوب الربيعية (شعير أو شوفان) ومع البور في السنة الثالثة. وأسهمت الدورة الثلاثية في زيادة الإنتاج، والحد من المجاعة، وفي إتاحة فرص أفضل للمزارع في اختيار محاصيله، وتوزيع أعماله على مدار السنة.

وتغيرت نظرة المزارعين للدورة الثلاثية بعد أن عرفت أهمية البقوليات في تحسين خصوبة التربة، وإمكانية استبدال البور بمحصول البطاطا، أو محصول بقولي كالبرسيم. وظهرت بعدها دورات رباعية وخماسية، ومفاهيم جديدة مثل تعاقب الزروع assolement des cultures، وذلك بتقسيم الأرض المستثمرة إلى عدة قطع تتعاقب فيها الأنواع الرئيسية للمحاصيل وفق نظام الدورة الزراعية المعتمدة. وقد ساعد هذا المفهوم على إيجاد نوع من التوازن بين الإنتاجين النباتي والحيواني وذلك بتخصيص مساحات للرعى، وأخرى لزراعة الأعلاف، وعلى الإفادة من بقايا المحاصيل ومخلفات الحيوان لرفع نسبة المادة العضوية في التربة، وهناك مفهوم النظم الزراعية systèmes des

cultures التي يميز فيها بين نظام الزراعة الطبيعية (غابات ومراعي) ونظام يتدخل فيه الإنسان لمساعدة الطبيعة، وذلك بتحميل المحاصيل الزراعية لعدة سنوات بين الأشجار، أو بزراعة محاصيل بعد حرق النباتات الطبيعية، ومن ثم يستعاد نظام الزراعة الطبيعية على الأرض نفسها.

وَأُدخل حديثاً مفهوم النظام الاقتصادي أو الإنتاجي système de production الذي يصنف الأنظمة المزرعية بحسب رأس المال الموظف، أو بحسب المساحة المزروعة، أو بحسب المحصول الرئيسي ونوعيته.

الأسباب الداعية للدورة الزراعية وأهميتها

تحقق الدورة الزراعية التكامل بين الإنتاجين الحيواني والنباتي وتحافظ على توازن الوسط البيئي، وعلى بنية التربة وخصوبتها وخصائصها الفيزيائية والكيميائية، فيزداد الإنتاج وتتحسن نوعيته. كما تحد من استخدام المبيدات الزراعية ومن أثرها المتبقي مما يساعد على الوصول إلى المنتج البيولوجي وجعل عملية الإنتاج أكثر ريفية واقتصادية. وتسهم عمليات الخدمة الزراعية المقدمة للمحاصيل في منع تكوين طبقات صماء في التربة بين طبقاتها المختلفة، وفي تحسين نفاذ الماء والهواء، وتأمين الاحتياجات الغذائية اللازمة والمتوازنة للمحاصيل المزروعة.

وتؤدي الدورة الزراعية دوراً مهماً في الحد من تعرية التربة، وإفكارها غذائياً، إذ تشكل جذور النباتات المختلفة غطاءً واقياً ضد عوامل التعرية والانجراف. وقد تبين من التجارب على المحاصيل الحقلية أن عدم اتباع دورة زراعية أفقد التربة نحو ٧٠٪ من مادتها العضوية بدلاً من ٣٠٪ عند اتباعها. وللمادة العضوية دور مهم في تنشيط بعض الأحياء الدقيقة النافعة، وإنتاج الدبال [ر] الذي ازداد معدل تراكمه بنحو ٥٠٪ عند اتباع الدورة بدلاً من ٢٣٪ عند عدم اتباعها.

يؤدي إدخال البقوليات في الدورة الزراعية إلى زيادة محتوى التربة من العناصر الغذائية وخاصة الآزوت (نحو ٧٥٪ عند إدخال محصول البرسيم فيها)، كما تعدل من قلوية التربة وتحد من تأثير الكلس، وتخفض درجة حموضته (pH).

تساعد الدورة الزراعية على خفض نسبة المواد الفينولية والحد من آثارها السامة في التربة، وعلى مكافحة الأعشاب الضارة كالهالك في حقول الفول، والشوفان في حقول القمح. وقد ساعد إدخال محصولي اللفت والبرسيم في الدورة على خفض عدد النباتات العشبية من ١٩٢ نباتاً/م^٢ إلى ٤٣ نباتاً/م^٢. كما تساعد الدورة على الحد من انتشار الحشرات، مثل ثاقبات الذرة، وديدان القطن، والديدان الضارة على الشوندر السكري، وانتشار الأمراض مثل تفحم القمح، وذبول الكتان وغيرها.

الأهمية الاقتصادية لتعاقب الزروع

تساعد الدورة الزراعية على التخلص من احتمال إخفاق زراعة المحصول الواحد، وتمنح مجالاً أوسع في تعامل هذا المحصول مع قوانين العرض والطلب، ومتطلبات السوق والمستهلكين. كما تساعد على توزيع العمالة على مدار السنة، وتخفيض الحاجة من العمالة الموسمية، والتنوع في مصادر دخلها. ويؤدي تبادل الأنواع وحسن تعاقبها إلى الحد من نمو الطفيليات المختلفة وانتشارها وتوظيف المال لمكافحةها. وتسهم المراعي والأعلاف عند إدخالها في الدورة في الحد من أضرار الآليات الزراعية وتأمين احتياج الإنتاج الحيواني منها.

وقد يضطر المزارع أحياناً إلى عدم اتباع الدورة الزراعية المناسبة عند زراعة محاصيل متحملة للملوحة أو للقلوية، أو التخلص من عشبة الهالك، أو عند امتلاكه لقطعان من الماشية، وأحياناً لأسباب تتعلق بطبوغرافية الأرض، أو لحماية المحصول من السرقة.

أسس تطبيق الدورات الزراعية وأنواعها

عند تصميم الدورة الزراعية ينبغي اعتماد الأسس المهمة الآتية:

- ١ - تنوع المحاصيل بإدخال نباتات نجيلية وبقولية أو أي محصول يساهم في الحد من انتشار الأعشاب. ومن المفيد إضافة محصول علفي بغية تحقيق التكامل بين الإنتاجين النباتي والحيواني.
- ٢ - تخصيص أكبر مساحة من الأرض للمحصول الرئيسي مع ضرورة المحافظة على خصوبة التربة وإنتاجيتها.

٣ - ثبات المساحة المخصصة لكل محصول في سنوات الدورة.
 ٤ - دراسة الآثار الناجمة عن المحصول السابق في المحصول اللاحق والتي قد تنشأ من البقايا السامة، أو المواد الضارة، أو نسبة الكربون إلى الأزوت (C/N)، أو نسبة الرطوبة في التربة، أو من الأثر المتبقي للمبيدات الذي يُضعف نمو الكائنات الحية ونشاطها.

٥ - توافق الدورة مع احتياجات السوق ومع الخطة الزراعية المعتمدة في المنطقة المحددة.

٦ - السماح للمزارع بتوزيع العمل واستخدام التقانات الحديثة وإدخال محصول ريعي.

وتتنوع الدورات الزراعية وتختلف بحسب النظم الزراعية والخطة الزراعية، فثمة دورات للمحاصيل، وثانية للخضروات، وثالثة للأشجار المثمرة، ودورات للمناطق البيئية المتباينة، ودورات ثنائية وثلاثية ورباعية وغيرها.

المصدر

المجلد التاسع << العلوم التطبيقية >> الزراعة والبيطرة << الدورة الزراعية (الموسوعة العربية)

ك نماذج للدورات الزراعية في المشاريع المروية (مشروع الجزيرة)

الدورة الزراعية الثلاثية:-

هي أول دورة تم تطبيقها في مشروع الجزيرة بداية موسم (١٩٢٥ - ١٩٢٦ م) حتى موسم (١٩٣٢ - ١٩٣٣ م). فلسفتها تقوم على إدخال البور لاستعادة خصوبة التربة (دار الوثائق ، مدنى عام ١٩٤٩ م) ، شملت الخمس سنوات الأولى بعد بداية المشروع حيث كانت حصة المزارع ثلاثين فدانا يزرع منها قسمان إلى ثلاثة أقسام تتعاقب عليها المحاصيل وفق التسلسل التالي (قطن - ذرة - لوبيا - بور) .

جدول رقم (٢) يوضح الدورة الزراعية الثلاثية لمواسم (٢٥-١٩٢٨م)

الموسم	١	٢	٣
٢٥ - ١٩٢٦ م	بور	قطن	ذرة - لوبيا
٢٦ - ١٩٢٧ م	قطن	ذرة - لوبيا	بور
٢٧ - ١٩٢٨ م	ذرة - لوبيا	بور	قطن

المصدر: الإدارة الزراعية ببركات - ١٩٩٥ م.

يأتي محصول القطن بعد أن بور بنسبة (٣,٣٪) مما أضعف إنتاجيته ،
وهو المحصول الاقتصادي الوحيد والاستراتيجي بالنسبة للمستثمر .
من الجدول يلاحظ أن نسبة البور (٣,٣٪) ونسبة محصول القطن (٣,٣٪)
ونسبة محصولي الذرة واللوبيا (٣,٣٪). بلغت نسبة التكتيف (٦,٦٦٪). ووجود
محصول الذرة (غذائي) ومحصول اللوبيا (علف للحيوانات) مساحة الحواشة
(٣٠ فداناً).

المرحلة الثانية (١٩٣١-١٩٣٣م) :-

عدلت المحاصيل وحذف محصول الذرة واللوبيا ، وبلغت نسبة التكتيف
(٣,٣٪) أصبحت الدورة كما في الجدول.

جدول رقم (٣) يوضح التغيرات التي طرأت على الدورة الثلاثية

الموسم	١	٢	٣
٣١ - ١٩٣٢ م	قطن	بور	بور
٣٢ - ١٩٣٣ م	بور	قطن	بور
٣٣ / ١٩٣٤ م	بور	بور	قطن

المصدر: الإدارة الزراعية بركات - ١٩٩٥ م .

- ❖ / سحب محصولي الذرة واللوبيا لمدة ثلاثة مواسم من الدورة .
- ❖ / بلغت نسبة التكتيف (٣,٣٪) لمحصول القطن فقط ونسبة البور (٦,٦٦٪)
- ❖ / من الجدول نلاحظ أن القطن يأتي بعد بورين . تميزت هذه الدورة بتغير
المساحات المزروعة من موسم إلى آخر وبالتالي ساهمت في زيادة إنتاجية القطن
بالمقارنة مع الدورة الزراعية في الجدول رقم (٢) .
- الدورة الزراعية الثمانية من موسم (٣٣ - ١٩٣٤) إلى موسم (٧٣ -
١٩٧٥م) :-

كان الهدف من تغير الدورة هو القضاء على الآفات والأمراض التي إنتشرت في المشروع وقد تميزت الدورة بالآتي:-
 ❖ / ارتفعت مساحة الحواشة من (٣٠ فدانا) إلى (٤٠ فدانا).
 ❖ / تقسم المساحة إلى ثمانية أقسام تتعاقب وتتأوب فيها المحاصيل حسب الجدول .

جدول رقم (٤) يوضح تسلسل الدورة الزراعية الثمانية

الموسم	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
١٩٣٤/٣٣م	قطن	بور	قمح	ذرة	بور	بور	قطن	لوبيا
١٩٣٥/٣٤م	لوبيا	قطن	بور	بور	قطن	بور	قمح	ذرة
١٩٣٦/٣٥م	ذرة	قمح	قطن	بور	لوبيا	قطن	بور	بور
١٩٣٧/٣٦م	بور	بور	لوبيا	قطن	ذرة	قمح	قطن	بور
١٩٣٨/٣٧م	بور	قطن	ذرة	قمح	بور	بور	لوبيا	قطن
١٩٣٩/٣٨م	قطن	لوبيا	بور	بور	بور	قطن	ذرة	قمح
١٩٤٠/٣٩م	قمح	ذرة	بور	قطن	قطن	لوبيا	بور	بور
١٩٤١/٤٠م	بور	بور	قطن	لوبيا	قمح	ذرة	بور	قطن

المصدر: الإدارة الزراعية بركات ١٩٩٥م.

إيجابيات الدورة الزراعية الثمانية :-

كانت وجهة النظر التي أدت للتمسك بهذه الدورة نابعة من عدة اعتبارات يمكن تلخيصها في الآتي :-

❖ / المحافظة على خصوبة التربة بالعوامل الطبيعية وترك الأرض بور بالإضافة لزراعة المحاصيل البقولية .

❖ / زياد المساحة الزراعية حيث يشكل البور (٧٥,٣ %) ونسبة التكتيف (٥,٦٢ %)

❖ / من الجدول يلاحظ إدخال محصول القمح لأول مرة (محصرل غذائي) في الدورة .

- ❖ / من الجدول يلاحظ أن نسبة المحاصيل (الذرة والقمح واللوبيا) ٥,٣٧ ٪ ونسبة محصول القطن ٢٥٪ ونسبة البور ٥,٣٧ ٪. من الدورة .
- ❖ / ارتفعت نسبة الحيازة من ثلاثين فدانا إلى أربعين فدانا .
- سليبات الدورة الزراعية الثمانية :-
- ❖ / من الجدول يلاحظ عدم انتظام تعاقب المحاصيل في القصادات .
- ❖ / زرع محصولين في قصاد واحد .

الدورة الزراعية الرباعية:-

بدأ العمل بهذه الدورة في موسم (١٩٧٥/٧٤ م) والغرض الذي أدى إلى إقتراح هذه الدورة هو تثبيت المزارع في أرض واحدة لمزيد من التكتيف وإلغاء نصف مساحة البور المتبعة في الدورة الثمانية . ومعالجة سليات الدورة الزراعية الثمانية وتقسيم الأرض إلى أربعة أقسام (قصادات) للمزارع تتعاقب عليها المحاصيل وفق تسلسل الدورة الرباعية .

جدول رقم (٥) يوضح الدورة الزراعية الرباعية

الموسم	١	٢	٣	٤
١٩٧٥/٧٤ م	بور	قمح	قطن	ذرة / لوبيا
١٩٧٦/٧٥ م	قطن	ذرة / لوبيا	قمح	بور
١٩٧٧/٧٦ م	قمح	بور	ذرة / لوبيا	قطن
١٩٧٨/٧٧ م	ذرة / لوبيا	قطن	بور	قمح

المصدر : الإدارة الزراعية بركات ١٩٩٥ م .

- ❖ / من الجدول نلاحظ أن الدورة تكتمل في أربع سنوات .
- ❖ / يشكل البور (٢٥٪) ونسبة التكتيف (٧٥٪) .
- ❖ / تحول المشروع من مشروع متخصص في زراعة القطن إلى مشروع ينتج محاصيل غذائية للإنسان والحيوان ومحاصيل نقدية حيث أدخلت زراعة الفول والأرز في بعض الأقسام .

❖ / من الجدول تساوت نسبة محاصيل القطن والقمح و(الذرة واللوبياء) والبور(٢٥٪) من الدورة الزراعية .

❖ / التقليل من اختناقات الري مقارنة مع الدورة الزراعية الثمانية .

سلبيات الدورة الزراعية الرباعية :-

❖ / التكثيف والتنوع أدى إلى تدهور إنتاج المحاصيل الحقلية المختلفة خاصة القطن .

❖ / صعوبة توفير العمالة والدخول في علاقات جديدة مع العمالة (شراكة - بيع) .

❖ / انتشار العديد من الحشائش المعمرة مثل (السعدة والنجيله والدنكوج) .

الدورة الزراعية الخماسية :-

نتيجة لسلبيات الدورة الزراعية الرباعية ولسياسات التكثيف والتنوع فقد أدخلت الدورة الزراعية الخماسية . والتي تكتمل دورتها بعد خمس سنوات تؤدي إلى انخفاض المساحة المزروعة أفقياً بنسبة (٢٠٪) إلا أنها تزيد من الإنتاج رأسياً .

جدول رقم (٦) يوضح تعاقب المحاصيل في الدورة الزراعية الخماسية

الموسم	١	٢	٣	٤	٥
١٩٨٧/٨٦م	بور	قطن	قمح	فول / خضر	ذرة
١٩٨٨/٨٧م	قطن	قمح	فول	ذرة	بور
١٩٨٩/٨٨م	قمح	فول	ذرة	بور	قطن
١٩٩٠/٨٩م	فول / خضر	ذرة	بور	قطن	قمح
١٩٩١/٩٠م	ذرة	بور	قطن	قمح	فول / خضر

المصدر : الإدارة الزراعية بركات ١٩٩٨م .

❖ / نلاحظ من الجدول أن محصول القطن لم يتغير وضعه من التعاقب الجديد حيث أنه يأتي بعد البور .

- ❖ / ارتفعت نسبة التكتيف إلى (٨٠٪) وانخفضت نسبة البور إلى (٢٠٪) والاعتماد على زيادة الإنتاج رأسياً بإدخال مخصبات (سوبر ، يوريا) .
- ❖ / أوصت الدورة الزراعية الخماسية بإدخال الحيوان في الدورة (القصاد الخامس علف) .
- ❖ / تطبيق الدورة الزراعية الخماسية يتطلب عملاً إدارياً لإعادة توزيع القصادات وتسكين المزارعين .

سلبيات الدورة الزراعية الخماسية :-

- ❖ / زادت من اختناقات الري ونسبة الفرق والعطش .
- ❖ / زادت من وجود الحشائش المعمرة (النجيلية والسعدة والدينكوج) .
- ❖ / ساعدت في ارتفاع تكلفة الإنتاج وضعفت الإنتاجية .
- ❖ / رفع الإنتاجية يحتاج لتحضير أكثر وزيادة مخصبات .
- ❖ / ساعدت الدورة الزراعية الخماسية من تكتيف الحشرات والآفات التي تتسبب في إصابة المحاصيل بالأمراض.
- ❖ / العمليات الفلاحية تحتاج لأعداد كبيرة من الأيدي العاملة .
- ❖ / قللت من نسبة مساحة المرعى للحيوان وفشلت في إدخاله في الدورة .
- ❖ / تمت بدون دراسة كافية خاصة في توزيع وتسكين المزارعين.

الموجه السادس أنظمة الحساب في المشروعات الزراعية

واسباب التخلي عن بعضها وتبني البعض الآخر

تطبيق علاقات الإنتاج في مشروع الجزيرة منذ الموسم الأول وخلال تاريخ مشروع الجزيرة الطويل . خضعت هذه العلاقات إلى كثير من التعديلات لتواكب المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية للحكومات ، حيث طبق المشروع نظام الحساب المشترك (نظام الشراكة) خلال الفترة من (١٩١٣م/١٩٨١م) وطبق نظام الحساب الفردي (نظام الفئات الضريبية) منذ موسم (١٩٨١/١٩٨٢ م) . (عوض ١٩٩٤م) . بدأت الشركة الزراعية السودانية تدير المشروع من موسم (١٩١٢ - ١٩١٣م) بنظام علاقات إنتاج الحساب الفردي . والذي كان سائداً في تلك الفترة في مصر ، وهو يقوم على إيجار الأرض والماء للمزارع بواقع ٢ جنيه مصري للريّة الواحدة للفدان ، ويقوم المزارع بكل العمليات الزراعية. ارتفعت الرسوم فيما بعد مما أدى إلى ارتفاع مديونية المزارعين إلى ٦ آلاف جنيه مصري، وأعتبرت بداية غير مشجعة لعلاقات إنتاج الحساب الفردي.

نظام الحساب المشترك :-

استبدل نظام الحساب الفردي بنظام الحساب المشترك المستوحى من إدارة السواقي في شمال السودان . وكانت البداية بتفتيش كركوج طيبة الشيخ عبد الباقي (بالقرب من مدينة ود مدني) بزراعة محصول القطن ، وتقسيم عائده بنسبة مئوية أو أنصبة يتناسب حجمها مع مساهمة كل طرف من عناصر الإنتاج ، يطبق هذا النظام حسابياً بخصم التكلفة من جملة عائد القطن على أن يتحمل الشركاء كل المخاطر التي قد يتعرض لها إنتاج محصول القطن ، ويتحمل الشركاء أي تكاليف أخرى من إلتزاماتهم الفردية . بعد نجاح تجربة طيبة كان لابد من إيجاد صيغة تراعي علاقات الإنتاج بين الشركة الزراعية والمزارعين متمثلة في الآتي:-

١ / الاهتمام بالعنصر البشري ممثلاً في المزارعين وإدخالهم في العملية الزراعية بصورة إيجابية تضمن استغلال الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف الإنتاجية لكل الأطراف المساهمة في العمليات الزراعية والإنتاجية .

٢ / تأكيد سيطرة الدولة وتحكمها في العملية الإنتاجية مع تقليص دور الشركة الزراعية وأهميتها وتدخلها السياسي في شؤون الحكم .

٣ / تحمل تكلفة الإنتاج والمنافع والأضرار بصورة مشتركة تقلل من المخاطر التي يتعرض لها أى طرف من الأطراف منفرداً في ظل إنتاج زراعى يتسم بالذبذبة .

وتم توزيع المسؤوليات فيه على الأطراف الثلاثة كالآتي:

١ / الحكومة تتحمل تكلفة إيجار الأرض وتوفير الماء للزراعة والقيام بالمنشآت وشبكة الري الكبرى .

٢ / الشركة الزراعية السودانية تتولى شؤون الإدارة كوكيل للحكومة ومراقبة العمليات الزراعية وتوزيع الحيازات على المزارعين وتوفير التمويل .

٣ / المزارعون يقومون بزراعة الأرض وفلاحتها ورعاية المحاصيل .

وتوزع الأرباح الإجمالية وفق الحساب المشترك كالآتي:-

الحكومة نصيبها (٣٥٪) لمقابلة تكلفة الفوائد على الديون وتكلفة إيجار الأرض إلى جانب صيانة المنشآت .

الشركة الزراعية السودانية (٢٥٪) لمقابلة تكلفة التشغيل والعمالة المستخدمة بالإضافة إلى هامش الربح .

المزارعون (٤٠٪) لمقابلة تكلفة المدخلات الزراعية وجهد المزارع وأرباحه .

يستمر العمل بهذه الصيغة لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد الاختياري ، ووجدت علاقات الإنتاج قبولاً من المزارعين وزيادة قناعة الحكومة بأهمية التوسع في زراعة القطن وعدلت بعض التعديلات في موسم (٢٩ / ١٩٣٠ م) . وعملت الشركة الزراعية على إنتاج القطن بكفاءة عالية وقامت بتطبيق أسس مالية وإدارية صارمة ، إلا أن ذبذبة الإنتاج والأسعار خلقت عدماً للمزارعين

والدولة .وقف المزارعون عن الزراعة احتجاجاً على هذه النسب ، وقامت الحكومة باستبدال بعضهم بمزارعين جاءوا من خارج المنطقة واستغلت ظرفهم الاقتصادي بأن ليس لديهم أراضٍ ملك حر وأبقتهم على نفس نسبة الـ (٤٠ ٪) وتعديلت النسب إلى الآتي:

❖ /الحكومة (٠,٤٠٪)

❖ /المزارعون(٠,٤٠٪)

❖ / لشركة الزراعية السودانية (٠,٢٠٪)

انتهى امتياز الشركة الزراعية السودانية عام (١٩٥٠م) وصدر قانون إدارة مشروع الجزيرة الجديد لسنة (١٩٥٥م) . وأعيد النظر في إتفاقية مياه النيل (١٩٥٩م) وشهد المشروع التوسع أفقياً بتعمير مشروع المناقل . أبقى القانون على النسب كما هي مع تحويل نصيب الشركة الزراعية السودانية لإدارة مشروع الجزيرة . وفي عام (١٩٦٠م) تعدل قانون إدارة مشروع الجزيرة لمقابلة المتطلبات التي طرأت على التزامات الشركاء الثلاثة فأصبحت على النحو التالي:

الحكومة السودانية (٠,٤٢٪)

المزارعون (٠,٤٢٪)

❖ مال إحتياطي للمزارع (٠,٢٠٪)

المجالس المحلية بالمنطقة المروية (٠,٢٪)

الخدمات الاجتماعية (٠,٢٪)

إدارة مشروع الجزيرة (٠,١٠٪)

نتيجة للسياسات الزراعية التي شملت تغييرات في التركيبة المحصولية وتعديلاً في الدورة الزراعية للإستفادة القصوى من الموارد المحلية المتاحة لتحقيق زيادة في الدخل القومي وعائد المزارع ، تم تعديل في أنصبة الشركاء وتعديلت المسئوليات والالتزامات . وتحولت تكلفة عدد من البنود والعمليات

الزراعية من حساب المزارع الفردي أو من حساب مصروفات الإدارة إلى

الحساب المشترك على النحو الآتي :-

/ من حساب المزارع إلى الحساب المشترك .

❖ / القليع موسم (١٩٥٢/٥١ م)

❖ / الحرث موسم (١٩٦٤/٦٣ م)

❖ / جني القطن موسم (١٩٦٦/٦٥ م)

❖ / الشلخ والطراد موسم (١٩٦٩/٦٨ م)

❖ / جلب عمال اللقيط موسم (١٩٧١/٧٠ م)

❖ / فوائد قروض بنك السودان .

/ من حساب الإدارة إلى الحساب المشترك :

❖ / المساهمة في هيئة البحوث الزراعية موسم (١٩٧٠/٦٩ م) تمثل ٩٪.

❖ / ميزانية خفراء الترغ موسم (١٩٧٢/٧١ م) (عوض ١٩٩٤ م)

نجد أن الحساب المشترك تم تحميله نسبة عالية من التكلفة مع تقليص دور كل من الحكومة والإدارة والمزارع . نجد كل التعديلات كانت لصالح المزارعين وفي عام (١٩٦٤ م) عدل نصيب المزارع ليصبح (٤٤٪) وفي عام (١٩٦٥ م) خفض نصيب الحكومة ليصبح (٣٦٪) ونصيب المزارع عدل إلى (٤٨٪) . وتم هذا بنضال المزارعين بقيادة اتحادهم في تلك الفترة الذي كان بقيادة وحدة المزارعين (تحالف ديمقراطي بين الشيوعيين والديمقراطيين) برئاسة (شيخ الأمين محمد الأمين وعبد الله محمد الأمين برقواوي رحمهما الله وشيخ يوسف أحمد المصطفى ، أطل الله عمره) .

مزايا وسلبيات الحساب المشترك

❖ / مزايا الحساب المشترك :-

١ / نظام الشراكة يوزع المخاطر على الشركاء ، فيه حماية لفقراء المزارعين .

٢ / يعطى الإدارة السيطرة والصلاحيات الكاملة للإشراف على عمليات إنتاج

المحاصيل وفق اللوائح والنظم الإدارية .

- ٣/ يمكن الإدارة من تقديم الخدمات الفلاحية والتشغيلية واستجلاب المدخلات والاحتياجات للإنتاج الزراعي بأقل تكلفة.
- ٤/ تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة بالنسبة للدولة والمشروع مما يجعله من أنجح المؤسسات العامة .
- ٥/ نظام الشراكة يعطى الحافز لكل عنصر من عناصر الإنتاج لرفع الإنتاجية .

❖ سلبيات الحساب المشترك :-

- لهذا النظام عيوب ومساوئ تتمثل في :-
- ١/ إفتقاره لعنصر الحافز المادي وهذا يقلل من الدوافع لزيادة الإنتاج . ويؤدي للتدهور الإنتاجي بل هجر زراعة القطن والاهتمام بزراعة بعض المحاصيل مثل الذرة والقمح وال فول والخضروات التي لاتخضع للشركة . ويتحمل محصول القطن ديونها وتسرب المدخلات الزراعية الخاصة به إليها مثل (السماد والسوبر) .
- ٢/ عدم ثبات عائدات القطن نتيجة للذبذبة في الإنتاجية والأسعار مما جعل تعميم موازنة مالية الدولة أمراً صعباً.
- ٣/ لم تجد السياسات الرامية لزيادة الإنتاجية تجاوباً من قبل المزارعين نتيجة لإحساسهم بالظلم مما أدى إلى كثير من المنازعات مع الدولة حول توزيع الأنصبة .
- ٤/ لايعطي هذا النظام حماية لأي طرف من أطراف الإنتاج من أخطار تقلبات الإنتاج والعائد . وهذا يجعل إجتذاب بعض عناصر الإنتاج المهمة (العمال ورأس المال) أمراً صعباً بينما يكون هناك بديل للتوظيف خارج مجال الزراعة .

الموجه السابع ملكية الأرض
مشاكل حيازة و ملكية الأرض تعتبر مشكلة جوهرية
أعاقت تنفيذ الكثير من الاستثمارات

جدول يوضح نوعية ملكية الأرض والمستثمر (م) وغير المستثمر (غ م) منها

البطانة	وام القرى	الجزيرة	المناقل	الكاملين	الحصا حيصا
المساحة الكلية	٢٧٨٠٠٠	٩٥٤٩٧٥	١٣١٢٤١٩	٤٥٢٠٥٧,٢	٨٥١٨٤٩,٦
المالك المستثمر	٢٧٨٤٥١,٢	١٥٣٦٤	٤٢٠٥٧٢	١٤٣٢٥٦	١٥٨٧٩٣
المالك غير المستثمر	- - - -	٥١٦٧٥٣	- - - -	٢٧٥٦٨٩٥	- - - -
الحكومي المستثمر	٢٥٤٧٧٩٦	٦٦٦٧٣٠	٥٤٦٤٩٣	٣٧٣١	١٥٧٠٩١٥
الحكومي غير المستثمر	٤٥٦٥١٧	١٥١١٨٦٨	- - - -	٤٩٠٤٨٥٧	- - - -
جملة المستثمر	٨١٦٩٨٣	٦١٣٤٨١٢	٩٦٧٠٦٨	٩٧٢٤	١٥٧٠٩١٥
جملة غير المستثمر	٤٥٦٥١٧	٢٠٢٨٦٢١	- - - -	٧٦٦١٧٥٢	- - - -
غير مسجل حكومي	١٩٦٧٤٦٨	٤١٤١٤٣	- - - -	١٤٦٩٨٧	٣١٦٧٠٨

المصدر الخارطة الاستثمارية لولاية الجزيرة - أغسطس ١٩٩٨ م

الموجه الثامن

المشاكل والحلول

- (١) مشاكل حيازة وملكية الأرض تعتبر مشكلة جوهرية أعاقت تنفيذ الكثير من الاستثمارات لذلك بذلت جهود متمثلة في:
 - ✓ تكوين لجان بالمحليات بواسطة المعتمدين لحصر الأراضي، تحديد الملكية.
 - ✓ اتفاقات على صيغ شراكة وتحديد نسبة المساحات التي تمنح للمواطنين والتي تمنح للمستثمر.
 - ✓ العمل على تسجيل المساحات الخاصة باستثمار باسم حكومة السودان لتسهيل منحها للمستثمر .
 - ✓ تكثيف اللقاءات لتبصير المواطنين وأصحاب الحيازات بأهمية الاستثمارات الزراعية والفوائد المرجوة منها لقبول الشراكات الاستراتيجية.
 - ✓ على ان يحق للمواطن صاحب الحيازة استثمار أرضه مادامت لم تستثمر من قبل أي جهة.
- (٢) عدم وجود نافذة موحدة للاستثمار والاستفادة من تجارب الدول التي وحدت نافذة الاستثمار بها حيث نجد أن كل الإجراءات المتعلقة بالاستثمار تبدأ وتنتهي داخل مبني واحد كما حدث في كثير من الدول مما أدت إلى قفزات عالية في استثماراتها.
- (٣) ضعف الإنتاجية وعدم مواكبة المنتج للمواصفات العالمية.
- (٤) تعدد الضرائب والرسوم والحل وجود نظام ضريبي واضح المعالم فيما يخص الاستثمارات الأجنبية مع توقيع معاهدات ضريبية تضمن ذلك.
- (٥) عدم جدية بعض المستثمرين في تنفيذ العقود لذا تم تقييد أي عقد مبدئي بزمين لتكتملة إجراءات التنفيذ المختلفة مع دفع تصديق هامش جدية.
- (٦) ضعف البنية التحتية خاصة فيما يتعلق ببنيات الصادر لذا بدأ في إنشاء مطار الجزيرة بمنطقة ود المهيدى للصادر وإنشاء الميناء الأخضر ومحطة جمارك الحاويات.

٧) عدم كفاية المعلومات للمستثمرين، لذا تم إعداد الخارطة الاستثمارية وخارطة استخدامات الأراضي والعمل جارٍ لإجراء الإحصاء الزراعي ومسح الموارد الطبيعية.

٨) رغم الجهود المبذولة المقدرة للترويج للاستثمار نجد ثمار ذلك ضعيفة، لذا نجد الحل في تنفيذ توصيات الملتقيات الاستثمارية بالداخل والمشاركات في الملتقيات بالخارج والاطلاع على تجارب زيارات الوفود الولائية للخارج وتطوير المعارض المقامة داخل وخارج السودان.

٩) مشاكل متعلقة بالتسويق متمثلة في: -

▪ قناة السوق به كثير من الوسطاء ورغم تقديمهم لخدمة ضرورية إلا أن كثرة الوسطاء تعني إثقال كاهل المستهلك وإضعاف عائد المنتج لذا مراجعة ذلك له من الأثر الطيب لتحفيز المنتج ورفع المعاناة عن المستهلك.

▪ ضعف معلومات السوق خاصة فيما يتعلق بالكميات الواردة والمستهلكة العرض والطلب وتحركات الأسعار في الأسواق المحلية والعالمية فالاهتمام بهذا الجانب له أثر في معرفة الدخول إلى الأسواق والاستمرار بها.

١٠) ضعف رأس المال المحلي وضعف مساهمة القطاع الخاص الحل في جذب الاستثمارات الأجنبية عبر الترويج للاستثمار وتطبيق نظام البوت في تنفيذ بعض المشاريع وتشجيع القطاع الخاص بالولوج إلى الاستثمار في المجال الزراعي بمنحه المحفزات اللازمة من إعفاءات.

١١) ضعف مساهمة القطاع المصرفي في تمويل القطاع الزراعي وتعقيد إجراءاته والحل رفع سقوفات التمويل للقطاع الزراعي وتبسيط الإجراءات.

الموجه التاسع

التوصيات

- ١- العمل على تهيئة الأرض وتسليمها للمستثمرين خالية من الموانع.
- ٢- توحيد نافذة الاستثمار بجعل كل الإجراءات تبدأ وتنتهي في مبنى واحد بتجميع كل الوحدات المتعلقة بالإجراءات كما طبق في تجارب العديد من الدول.
- ٣- العمل على رفع الإنتاجية بتطبيق الحزم التقنية الموصى بها من قبل المراكز البحثية ورفع درجة المنتج للمواصفات العالمية وتطبيق تقانات الحصاد وما بعد الحصاد والاهتمام بعمليات التعبئة والتغليف.
- ٤- وجود نظام ضريبي واضح المعالم فيما يخص الاستثمارات الأجنبية مع توقيع معاهدات ضريبية تضمن ذلك.
- ٥- مراجعة القيود المفروضة على فترة الإجارة للمستثمر بما يطمئن المستثمر على ماله خاصة وان الاستثمار الزراعي به منشآت عالية التكلفة ويضمن حق الولاية وأبنائها في تنفيذ العقد المبرم دون تغيير الغرض الذي من أجله منح المستثمر الأرض والتسهيلات اللازمة.
- ٦- تكييف التشريعات والقوانين كما يجب من سن وإيجاد قوانين سهلة الفهم داعمة لعملية الاستثمار غير متضاربة مع بعضها مع التركيز على قانون تجاري واضح بالتعاملات التجارية الدولية والاتفاقيات التجارية مع العالم الخارجي تسهلاً لعملية الصادر والوارد.
- ٧- الاهتمام بالبنية التحتية خاصة فيما يتعلق ببنيات الصادر (مطار الجزيرة بمنطقة ود المهيدى للصادر وإنشاء الميناء الأخضر ومحطة جمارك الحاويات).
- ٨- تنفيذ توصيات الملتقيات الاستثمارية بالداخل والمشاركات في الملتقيات بالخارج والاطلاع على تجارب زيارات الوفود الولائية للخارج وتطوير المعارض المقامة داخل وخارج السودان.
- ٩- إعداد الخارطة الاستثمارية وخارطة استخدامات الأراضي وإجراء الإحصاء الزراعي ومسح الموارد الطبيعية.

- ١٠- العمل على حل مشاكل السوق والمتعلقة بقناة السوق بتقليل الوسطاء ووتوفير معلومات السوق الصحيحة والدقيقة عن الأسعار والكميات الواردة للأسواق والكميات المباعة.
- ١١- جذب الاستثمارات الأجنبية عبر الترويج للاستثمار وتطبيق نظام البوت في تنفيذ بعض المشاريع وتشجيع القطاع الخاص بالولوج إلى الاستثمار في المجال الزراعي بمنحه المحفزات اللازمة من إعفاءات.
- ١٢- حل مشاكل التمويل برفع سقوفات التمويل للقطاع الزراعي وتبسيط الإجراءات.

بسم الله الرحمن الرحيم

مشروع الجزيرة الماضي والحاضر والمستقبل

مقدم الورقة / د. الطيب محمد علي

المدير الزراعي ونائب المدير العام (السابق)

لمشروع الجزيرة

الماضي؛

ضعف الإنتاجية

أسباب ضعف الإنتاجية بمشروع الجزيرة:

- ١ - علاقات الإنتاج .
- ٢ - النمط الإداري .
- ٣ - التمويل .
- ٤ - السياسات .

أولاً: علاقات الإنتاج:

١/ الحساب المشترك :

- ا/ تقوم الدولة بالتمويل الكامل .
- ب/ تخصم التكلفة من الأرباح بعد البيع .
- ج/ يقسم الفائض بنسب الإنتاج .

عيوب هذه العلاقة ، غياب عنصر التحفيز للمنتج ، وأدت إلى قتل الطموح وأورثت اللامبالاة في العمل .

٢ / الحساب الفردي :

من مميزاتة : عالج مشكلة التحفيز لدى المزارعين ، وشجع المنتجين للارتقاء بالإنتاجية.

ومن عيوبه : صعوبة معالجة المزارعين غير المنتجين ، وكيفية سداد تكلفة المدخلات لهم . وقد تدخلت الدولة في كثير من الأحيان لإعفاء الديون . مما أرهق ميزانية الدولة وترك فجوة تمويلية كبيرة .

ثانياً : النمط الإداري :

- يدار مشروع الجزيرة بأسلوب سلطوي أبوي منذ عهد الإنجليز وحتى صدور قانون ٢٠٠٥ ، والخلل ليس في البشر أو الإداريين وإنما الخلل في نظام الإدارة .
- تقوم الإدارة بتنفيذ كل العمليات الفلاحية نيابة عن المزارع .
 - تقوم الإدارة بتوفير التمويل لكل العمليات .
 - تقوم الإدارة بتوفير المدخلات من أسمدة ومبيدات وغيره .
 - تقوم الإدارة بكل عمليات مكافحة .
 - إذا عجز المزارع عن تنفيذ أي عملية تقوم الإدارة بالتنفيذ نيابة عنه بما في ذلك عملية الري .

عيوب هذا النمط من الإدارة :

- ١- أورث المزارع الكسل وعدم تحمل المسؤولية .
- ٢- شعور المزارع أن محصول القطن بالذات ملك للدولة وليس ملكاً له.
- ٣- إذا كانت هناك مشكلة في الري يروي المزارع محاصيله الأخرى كالذرة وال فول ويترك القطن لأن الإدارة تقوم بري القطن .
- ٤- التعامل مع المدخلات - كمثال (السماذ) على أنها ملك للدولة هذا خلق أساليب التعامل بعدم الجدية وبيع هذه المدخلات إذا وجد لذلك سبيلاً .

ثالثاً : التمويل :

- مر التمويل بمشروع الجزيرة بعدة مراحل كما يلي:
- الفترة ١٩٢٥ - ١٩٥٠ كان التمويل يتم خصماً على أرباح القطن .
 - بعد عام ١٩٥٠ (تأميم المشروع) حتى نهاية الستينات كان يورد فائض الإدارة لوزارة المالية لتقوم الوزارة بالتمويل عبر بنك السودان .
 - في بداية السبعينات تم إدخال سياسة التكثيف والتتويج الزراعي وقد صاحبت الفترة تعثر في السداد وتراكم الديون واضطرت الإدارة للاستدانة من البنك المركزي بسعر فائدة قدرها ٧٪ في العام .

- في ظل الحساب الفردي (١٩٨٢/٨١) تم إعفاء ديون المزارعين بقرار جمهوري واستمر التمويل من بنك السودان .
- في عام ١٩٩١/٩٠ ونتيجة لضعف الإنتاجية وتراكم الديون أوقف تمويل بنك السودان وتكونت محفظة البنوك للتمويل الزراعي وتم أيضاً إعفاء ديون المزارعين لدى بنك السودان بقرار جمهوري .
- في المواسم ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ وحتى الموسم المنصرم أوقفت الدولة التمويل المباشر ووجهت البنوك المتخصصة لتمويل المزارعين .

رابعاً : الحاضر وبداية الحلول :

كل هذه المشاكل ولضعف الإنتاجية أصبح مشروع الجزيرة همأً عاماً تتناوله الصحف والإذاعات وفي المناسبات وعلى كل لسان . هذا الإتجاه خلق تفكيراً للمعالجة في شكل دراسات ولجان كثيرة مسماة ، واجتماعات للمجالس التشريعية في الولاية والمجلس القومي تبلور عنها قانون ٢٠٠٥ .

قانون ٢٠٠٥ :

أهم مرتكزات قانون ٢٠٠٥ هي :

- ١ / إعطاء المزارع الحرية الكاملة في اختيار محاصيله ولإدارة حقله وفق المحددات الفنية .
- ٢ / أن يتحمل المزارع مسؤوليته الإنتاجية كاملة .
- ٣ / خروج الدولة من التمويل .
- ٤ / إعطاء الفرصة كاملة لدخول القطاع الخاص .
- ٥ / حل مشكلة الملاك .

وفي هذا القانون حل لمشكلة الإنتاج ، لأن المزارع يزرع محاصيله بحرية كاملة وفق المحددات الفنية ويتحمل مسؤولية إدارة حقله وهذا أزال عنه الشعور بالأبوية وأنه فعلاً يمتلك هذه المحاصيل . وبعد أن كان مدخلاً من مدخلات الإنتاج أصبح الآن هو الترس المحرك لكل العملية الإنتاجية .

الإرادة السياسية :

صاحبت هذا القانون إرادة سياسية تمثلت في اهتمام الدولة بالقطاع الزراعي وقد أمسك السيد / علي عثمان محمد طه نائب رئيس الجمهورية الملف بكلتا يديه ، واشرك في ذلك كل علماء الزراعة في السودان من خلال تكوينه للجان النهضة الزراعية والمتابعة الدقيقة واللييقة والأسبوعية والتي بدأت تأتي أكلاها .

المقترحات لزيادة الإنتاجية (المستقبل) :

تفعيل قانون مشروع الجزيرة بالآتي :

- أ/ عمل إرشادي مكثف في شرح القانون نفسه .
- ب/ تدريب روابط مستخدمي المياه داخليا وخارجياً .
- ج/ عمل اللوائح المنظمة لروابط مستخدمي المياه ، ومن الافضل أن تقوم كل رابطة بوضع اللوائح الخاصة بها بمساعدة المشرف والمرشد الزراعي ومستشار قانوني .
- د/ تفعيل دور الإرشاد الزراعي وإكثار البذور ووقاية النباتات وهذا هو الدور الأساسي للإدارة في ظل القانون ، مع الربط الفني والفوري لهذا الدور مع هيئة البحوث الزراعية .
- هـ/ تشجيع ميكنة الزراعة وخصوصاً الزراعة بالآلة ووضع الأسمدة بالآلة للاستفادة القصوى من السماد وتحقيق الكثافة النباتية المطلوبة .
- و/ تحديد آلية واضحة لطلبات الري ومتابعة تنفيذها واستخدام التقانات الحديثة في إجراء الري بالسراب الطويل والعكس لإيقاف هدر المياه .
- ز/ اعتماد نوعية الخدمة ودقتها وكفاءتها وليس قلة سعرها عند التعاقد مع المقاولين .
- ك/ إيجاد آلية للتخلص من بقايا المحاصيل ونظافة الغيط لما لها من دور في تكلفة الوقاية .

ل/ تقسيم المشروع إلى قطاعات إنتاجية حسب المناخ (Zonation) ومثال لذلك شمال الجزيرة للقمح ، وجنوب الجزيرة للسكر وغرب الجزيرة للإنتاج الحيواني.

الرؤيا الخاصة :

١- التنسيق التام بين إدارة المشروع ووزارة الزراعة وولاية الجزيرة وجعل الهم واحداً.

- ٢- إعتماء شركاء ذكفة لشركاء مقءءرة للءءول فف العءمفة
الإءءاءفة بءموفل كامل من الءرء وءءى الءصاء وءءربة شركة
السوءان للاءقان مءال ءفء ءذلك فمكن اسءءقءاب شركة للءرة
والفول وءل المءاصفل .
- ٣- ءشءفء الءصنع الزراعف .
- ٤- ءكوفن إءءاءاء المءءءفن وءفعفل الءسوفق الءماعمف .

ورقة بعنوان

التمويل المصرفي (نصيب ولاية الجزيرة بالتركيز على القطاع الزراعي)

إعداد

محمد صديق الحسن
مدير بنك السودان المركزي
فرع ودمدني

التمويل المصرفي

(نصيب ولاية الجزيرة بالتركيز على القطاع الزراعي)

أولاً مفاهيم التمويل

التمويل هو أحد الفروع الرئيسية للنظرية الاقتصادية أياً كانت مدرسته رأسمالية ، اشتراكية أو إسلامية وهو يركز على أساليب التمويل المتعددة وهو يعرف على أنه (فن أو علم أو نظام معالجة القضايا المالية في الشركات والمؤسسات المالية وكيفية تدبير المال وإقراضه وفق نظم وقوانين يصدرها البنك المركزي وتتسق مع القوانين واللوائح والنظام السائد في البلاد).

لقد كان التمويل حتى مطلع القرن العشرين يعني كيفية تدبير الأموال والاهتمام بوجود النقدية في الخزن حتى تستطيع المؤسسة الايفاء بالتزاماتها المستحقة للغير وهذا يعطي التمويل مفهوم الحصول على المال من مصادر متنوعة وإدارتها بجانب إقراضها من المؤسسات التي تعتبر وسيطاً مالياً مثل المصارف فكلمة التمويل كلمة شاملة وتعتبر أعمق بكثير من كلمة ائتمان والتي تعني إقراض المال واسترداده .

التمويل يتحدث في الحصول على الأموال وإدارتها يمثل إقراض الأموال واستردادها. التمويل ينقسم لتمويل خاص وعام. العام يشمل الأموال المطلوبة للجهاز الحكومي وإدارته المالية المختلفة والخاص هو الحاجة إلى الأموال وإدارتها بواسطة القطاع الخاص سواء كان مؤسسات وشركات خاصة أو أفراداً ، إذن التمويل إذا كان خاصاً أو عاماً يرجع إلى الحاجة الاقتصادية للسلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع في حياته اليومية .

منذ مطلع الخمسينات أصبح التمويل علم مستقل يهتم بتحليل المالي والذي يعرف بتحليل القوائم المالية مثل الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر بغرض استخراج المؤثرات التي تحلل المركز المالي للمؤسسات والشركات وكذلك التدفقات النقدية والمالية وبذلك أصبح التمويل يشمل مكونات متعددة (التنظيم المالي - التخطيط المالي - السيولة النقدية - الاستثمار - مصادر الحصول على الأموال - أسواق المال - الأساليب الفنية على الحصول على المال).

تطورت مفاهيم الائتمان في الفكر الرأسمالي مع التطور التكنولوجي والاختراعات المتعددة بعد الحرب العالمية الثانية. يشمل الائتمان النقدي الائتمان الفني الذي يشمل المعدات والأجهزة والمشاريع وفق تدفقات طويلة الأجل (الأقساط) فانتشرت هذه الظاهرة وشملت المؤسسات المصرفية لذا فالائتمان يعرف في اللغة بأنه (الثقة والطمأنينة) .

كلمة ائتمان **credit** مشتقة من اللاتينية **credo** والتي تعني أنا أؤمن **Ibeleive** وبالتالي الائتمان يعني المقدرة على الاقتراض .

والاقتراض **Borrow** تعني تسلم شيء تسهل إعادته بالطريقة التي ينفق عليها بين الطرفين وهذا يعني القدرة على الحصول على رأس المال والخدمات في الوقت الحاضر مع التعهد بردها في المستقبل وأخيراً يبقى الاقتراض والتمويل للدين طريقة مهمة من طرق الحصول على الموارد المالية .

وعليه فإن علاقة الائتمان والتمويل علاقة مديونية بين مقرض ومقترض ويتم ذلك من خلال إجراءات تعاقدية تحدد فيها التزامات كل طرف وشروطه ومقدار الضمانات المقدمة من المقترض والمقرض وفاءً للدين في حالة إفساره وبذلك تكون عملية الائتمان أو التمويل من خمسة عناصر :-

- ١ / العملية الائتمانية أو التمويلية نفسها.
- ٢ / الدائن أو المقرض.
- ٣ / المدين أو المقترض.
- ٤ / مدة القرض (زمن استخدام الأموال).
- ٥ / الضمان بأنواعه المختلفه.

٢ / مفاهيم التمويل المصرفي :-

يعرف التمويل أو الائتمان المصرفي بأنه القروض التي يمنحها الجهاز المصرفي في مختلف اشكالها وهذا المعنى يجعلنا نبحث في أهم وظائف الجهاز المصرفي :-

- ١ / قبول الودائع بأنواعها المختلفة ، ودائع تحت الطلب وداائع توفير وداائع استثمار.
- ٢ / فتح الحسابات الجارية التي تستخدم فيها الشيكات (الحوالات المسحوبة).

٣/ خصم الأوراق المالية (الكمبيالات السندات أذونات الخزنة) .

٤/ منح القروض والتمويل وأي تسهيلات ائتمان أو تمويلية أخرى.

بعد دخول المصارف في عملية منح الائتمان تطورت أعمال المصارف وشملت مجالات متعددة ونسبة لتوسيع أشكال التمويل والائتمان أصبحت كلمة قروض Borrow غير

دقيقة واستعيع عنها بعبارة تسهيلات ائتمانية Cedit facilities .

وعند قيام المصارف المركزية أسندت لها مهمة الرقابة المصرفية والإشراف على أعمال البنوك التجارية ومن ثم توسع العمل الائتماني وأصبحت هنالك أدوار أخرى غير الوساطة المالية وجمع المدخرات والودائع وإعادة إقراضها بفوائد بما يعرف بعملية خلق النقود ، وتلعب المصارف دوراً مهماً ومحورياً في تحديد حجم عرض النقود والمقصود به حجم الأموال المتداولة المستخدمة في الاقتصاد وتشمل النقود أنواع متعددة فالإدارات التقليدية تشمل :-

عمليات السوق المفتوحة - التحكم في كميات النقد المتداولة - آلية سعر إعادة الخصم - سعر الفائدة المستخدم - سياسة الاحتياطيات - التحكم في عرض النقود. أما الأدوات النوعية فتستهدف علاج بعض المشاكل أو الاختلالات الاقتصادية أو النقدية مثل الرقابة على التمويل والرقابة على النقد الأجنبي وغير ذلك .

ظلت المصارف تعتمد اعتماداً أساسياً على أسعار الفائدة بحسبان أنها العائد على رأس المال المودع لديها وسعت المصارف لاستقطاب الأموال من المودعين حفزاً لهم من جانب وداعية من جانب آخر للاستثمار وأصحاب المشاريع لمنحهم تمويلاً ويعتمد ذلك على التفاوت في أسعار الفائدة في كل مصرف في جانب المودعين والمستثمرين استمر هذا النمط من التعامل يسود في العمل المصرفي ويمثل الفرق في أسعار الفائدة الدائنة والمدينة المحور الأساسي لتشغيل هذه المصارف. فعلى سبيل المثال يعلن المصرف المعني أنه سيمنح المودعين الذين يختارونه ويودعون أموالهم فوائد سنوية في حدود ٨٪، ثم يعلن الجانب الآخر المقترضين أو المستثمرين طالب التمويل أنه يمنح القروض أو التمويل بنسبة ١٠٪ سنوياً وبالتالي تصبح ٢٪ من العائد الفعلي والحقيقي لاستخدام الأموال وتتركز مصادر التمويل في ثلاث مصادر أساسية :-

١/ مصادر التمويل الخارجية :

وتشمل حقوق المودعين والدائنين وتتمثل في الودائع المختلفة بالمصرف والتي يتاح للمصرف استخدامها خصماً على الودائع تحت الطلب والادخارية والاستثمارية .

٢/ حسابات المصارف الدائنة :-

وهي تتمثل في المستحقات للمصرف المركزي والمصارف الأخرى وتبرز في القروض من البنك المركزي لسد العجز في نسبة الاحتياطي والسيولة عند حالات السحب المفاجئ من بعض كبار العملاء وتبادل السيولة بين المصارف .

٣/ مصادر التمويل الداخلية الذاتية :-

وهي تتمثل في رأس مال المصرف والاحتياطيات والأرباح غير الموزعة والمخصصات المختلفة .

مفاهيم التمويل الإسلامي :-

لقد برز مفهوم التمويل الإسلامي من نظرة الإسلام الكلية للحياة ويهدف لربط الحكم بمبادئ الشريعة الإسلامية وفق ما جاء في القرآن الكريم والسنة المؤكدة للنبي الكريم وفق ما أجمع عليه السلف الصالح وسار عليه المسلمون منذ البعثة الشريفة إلى يومنا هذا .

التمويل الإسلامي يستند على قاعدة الغنم بالغرم وهي تؤكد بأن الربح يستحق في الشريعة بالملكية والعمل ومن خلال هذه القاعدة تبعث كثير من القواعد بما يعرف بالبيع والمشاركات والضمانات والديون ... إلخ وهي معاملة تحكم امتلاك المال (المال مال الله والخلق مستخلفون فيه بما شرع الله من حرام وحلال) ولذلك فالتمويل الإسلامي يشمل جوانب الحياة كاملة :-

ارتباط كافة التمويل الإسلامي بالمخاطرة وفق مبدأ ونظرية الغنم والغرم، لذلك تجد أن أنماط الصيغ الإسلامية تخص المال وتحريكه شمل مساحه واسعه فالصيغ كثيرة منها :-

الاستثمار المباشر - صيغة المشاركة - صيغة المضاربة - بيع المرابحة - بيع السلم - الإجارة - المقاوله - ... إلخ .

وذلك عن طريق الاستثمار عن طريق تمويل شراء السلع والخدمات مباشرة أو غير مباشرة وبذلك تعد المصارف الإسلامية مصارف شاملة تلعب دور التاجر في المعاملات المختلفة ولذلك فإن المصارف الإسلامية ليست وسيطاً مالياً فحسب بل هي

مشاركة بصورة مباشرة في عمليات التمويل والاستثمار ويتميز التمويل الاستثماري الإسلامي بالآتي :-

١/ التنوع والتباين حيث لكل نوع من أنواع الاستثمار سمات وخصائص تتميز بها عن الأنواع الأخرى .

٢ / التفاوت الزمني في توقيت تحقيق العائدات .

٣ / التفاوت في درجة المخاطر والضمانات اللازمة.

٤ / التقيد بالضوابط الشرعية، ويمكن القول بأن التمويل الإسلامي يعتمد على أربعة أسس تتمثل في الآتي :-

١- الأساس الاستثماري.

٢- الأساس التتموي.

٣- الأساس الايجابي.

٤- الأساس الاجتماعي.

ثانياً : حجم التمويل المصرفي بولاية الجزيرة منسوباً لإجمالي التمويل المصرفي الكلي؛

حاولنا أن تكون الاحصائيات مأخوذة من حجم التمويل المصرفي الكلي للولاية ولكننا أخذنا مثال عاصمة الولاية مدينة ودمدني حيث إن عدد الفروع فيها كبير مقارنة مع بعد مدن الولاية وقد رأينا أن نعطي رؤية يمكن الاستفادة منها في هذه الورقة وقد بلغ حجم التمويل المصرفي في مدينة ودمدني حسب الأنشطة كما هو مبين في الجدولين رقم (٨) و(١٠) وحسب الصيغ التمويلية كما هو مبين في الجدول رقم (٩) و(١١) ويلاحظ ان نسبة مدينة ودمدني من التمويل الكلي يمثل ٥,٩٪ وهذا المؤشر لا يعكس الرؤيا بشكل دقيق ولكنه يعطي إشارة لأن نسبة التمويل لابس بها رغم أن حركة السوق بطيئة للظروف الاقتصادية التي أحاطت بالولاية.

ثالثاً : حجم التعثر في التمويل المصرفي في عاصمة الولاية مدينة دمدني قطاعياً وحسب الصيغ في

الفترة من ٢٠٠٩/٢٠١٠م؛

بلغ حجم التعثر في مدينة ودمدني حسب الصيغ حسب ما هو موضح في الجدول رقم (٩) و(١٠) ولم تكن هنالك إحصائيات تبين حجم التعثر حسب الأنشطة وقد بلغت نسبة التعثر حسب الصيغ ٣٧,١٪

رابعاً: الرؤية المستقبلية في مجال التمويل المصرفي :

الناظر لسياسات البنك المركزي في الأعوام الأخيرة وخاصة سياسات عام ٢٠١١م أعطت مجالاً واسعاً للولايات للاستفادة من التمويل المصرفي حيث أكدت السياسة على الاهتمام بالأنشطة الموجودة في الولاية حيث نجد أن ولاية الجزيرة لديها بنية تحتية في قطاع الزراعة والصناعة مما يؤهلها للاستفادة من التمويل المصرفي في هذه القطاعات وولاية الجزيرة بها أكبر مشروع زراعي في البلاد بالإضافة إلى المصانع المرتبطة أصلاً بقطاع الزراعة (مصانع النسيج ، مصانع تصنيع الخضروات والفواكه) كما أن سياسة ٢٠١١ أكدت على أن التمويل الأصغر أعطى فرصاً واسعة لقطاعات هذه الولاية وخاصة قطاع الخريجين للاستفادة من إمكانات الولاية مما دفع الولاية لتأسيس مؤسسة الجزيرة للتمويل الأصغر مما أدى لفتح مجالات واسعة لمحاربة الفقر واستقرار الخريجين.

لذلك فإن الرؤية مستقبلية واعدة في الولاية مما يجعل التنمية المستدامة ممكنة في ظل سياسات الولاية والدولة.

تدفق التمويل حسب الصيغ الإسلامية للعامين ٢٠٠٥-٢٠٠٦م

جدول رقم (١)

الصيغة	٢٠٠٥	الوزن %	٢٠٠٦	الوزن %	التغير %
المرابحة	301,003	43.29	555.913	53.37%	٨٤.٦٩
المشاركة	214.330	30.82	212.228	20.38%	(٠,٩٨)
المضاربة	29,233	4.20	54.659	5.25%	٨٦.٩٨
السلم	14,516	2.09	13.300	1.28%	(٨,٢٨)
أخرى	136,286	19.60	205.429	19.72%	50.73
إجمالي التمويل	695368	100.0	1041.529	100%	

نجد أن التمويل الممنوح من المصارف ارتفع بمعدل ٤٩,٨% بالنسبة للعامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦م حيث كان التمويل عام ٢٠٠٥م ٦٩٥,٤ مليار دينار بينما كان عام ٢٠٠٦م ١,٠٤١,٥ مليار دينار.

نلاحظ أن أكثر تدفق للتمويل في صيغتي المراجعة والمشاركة للعامين ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م كما ارتفع التمويل بصيغة المراجعة في عام ٢٠٠٦م من عام ٢٠٠٥م كما موضح في الجدول أعلاه بزيادة قدرها ٨٤,٧٪. كذلك نلاحظ التغيير في صيغة المضاربة حيث ارتفعت بمعدل ٨٧٪. حيث نجد ان التمويل بصيغة المشاركة انخفض من عام ٢٠٠٥م إلى ٢٠٠٦م بنسبة ١,٠٪ وكذلك بصيغة السلم من عام ٢٠٠٥م إلى ٢٠٠٦م بنسبة ٨,٤٪.

تدفق التمويل المصرفي حسب القطاعات بالعملة المحلية

لعامي ٢٠٠٦/٢٠٠٥

جدول رقم (٢)

التغير %	٢٠٠٦	٢٠٠٥	القطاع
٣٧,٦٤	٧٨,٦٠٩	٥٧,١١٠	الزراعة
٢١,١٧	٨٤,٨٥٢	٨٣,٠٤٩	الصناعة
٣,٤٧	٣٥,١٣٠	٣٣,٩٤٩	الصادر
(٢٤,٥٦)	٥٢,٩٣٢	٧٠,١٧٢	الاستيراد
٢٥٢,٩٢	٢١٣,٦٧١	٦٠,٥٤٣	النقل والتخزين
٣٥,١٣	٣٣,٤٣١	٢٤,٧٣٩	التنمية الاجتماعية
٢١,٩٢	١٨٢,١٠٨	١٤٩,٣٦١	التجارة المحلية
٦٦,٦٩	٣٦٠,٧٩٦	٢١٦,٤٤٥	اخرى
	١,٠٤١,٥٢٩	٦٩٥٣٦٨	المجموع

نجد من الجدول أعلاه أن تدفق التمويل الممنوح حسب القطاعات للعامين ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م قد ارتفع في جميع القطاعات ماعدا قطاع الاستيراد الذي انخفض بنسبة ٢٤,٦٪ كما يلاحظ أن أعلى ارتفاع كان في قطاع النقل والتخزين الذي ارتفع إلى ٦٠,٥ مليار دينار في عام ٢٠٠٥م إلى ٢١٣,٧ مليار دينار في عام ٢٠٠٦م أي بمعدل ٢٥٢,٩٪ ثم قطاع أخرى حيث ارتفع من ٢١٦,٤ مليار دينار عام ٢٠٠٥م إلى ٣٦٠,٨ مليار دينار في

عام ٢٠٠٦م أي بمعدل ٦٦,٧٪ وقطاع الزراعة الذي ارتفع من ٥٧,١ مليار دينار عام ٢٠٠٥م إلى ٧٨,٦ مليار دينار عام ٢٠٠٦م بمعدل ٣٧,٦٪ ثم قطاع التنمية الاجتماعية المحلية الذي ارتفع إلى ٢٤,٧ مليار دينار عام ٢٠٠٥م إلى ٣٣,٤ مليار دينار عام ٢٠٠٦م بمعدل زيادة بلغ ٣٥,١٪ يليه قطاع الصادر القطاع والقطاع الصناعي بمعدلات زيادة قليلة بلغت ٣,٥٪ و٢,٢٪ على التوالي.

رصيد التمويل الممنوح من المصارف العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية
بالعملة المحلية للعامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦م

جدول رقم (٣)

نسبة التغير السنوي	المجموع	أخرى	التجارة المحلية	الواردات	الصادرات	الصناعة	الزراعة	الفترة/القطاع
	٣٧٩,٣٣٩	١١٢,٤٩٦	١٢٦,١٢٩	٧,٧٧٥	٣٣,٥٤١	٤٠,٣٠٩	٥٨,٧٠٨	٢٠٠٥/٠٣/٣١
	١٠٠,٠٪	٢٩,٧٪	٣٣,٢٪	٢,١٪	٨,٨٪	١٠,٧٪	١٥,٥٪	
	٤٠٩,٨٥٠	١٢٧,٩٣٥	١٣٤,٠٠٢	٨,٤٦٣	٣٣,٩٤٠	٤٤,٩٤٠	٦١,٢٠٠	٢٠٠٥/٠٦/٣٠
	١٠٠,٠٪	٣١,٢٪	٣٢,٧٪	٢,١٪	٨,٣٪	٨,٣٪	١٤,٩٪	
	٤٤٧,٢٢٩	١٤١,٥٧٨	١٤٩,٩٧٨	٩,٣٦٢	٣٤,٠٦٨	٣٤,٠٦٨	٦٦,٤٢٧	٢٠٠٥/٠٩/٣٠
	١٠٠,٠٪	٣١,٧٪	٣٣,٥٪	٢,١٪	٧,٦٪	٧,٦٪	١٤,٩٪	
٤٤,١٪	٥٢٧,٩٠٨	١٨٦,٩٥٠	١٦١,١٤٧	١٢,٦٩٠	٣٠,١٧٢	٣٠,١٧٢	٦٧,٢٧٣	٢٠٠٥/١٢/٣١
	١٠٠,٠٪	٣٥,٥٪	٣٠,٥٪	٢,٤٪	٥,٧٪	٥,٧٪	١٢,٧٪	
	٦٢٨,٧٨٢	٢٤٦,٢٢٥	١٩٢,٥٧١	٦,٧٩٤	٣٥,٠٢٣	٣٥,٠٢٣	٧٥,٤٠٤	٢٠٠٦/٠٣/٣١
	١٠٠,٠٪	٣٩,١٪	٣٠,٦٪	١,١٪	٥,٦٪	٥,٦٪	١٢,٠٪	
	٧٧٤,٤٠٤	٣٣٩,٨٦٩	٢٢١,٧٣٢	١٣,٠٢٨	٣٩,٤٦٦	٣٩,٤٦٦	٨١,٢٣٩	٢٠٠٦/٠٦/٣٠
	١٠٠,٠٪	٤٣,٩٪	٢٨,٦٪	١,٧٪	٥,١٪	٥,١٪	١٠,٥٪	
	٧٩٨,١٠٦	٣٦٧,٠٥٣	٢١١,٠٩٩	١٣,٤١١	٣٤,٩٩٦	٣٤,٩٩٦	٩٢,٣٢٢	٢٠٠٦/٠٩/٣٠
	١٠٠,٠٪	٤٦,٠٪	٢٦,٤٪	١,٧٪	٤,٤٪	٤,٤٪	١١,٦٪	
٥٨,٧٪	٨٤٧,٦٨٢	٤١٦,٨٩٦	١٨٨,٨٤٤	٢١,٠٧٩	٣٣,٨٣٠	٧٧,٦٢٤	٩٩,٣٩١	٢٠٠٦/١٢/٣١
	١٠٠,٠٪	٤٩,٨٪	٢٢,٢٪	٢,٥٪	٤,٠٪	٩,٣٪	١١,٩٪	

رصيد التمويل الممنوح من المصارف العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية

بالعملة المحلية لعامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨م

جدول رقم (٤)

التاريخ/النشاط	الزراعة	الصناعة	الصادرات	الواردات	التجارة المحلية	أخرى	المجموع
٢٠٠٧/١٢/٣١	١,٠٥٢ ٪٩,٣	١,١١٠,٨ ٪٩,٩	٢٧٢,٣ ٪٢,٤	١,٦٧٢,٣ ٪١٤,٩	٢,٢٣٣,٧ ٪١٩,٩	٤,٩٠٩,١ ٪٤٣,٦	١١,٢٥٠,٢ ٪١٠٠,٠
٢٠٠٨/١٢/٣١	١,٣٤١,٥ ٪١٠,٧	١,١٧٧,٣ ٪٩,٣	٢٧٣,٨ ٪٢,٢	١,٥٤٧,٩ ٪١٢,٣	٢,٣٤٠,٦ ٪١٨,٦	٥,٩٠٠,٧ ٪٤٦,٩	١٢,٥٨١,٨ ٪١٠٠,٠

ملحوظة: - لايشتمل على تمويل الحكومة المركزية

تدفق التمويل حسب الصيغ الإسلامية بالعملة

المحلية للعامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨م

جدول رقم (٥)

الصيغة	٢٠٠٧	الوزن %	٢٠٠٨	الوزن %	التغير %
المراجعة	7,315.1	58.1	6,899.7	46.9%	(5.7)
المشاركة	1,631.4	13.0	1,769.3	12.1%	8.5
المضاربة	497.6	4.0	876.4	6.0%	76.1
السلم	81.7	0.6	290.6	2.0%	255.7
أخرى	3,061.5	24.3	4,845.2	33.0%	58.3
إجمالي التمويل	12,587.3	100.0	14,681.2	100%	16.6

نجد أن التمويل المصرفي كان عام ٢٠٠٧م ١٢,٥٨٧,٣ مليون جنيه سوداني حيث ارتفع إلى ١٤,٦٨١,٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٨م.

كما كان الارتفاع في حجم التمويل في كل الصيغ عدا صيغة المرابحة حيث انخفضت من ٧,٣١٥,١ مليون جنيه عام ٢٠٠٧م إلى ٦,١٩٩,٧ مليون جنيه عام ٢٠٠٨م بمعدل ٥,٧٪ بينما ارتفع التمويل بصيغة المشاركة بنسبة ٨,٥٪ حيث كانت عام ٢٠٠٧ ١,٦٣١,٤ مليون جنيه حيث بلغت عام ٢٠٠٨ ١,٧٦٩,٣ مليون جنيه والمضاربة ارتفعت في عام ٢٠٠٨م إلى ٨٧٦,٤ مليون جنيه بدلا عن ٤٩٧,٦ مليون جنيه في عام ٢٠٠٧م بمعدل ٧٦,١٪ والسلم ارتفع من ٨١,٧ مليون جنيه إلى ٢٩٠,٦ مليون جنيه في عام ٢٠٠٨م بنسبة ٢٥٥,٧٪ والصيغ الأخرى ارتفعت من ٣,٠٦١,٥ مليون جنيه عام ٢٠٠٧م إلى ٤,٨٤٥,٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٨م كانت الزيادة بنسبة ٥٨,٣٪.

تدفق التمويل المصرفي حسب القطاعات بالعملة المحلية

لعامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠م

جدول رقم (٦)

التغير %	٢٠١٠	٢٠٠٩	القطاع
(٥,١)	١,٥٩٩,٨	١,٦٨٦,١	الزراعة
١٤٥,٩	٣,٨٢٧,٠	١,٥٥٦,٥	الصناعة
٢٩,٥	٤٧٩,٢	٣٧٠,٠	الصادر
٥,٧	٢,٣١٧,٤	٢,١٩١,٨	الاستيراد
١,٢	١,٠١١,٤	٩٩٩,٤	النقل والتخزين
٣١,٣	٦١٦,٢	٤٦٩,٥	التنمية الاجتماعية
٢٣,٨	٢,٨٧٢,٨	٢,٣٢٠,٩	التجارة المحلية
١٩١,٦	٧٦,٧	٢٦,٣	الطاقة والتعدين
٢٩١,٦	٢,٠٥٢,٣	٥٢٤,١	العقارات
٣١,٥	٧,٢٥٤,٦	٥,٥١٥,٢	أخرى
٤١,٢	٢٢,١٠٧,٤	١٥,٦٥٩,٨	المجموع

نجد من الجدول أعلاه أن تدفق التمويل الممنوح حسب القطاعات للعامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠م قد ارتفع في جميع القطاعات ماعدا قطاع الزراعة الذي انخفض من

١,٦٨٦,١ إلى ١,٥٩٩,٨ مليار جنيه سوداني كما يلاحظ أن أعلى ارتفاع كان في قطاع العقارات الذي ارتفع من ٥٢٤ مليار جنيه في عام ٢٠٠٩م إلى ٢,٠٥٢,٣ مليار جنيه في عام ٢٠١٠م أي بمعدل ٢٩١,٦٪ ثم قطاع الطاقة والتعدين ارتفع في عام ٢٠٠٩ من ٢٦,٣ مليار جنيه إلى ٧٦,٧ مليار جنيه سوداني أي بمعدل ١٩١,٦ ثم قطاع الصناعة حيث ارتفع من ١,٥٥٦,٥ مليار جنيه إلى ٣,٨٢٧,٠ مليار جنيه أي بمعدل ١٤٥,٩ نجد أن قطاع آخر ارتفع من ٥,٥١٥,٢ مليار جنيه في عام ٢٠٠٩ إلى ٧,٢٥٤,٦ مليار جنيه في عام ٢٠١٠م أي بمعدل ٣١,٥ ثم قطاع التنمية الاجتماعية الذي ارتفع إلى ٤٦٩,٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٩م إلى ٦١٦,٢ مليار جنيه عام ٢٠١٠م بمعدل زياده بلغ ٣١,٣٪ أما قطاع الصادر ارتفع من ٣٧٠,٠ مليار جنيه في عام ٢٠٠٩ إلى ٤٧٩,٢ مليار جنيه في عام ٢٠١٠م أي بنسبة ٢٩,٥ أما قطاع التجارة المحلية ارتفع من ٢,٣٢٠,٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٩م إلى ٢,٨٧٢,٨ مليار جنيه في عام ٢٠١٠م أي بمعدل ٢٣,٨٪ أما قطاعات النقل والتخزين والاستيراد فقد زادت بمعدلات ضعيفة.

جدول رقم (٧)

تدفق التمويل حسب الصيغ الإسلامية بالعملة المحلية

للعامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠م

الصيغة	٢٠٠٩	الوزن %	٢٠١٠	الوزن %	التغير %
المرابحة	٨,١٨٦,٣	٥٢,٣	١١,٤٧٤,١	٥١,٩	٤٠,٢
المشاركة	١,٦٤١,٤	١٠,٥	١,٩٨١,٩	٩,٠	٢٠,٧
المضاربة	٩٥٦,٠	٦,١	١,٤٨٠,٠	٦,٧	٥٤,٨
السلم	٣٤٩,٦	٢,٢	٢٥٧,٦	١,٢	(٢٦,٣)
المقاولة	١,٠٠٥,٦	٦,٤	٢,٢٥٩,٥	١٠,٤	١٢٨,٣
الإجارة	٢٤,٩	٠,٢	٥٢,٢	٠,٢	١٠٩,٦
أخرى	٣,٤٩٦,٠	٢٢,٣	٤,٥٦٦,١	٢٠,٦	٣٠,٦
إجمالي التمويل	١٥,٦٥٩,٨	١٠٠	٢٢,١٠٧,٤	١٠٠	٤١,٢

من الجدول أعلاه نلاحظ أن تدفق التمويل حسب القطاعات ارتفع في قطاع المقاولة حيث ارتفع من ١,٠٠٥,٦ مليار جنيه في عام ٢٠٠٩ إلى ٢,٢٥٩,٥ مليار جنيه في عام ٢٠١٠ أي الزيادة كانت بنسبة ١٢٨,٣٪ وتلي ذلك الإجارة حيث ارتفعت من ٢٤,٩ مليار جنيه سوداني في عام ٢٠٠٩ إلى ٥٢,٢ مليار جنيه في عام ٢٠١٠ وكانت بنسبة ١٠٩,٦٪ ثم تلي ذلك المضاربة حيث ارتفعت من ٩٥٦,٠ مليار جنيه في عام ٢٠٠٩م إلى ١,٤٨٠,٠ مليار جنيه في عام ٢٠١٠م أي بنسبة ٥٤,٨٪ ثم المرابحة ارتفعت بنسبة ٤٠,٢٪ حيث كانت ٨,١٨٦,٣ مليار جنيه في عام ٢٠٠٩م إلى ١١,٤٧٤,١ مليار جنيه في عام ٢٠١٠م ثم تلي ذلك أخرى والمشاركة كما نجد هنالك انخفاضاً واضحاً في قطاع السلم .

تحليل التمويل لفروع البنوك التجارية
العامة بمدينة ود مدني للعام ٢٠٠٩م

أولاً: ترتيب التمويل حسب القطاعات :

١/ القطاع الزراعي ((حيواني+ نباتي))	نسبة التمويل من إجمالي التمويل	٦٩.٪
٢/ قطاع التجارة المحلية	نسبة التمويل من إجمالي التمويل	١٣.٪
٣/ القطاع الصناعي	نسبة التمويل من إجمالي التمويل	٧.٪
٤ / القطاعات الأخرى	نسبة التمويل من إجمالي التمويل	٦.٪
٥ / قطاع النقل	نسبة التمويل من إجمالي التمويل	٢.٪
٦ / قطاع المهنيين والحرفيين	نسبة التمويل من إجمالي التمويل	١.٪
٧ / قطاع العقارات	نسبة التمويل من إجمالي التمويل	٠,٥٤.٪
٨ / قطاع الاستيراد	نسبة التمويل من إجمالي التمويل	٠,٤٦.٪

ثانياً: ترتيب التمويل حسب الصيغ الإسلامية:

- أكثر الصيغ الإسلامية التي يتم التعامل بها عند منح التمويل المصرفي هي صيغة المرابحة بنسبة ٨٧٪ من إجمالي التمويل الممنوح للعام ٢٠٠٩م.
- أقل الصيغ الإسلامية التي يتم التعامل بها عند منح التمويل المصرفي هي صيغة السلم بنسبة ١٪ من إجمالي التمويل الممنوح للعام ٢٠٠٩م.

ثالثاً: ترتيب البنوك من حيث التمويل:

- أكثر البنوك تمويلاً لعام ٢٠٠٩م البنك الزراعي بنسبة ٦٥٪ من إجمالي التمويل الممنوح للعام ٢٠٠٩م.
- أقل البنوك تمويلاً لعام ٢٠٠٩م البنك الأهلي بنسبة ٠,٠٢٪ من إجمالي التمويل الممنوح للعام ٢٠٠٩م.
- أكثر البنوك تعثراً البنك الزراعي وأقل البنوك تعثراً البنك الأهلي.

تحليل التمويل لفروع البنوك التجارية
العاملة بمدينة ود مدني للعام ٢٠١٠م

أولاً: ترتيب التمويل حسب القطاعات :

١ / إجمالي القطاع الزراعي ((حيواني + نباتي))	
٢ / قطاع التجارة المحلية	نسبة التمويل من إجمالي التمويل ٧٪.
٣ / القطاعات الأخرى	نسبة التمويل من إجمالي التمويل ٦٪.
٤ / القطاع الخدمي	نسبة التمويل من إجمالي التمويل ٣٪.
٥ / القطاع الصناعي	نسبة التمويل من إجمالي التمويل ٢,٥٪.
٦ / قطاع النقل	نسبة التمويل من إجمالي التمويل ٢٪.
٧ / قطاع((العقارات+الاستيراد))	نسبة التمويل من إجمالي التمويل ٠,٥٪.

ثانياً: ترتيب التمويل حسب الصيغ الإسلامية.:

- أكثر الصيغ الإسلامية التي يتم التعامل بها عند منح التمويل المصرفي هي صيغة المرابحة بنسبة ٩٤٪ من إجمالي التمويل الممنوح للعام ٢٠١٠م.
- أضعف الصيغ الإسلامية التي يتم التعامل بها عند منح التمويل المصرفي هي صيغة السلم بنسبة ٠,٦٪ من إجمالي التمويل الممنوح للعام ٢٠١٠م.

ثالثاً: ترتيب البنوك من حيث التمويل.:

- أكثر البنوك تمويلاً لعام ٢٠١٠م البنك الزراعي بنسبة ٧٥٪ من إجمالي التمويل الممنوح للعام ٢٠١٠م.
- أقل البنوك تمويلاً لعام ٢٠١٠م البنك الأهلي بنسبة ٠,٠١٪ من إجمالي التمويل الممنوح للعام ٢٠١٠م.
- أكثر البنوك تعثراً البنك الزراعي وأقل البنوك تعثراً البنك الأهلي.